اختيالات شيخ الإسلام آبن تيمية وقت رَراته الخينالات المائية الإسلام آبن تيمية وقت رَراته المائية المائ

ناليفتُ نَا<u>ضِيْنُ نِجَعَ ال</u>َّلْفَهَ لِنَ

اخِنُولُ السِّئِلَفِي

اختِتَ الأَثُنَّ الْإِسْلَامِ اَبْنِ تَعَمَّيَةِ وَتَعْدَرَ اللهُ في في المُنْ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّلْمِي اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّلْمِي الللَّهِ اللللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّل

جَمَيْتِ لَلْحُفُّونِ مَحَفُّوْتَ الطَّبَعَةُ الأولِيَّ 1258 هـ- ٢٠٠٢م





الرياض را لربوة را لدائری الثرثی منجع ۱۵ مسب ۱۶۱۸۹۲ الرمزا ۱۱۷۱۱ت ۲۳۲۱-۱۶ جوال ۵۰۵۲۸۰۳۲۸





الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين .

أما بعد :

فقد ألان الله سبحانه وتعالى لشيخ الإسلام ابن تيمية العلم ، وفتح له أبوابه ، فقرب له ما بعد ، ويسر له ما استُصعب ، فكان يحل العقد ويفتح المغاليق ، ويزيل الإشكال ، ويأتي بالنفائس ، حتى غَدَت كتبه ورسائله وفتاواه مرجعاً للعلماء وطلبة العلم في شتى العلوم .

وقد كان رحمه الله تعالى - لغزارة علمه - كثير الاستطراد في كتبه ورسائله ، بحيث كانت كثير من المسائل التي يحررها توجد في غير مظانها ، فأحببت أن أصنع كشافاً يقرب علومه ، ويرتب مسائله ويجمع ما تناثر من كلامه في الفن الواحد في مكاني واحد ، فيسر الله بفضله إتمام هذا العمل وصنعت (كشاف الفنون في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى) ويحتوي على فهرسة لأكثر من عشرة علوم في أكثر من سبعين مجلداً من كتب شيخ الإسلام . وكان من ضمن الفنون التي قمت بفهرستها (اختياراته وتقريراته في النحو وكان من ضمن الفنون التي قمت بفهرستها (اختياراته وتقريراته في النحو والصرف) ، وللطافة مباحثه وطرافة مسائله أحببت أن أخرجه مستقلاً .

وقد قمت بعمل (تمهيد) بين يدي هذا الكتاب يحتوي على خمسة مباحث مختصرة هي :

المبحث الأول: ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى

المبحث الثاني : منهج شيخ الإسلام في النحو

المبحث الثالث: شيخ الإسلام وسيبويه

المبحث الرابع: اختيارت شيخ الإسلام في النحو

المبحث الخامس: عملي في هذا الكتاب

هذا وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به من قرأه .

وصلى اللَّه وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

شهر الله المحرم من عام ١٤٢٢ هـ

١٣٤٩ الـرياض ١١٣٤٢

نَاصِّ بَنْ عَالِمُهُ إِنْ

تمهيد

المبحث الأول : ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية

المبحث الثاني : منهج شيخ الإسلام في النحو

المبحث الثالث : شيخ الإسلام وسيبويه

المبحث الرابع : اختيارت شيخ الإسلام في النحو

المبحث الخامس: عملي في هذا الكتاب



المبحث الأول

ترجمة شيخ الإسلام^(۱)

هو شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ عبد الحليم بن الشيخ عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن تيمية الحراني .

ولد بحران في يوم الاثنين العاشر من ربيع الأول من سنة إحدى وستين وستمائة ، وقدم مع والده وأهله إلى (دمشق) وهو صغير .

وطلب العلم صغيراً ، وسمع أكثر من مائتي شيخ ، وكان قوي الحافظة مفرط الذكاء ، سريع الإدراك ، برع في جميع الفنون والعلوم ، وأفتى وألف وله نحو سبع عشرة سنة ، ودرّس مكان والده - لما مات - وله إحدى وعشرون سنة ، واشتهر أمره وطار ذكره وصارت الفتاوى والمسائل أحدى وعشرون سنة ، واشتهر أمره وطار ذكره وصارت الفتاوى والمسائل أثيه من شتى البلدان .

وكان رحمه الله تعالى إماماً قائماً ببيان الحق والدين ، وسيفاً مسلولاً على المخالفين ، أثنى عليه الموافق والمخالف ، وله رسائل ومصنفات وفتاوى كثيرة لا تدخل تحت الحصر سارت بها الركبان .

وكان عابداً زاهداً في دنياه متقللاً منها ناشراً للعلم آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر قائماً بالسنة ، أحيا الله به ما اندثر من السنن ، وقد سجن رحمه

⁽١) شيخ الإسلام رحمه الله تعالى من الشهرة بمكان فلا يحتاج إلى ترجمة ، إلا أنني أحببت أن لا يخلو هذا الكتاب من ترجمة له _ ولو مختصرة .

الله تعالى وأوذي مراراً بسبب أمره بالمعروف ونشره للسنة وقيامه على أهل البدع ، حتى كان سجنه الأخير يوم الاثنين عند العصر من اليوم السادس من شعبان من سنة ست وعشرين وسبعمائة في قلعة دمشق واستمر في حبسه حتى وافته المنية ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة من سنة ثماني وعشرين وسبعمائة ، واجتمع الخلق في جنازته حتى اشتد الزحام وضاقت الطرقات وكانت جنازته مشهودة ، ورثي بمراثٍ كثيرة ، رحمه الله تعالى رحمة واسعة وجزاه عن الإسلام وأهله خير الجزاء (۱) .

وما أجمل ما قال تلميذه ابن القيم رحمه الله تعالى :

(سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية - قدس الله روحه - يقول : « إن في الدنيا جنة من لم يدخلها لا يدخل جنة الآخرة » .

وقال لي مرة: « ما يصنع أعدائي بي أنا جنتي وبستاني في صدري أين رحت فهي معي لا تفارقني ، إن حبسي خلوة ، وقتلي شهادة وإخراجي من بلدي سياحة » .

وكان يقول في محبسه في القلعة : « لو بذلت ملء هذه القلعة ذهباً ما عدل عندي شكر هذه النعمة » ، أو قال : « ما جزيتهم على ما تسببوا لي فيه من الخير » ، ونحو هذا .

⁽١) تراجم شيخ الإسلام كثيرة جداً جمع كثير منها في كتاب (الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية) لجامعيه : محمد عزير شمس ، وعلي العمران .

وكان يقول في سجوده - وهو محبوس - : « اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك » ما شاء الله .

وقال لي مرة : « المحبوس من حبس قلبه عن ربه تعالى ، والمأسور من أسره هواه » .

ولما دخل إلى القلعة وصار داخل سورها نظر إليه وقال : « فضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب » .

وعلم الله ما رأيت أحداً أطيب عيشاً منه قط ، مع كل ما كان فيه من ضيق العيش وخلاف الرفاهية والنعيم ، بل ضدها ، ومع ما كان فيه فيه من الحبس والتهديد والإرهاق ، وهو مع ذلك من أطيب الناس عيشاً ، وأشرحهم صدراً ، وأقواهم قلباً ، وأسرهم نفساً ، تلوح نضرة النعيم على وجهه ، وكنا إذا اشتد بنا الخوف ، وساءت منا الظنون ، وضاقت بنا الأرض أتيناه فما هو إلا أن نراه ونسمع كلامه فيذهب ذلك كله ، وينقلب انشراحاً وقوة ويقيناً وطمأنينة ، فسبحان من أشهد عباده جنته قبل لقائه، وفتح لهم أبوابها في دار العمل ، فأتاهم من روحها ونسيمها وطيبها ما استفرغ قواهم لطلبها والمسابقة إليها) اه .

双双双双

البحث الثاني

منهج شيخ الإسلام في النحو

كان شيخ الإسلام رحمه الله تعالى آية في جمعه للعلوم وإتقانه لها وكان من جملة العلوم التي برع فيها علوم العربية ، فقد ذكر كل من ترجم له أنه أتقن العربية أصولاً وفروعاً ، وتعليلاً واختلافاً ، بل ذكروا أنه تأمل (كتاب) سيبويه أياماً ففهمه (1) ، وقد عُني بعض النحاة بذكر بعض اختياراته ، كابن هشام والسيوطي رحمهما الله تعالى (7).

وتمكنه في النحو والصرف ظاهر جداً لمن تأمل في تقريراته واستطراداته النحوية ، ويتبين منهجه في النحو من خلال ثلاثة أمور :

الأمر الأول: أن طريقته في (النحو) كطريقته مع غيره من علوم الآلة وهي طريقة الراسخين في العلم، وهو الاكتفاء بما يلزم لبيان المعاني والتراكيب، فالنحو -كما هو معروف - وسيلة لتقويم اللسان ولمعرفة دلالات الجمل وفهم معانيها، لذلك فإنه يندر أن يتعرض لإعراب آية أو حديث أو يستطرد في مسألة نحوية أو صرفية إلا إذا كان يتوقف على ذلك فهم المعنى، أو ترجيح قول على آخر ونحو ذلك، و إلا فلو انبرى

⁽١) انظر (الجامع لسيرة شيخ الإسلام) ص ٦٣٩ .

 ⁽٢) ذكره ابن هشام في (شرح شذور الذهب) ص ٦٤، ٥٠، وذكره السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو) ٤ / ٦٣ - ٦٧ .

رحمه الله تعالى لجمع النحو وتقرير مسائله لأتى بما يحير العقول ، ولكنه كما قال عنه ابن القيم رحمه الله تعالى - حين وصف براعته في اللغة - : (ورأيت لشيخنا أبي العباس ابن تيمية فيه فهماً عجيباً ، كان إذا انبعث فيه أتى بكل غريبة ، ولكن كان حاله فيه كما كان كثيراً يتمثل : تألق البرق نجدياً فقلت له يا أيها البرق إني عنك مشغول) (١) الأمر الثاني : تجرده في الاختيار عند الاختلاف في مسائل النحو ، وهو ما تميز به رحمه الله تعالى في جميع العلوم ، فقد كان يدور مع الدليل ميث دار ، وكما كان لا يتقيد بمذهب معين في الشرعيات ، فكذلك حيث دار ، وكما كان لا يتقيد بمذهب معين في الشرعيات ، فكذلك كان في مسائل النحو ، ويظهر هذا التجرد من وجهين :

الوجه الأول: أنه يرجح أحياناً خلاف المشهور عند النحاة ، كتجويزه أن يعمل عاملان في معمول واحد في مسألة التنازع في العمل ، و العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار ، وإضافة الموصوف إلى صفته ، وأن يكون التمييز معرفة ، وبناء المثنى من أسماء الإشارة على الألف رفعاً ونصباً وجراً ، وغيرها .

الوجه الثاني: أنه يصحّح - أحياناً - كلا القولين، كما في مسألة اشتقاق الاسم، والأصل في الاشتقاق وهل هو الفعل أو المصدر، ونحوها.

الأمر الثالث: ذكره لكثيرٍ من الفوائد - التي قل أن تجدها لغيره - في

⁽١) (بدائع الفوائد) ١ / ١٠٩ .

ثنايا كلامه عن المسائل النحوية ، وذلك نحو استدراكاته على كثيرٍ من النحاة ، وتبيينه بعض الأخطاء التي تواردوا عليها، مثل بيانه اختلاف معنى (الكلمة) في اللغة عنه في مصطلح النحاة ، وكذلك بيانه اختلاف معنى (الحرف) في اللغة عنه في مصطلح النحاة ، ومن ذلك ربطه بين الحركات الإعرابية ، ومواضع الإعراب ، وغير هذا مما تجده مبثوثاً في مسائله النحوية .

المبحث الثالث

شيخ الإسلام و سيبويه

لا أقصد في هذا المبحث أن أقارن بين الشيخين رحمهما الله تعالى لأن المقارنة غير عادلة لاختلاف العلم والزمان والمكان ، وإنما أردت أن أذكر حقيقة موقف شيخ الإسلام من (سيبويه) (١) وكتابه ، وذلك بسبب القصة المشهورة التي جرت بين شيخ الإسلام وأبي حيان الأندلسي (٢) رحمهما الله ، وحاصلها أن ابن تيمية لما سافر إلى مصر سنة سبعمائة لحض أهل مصر على الجهاد في سبيل الله حضر عنده أبو حيان الأندلسي – وكان علامة وقته في النحو – فقال : ما رأت عيناي مثل ابن تيمية ، ثم مدحه على البديهة فقال :

لما أتينا تقي الدين لاح لنا داع إلى الله فرد ماله وزر على محياه من سيما الألى صحبوا خيسر البرية نور دونه القمر حبر تسربل منه دهره حبرا بحر تقاذف من أمواجه الدرر

⁽۱) سيبويه هو : عمرو بن عثمان بن قنبر (۱۸۰-۱۶۸) فارسي الأصل ، واضع (الكتاب) في النحو ، لزم الخليل بن أحمد واستفاد منه كثيراً في كتابه ، مات بالأهواز . (مقدمة كتابه) ۱ / ۳ - ۲۲ .

⁽٢) أبو حيان هو محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (٢٥٤-٧٤٥) من علماء العربية والتفسير ، ولد في (غرناطة) ، ورحل إلى (القاهرة) وأتام وتوفي فيها ، له مصنفات في التفسير واللغة والتراجم وغيرها ، ومن أشهر كتبه (البحر المحيط) في التفسير ومختصره (النهر) . (الأعلام) ٧ / ٢٥٢ .

قام ابن تيمية في نصر شرعتنا مقام سيد تيم إذ عصت مضر فاظهر الحق إذ آثاره درست وأخمد الشر إذ طارت له شرر كنا نحدث عن حبر يجيء فها أنت الإمام الذي قد كان ينتظر ثم دار بينهما كلام في مسألة في النحو فقطعه شيخ الإسلام فيها وألزمه الحجة ، فذكر أبو حيان كلاماً لسيبويه يخالف كلام الشيخ .

فقال الشيخ : يفشر سيبويه ، أسيبويه نبي النحو أرسله الله به حتى يكون معصوماً، سيبويه أخطأ في (الكتاب) في ثمانين موضعاً لا تفهمها أنت ولا هو !!

فنافره عليه أبو حيان وقطعه بسببه ، ثم عاد من أكثر الناس ذماً له و جعل ذلك ذنباً لا يغفر (١) .

فأحببت أن أذكر هنا أمرين : حقيقة موقف شيخ الإسلام من سيبويه رحمهما الله ، و انتقاداته لكتاب سيبويه .

أما الأمر الأول:

فإن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى كان معظماً لكتاب (سيبويه) مقراً له بالإمامة في فنه ، فمن ذلك أنه قال – عنه – (ليس في العالم مثل كتابه وفيه حكمة لسان العرب (Υ) .

⁽١) ذكر هذه الحادثة عامة من ترجم لشيخ الإسلام ، وممن فصلها ابن ناصر الدين في (الرد الوافر) ١٢١-١١٩ .

⁽٢) (مجموع الفتاوى) ٩٦/٩ .

وقال عنه أيضاً: (كتاب سيبويه مما لا يقدر على مثله عامة الحلق) (1). وقال - رداً على من جعل المتأخرين أحذق من المتقدمين - (وأما توهمهم أن متأخري كل فن أحذق من متقدميه لأنهم كملوه ، فهذا منتقض أولاً ليس بمطرد ، فإن (كتاب سيبويه) في العربية لم يصنف بعده مثله (1).

فيظهر مما سبق أن شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يقر لسيبويه ولكتابه بالفضل ، ويعترف له بالسبق في فنه ، وإنما يعود كلام الشيخ لأبي حيان – رحمهما الله تعالى – لسبين :

السبب الأول: منهج الشيخ رحمه الله تعالى من التقليد وترك الحجة فإنه قد اشتهر عنه نصرته للدليل والحجة ومحاربته للتقليد، ومن خلال القصة السابقة يظهر فيها أن أبا حيان رحمه الله تعالى لما لم يجد جواباً على حجة الشيخ - في المسألة التي تناظرا فيها - لجأ إلى التقليد واستدل بقول (سيبويه).

السبب الثاني: طبيعة الشيخ وحدته أثناء المناظرة ، فقد قال الذهبي رحمه الله تعالى فيه: (فإنه مع سعة علمه ، وفرط شجاعته ، وسيلان ذهنه وتعظيمه لحرمات الدين ، بشر من البشر ، تعتريه حدة في البحث

⁽۱) (النبوات) ص ۱۳ .

⁽۲) (مجموع الفتاوى) ۲۷۰/۱۱ .

وغضب وشظف للخصم، تزرع له عداوة في النفوس، ونفوراً عنه، وإلا – والله – فلو لاطف الخصوم، ورفق بهم، ولزم المجاملة، وحسن المكالمة لكان كلمة إجماع، فإن كبارهم وأئمتهم خاضعون لعلومه وفقهه معترفون بشفوفه وذكائه، مقرون بندور أخطائه)(١).

الأمر الثاني: وهي انتقادات الشيخ لكتاب (سيبويه)، فقد ذكر رواة الحادثة التي جرت بين الشيخ وأبي حيان أنه قال (سيبويه أخطأ في (الكتاب) في ثمانين موضعاً)، وقد بحثت طويلاً في أسماء مصنفات ورسائل الشيخ التي لم تطبع - فلم أجد مصنفاً له في بيان هذه الأخطاء وأعتقد أنه لم يصنف في ذلك لأن الشيخ - كما ذكرت سابقاً - يندر أن يتعرض لمسائل لا فائدة للمسلمين من ورائها ، والذي يبدو أن انتقاداته يدور أكثرها حول (التعليل) و (المآخذ) في أحكام الإعراب والبناء والتراكيب ونحو ذلك مما لا أثر له في الحقيقة على المباني أو المعاني . ومن مجموع اختياراته في هذا المجموع تظهر بعض المسائل التي خالف فيها شيخ الإسلام سيبويه ، ومن هذه المسائل :

۱- أن شيخ الإسلام يرى أن الأسماء المبهمة (كأسماء الإشارة) مبنية مطلقاً - في حال الإفراد والتثنية والجمع - وأنها تبنى على الألف في حال التثنية فتقول (جاء هذان و رأيت هذان ومررت بهذان) ، في حين يرى

⁽١) (الجامع لسيرة شيخ الإسلام) ص ٢٠٧ .

سيبويه أنها معربة في حالة التثنية(١) .

٢- أن شيخ الإسلام يرى أن العاملين قد يعملان في معمول واحد كما في مسألة التنازع ، وأما سيبويه فيرى أن المعمول لا يعمل فيه إلا عامل واحد (٢) .

٣- أن شيخ الإسلام يجيز أن يأتي التمييز معرفة ، وأما سيبويه فلا يجيز ذلك (٣) .

إن شيخ الإسلام يجيز أن يضاف الموصوف إلى صفته ، بخلاف لبصريين⁽¹⁾ .

٥- أن شيخ الإسلام يرى أن أصل اشتقاق (لبيك) من الإقبال والتوجه ومعنى لبيك (أقبلت إليك وتوجهت نحوك وانقدت لك) ، وذهب سيبويه إلى أنها مشتقة من (ألب بالمكان) إذا أقام فيه ، ومعنى لبيك إي قرباً منك () .

هذه بعض المسائل التي خالف فيها شيخ الإسلام سيبويه ، و لا أظن أن

⁽١) انظر المسألة الثالثة من الغصل الثالث في هذا الكتاب، وانظر كتاب سيبويه ١١/٣ .

⁽٢) انظر المسألة السادسة من الفصل الخامس في هذا الكتاب ، وانظر كتاب سيبويه ٧٣/١ .

⁽٣) انظر المسألة السادسة من الفصل السادس في هذا الكتاب ، وانظر كتاب سيبويه ١٠٥/١ .

 ⁽٤) انظر المسألة السابعة من الفصل السابع في هذا الكتاب ، وأما (سيبويه) فلم أقف على كلام لله في كتابه إلا أن هذا مذهب البصريين وهو إمامهم .

⁽٥) انظر المسألة الثامنة من الغصل السابع ، وانظر كتاب سيبويه ٣٥٣/١ .

شيئاً منها أريد في كلام الشيخ لأبي حيان ، لأن الشيخ قال (إن سيبويه أخطأ في (الكتاب) في ثمانين موضعاً لا تفهمنها أنت -يعني أبا حيان - ولا هو : يعني سيبويه) وهذه مسائل واضحة المآخذ ، إلا أن يكون هذا الكلام بالغ فيه شيخ الإسلام بسبب حدته ، والله تعالى أعلم .

المبحث الثالث

اختيارات الشيخ في النحو

سبق أن ذكرت أن شيخ الإسلام كان متجرداً في اختياراته في النحو بحسب ما يدل عليه الدليل ، ولا يتعصب لرأي ضد آخر ، وسوف أذكر هنا مجموعة من هذه الاختيارات باختصار لتكون أقرب للتناول ، ومن أراد التفصيل فليراجع المسألة في فصلها .

۱- في إعراب البسملة (ف ١م١) (١):

ذهب البصريون إلى أن (بسم الله) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره (ابتدائي باسم الله) فالجملة اسمية ، وذهب الكوفيون إلى أنه متعلق بفعل محذوف تقديره (أبدأ) ونحوه ، فالجملة فعلية .

واختار الشيخ مذهب البصريين في هذا ، لكنه استحسن أن يكون تقدير المحذوف بحسب الحال، فإذا قال القارئ (باسم الله) فالتقدير (قراءتي باسم الله) وهكذا .

٧- في أصل (أبجد هوز) (ف١م٤) :

ذهبت طائفة إلى أنها أسماء قوم ، وذهب آخرون إلى أنها أسماء الأيام الستة التي خلق الله فيها الدنيا .

⁽١) ف١م١ : تعني (الغصل الأول المسألة الأولى) .

وصوّب الشيخ أن هذه ليست أسماء لمسميات وإنما ألّفت ليعرف تأليف الأسماء من حروف المعجم .

٣- في أقسام الكلام (ف ١م٥):

ذهب جمهور النحاة إلى أنه ينقسم إلى اسم وفعل وحرف ، وعارضهم آخرون منهم (الجزولي) بأن الجنس المقسوم هنا لا يصدق على أنواعه لذا فالقسمة خطأ .

وقد صوّب الشيخ هذه القسمة ، ورد على الاعتراض بأن هذا الاعتراض إنما يكون في حالة قسمة (الكلي) إلى (جزئياته) ، وهنا القسمة من باب قسمة (الكل) إلى (أجزائه) .

٤ - في معنى (الكلمة) (ف ١٩٦) :

ذهب كثير من النحاة المتأخرين إلى أن (الكلمة) تطلق على (اللفظ المفرد) وعلى (الجملة التامة) .

وقد رد هذا الشيخ وقرّر أن (الكلمة) في اللغة لا تأتي إلا بمعنى (الجملة التامة) ، وأما إطلاقها على (اللفظ المفرد) فهو اصطلاح حادث للنحاة .

٥- في اشتقاق الاسم (ف ١ م ٨) :

ذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من (الوسم) - بمعنى العلامة- ، وذهب البصريون إلى أنه مشتق من (السمو) - بمعنى العلو - .

وقد صوّب الشيخ كلا القولين ، فقول الكوفيين صحيح إذا أريد به (الاشتقاق الأوسط) وهو اتفاق اللفظين في الحروف دون الترتيب ، وإن أريد به (الاشتقاق الأصغر) – وهو اتفاق اللفظين في الحروف والترتيب – فقول البصريين هو الصحيح ، وجعل قول البصريين أتم .

٣- في أنواع المعارف (ف٣م١) :

ذهب الجمهور إلى أنها ستة أنواع (المضمرات ، وأسماء الإشارة والعلم ، والموصول ، والمحلى بأل ، والمضاف إلى معرفة) ، وأضاف بعضهم نوعاً سابعاً وهو (المنادى المقصود) – ورده آخرون – .

وقد ذكر الشيخ أنواع المعارف فجعلها سبعة أنواع -على القول الثاني-. ٧- في إعراب المثنى من الأسماء المبهمة كأسماء الإشارة (ف٣٩٣): ذهب عامة النحاة إلى أنها تعرب كإعراب الأسماء فترفع بالألف وتنصب وتجر بالياء.

وخالفهم الشيخ وقرّر أن الصحيح في اللغة والقياس هو لزومها الألف رفعاً ونصباً وجراً - فتكون مبنية على الألف لا معربة- .

٨- في المعرف بالأداة (ف٣م٦) :

ذهب الخليل وسيبويه إلى أن المعرّف هو (أل) ، وذهب عامة النحاة إلى أن المعرّف هو (اللام) .

وقد ذكرها الشيخ في أكثر كلامه بلفظ (اللام) على قول عامة النحاة .

٩- في تعدد الخبر (ف٤م٢) :

ذهب جمهور النحاة إلى جواز تعدد الخبر ، وذهب بعضهم إلى المنع من ذلك .

وقد اختار الشيخ مذهب الجمهور .

١٠- في (ما) الحجازية (ف ١٩) :

ذهب البصريون إلى أن (ما) على لغة الحجازيين تعمل عمل (ليس) فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل ، والخبر منصوب بنزع الخافض .

وقد اختار الشيخ مذهب البصريين .

١١ – في المثبت والمنفي بـ (كاد) (فءمء):

اختلف النحاة في المنفي بـ (كاد) ، فمنهم من قال المنفي بها مثبت ، والمثبت منفي ، ومنهم من قال يراد بها هذا تارة وهذا تارة ، ومنهم من قال يفرق بين مطلقها ومقيدها ، ومنهم من قال بل هي كسائر الأفعال مثبتها مثبت ومنفيها منفى .

وقد استظهر الشيخ القول الأول .

١٧ – في تركيب (إنما) الحاصرة (ف عمم):

ذهب بعضهم إلى أن (إنما) مكونة من حرف (إن) وهي للإثبات ، و حرف (ما) وهي للنفي، فإذا اجتمعا حصل النفي والإثبات . وقد خطًا الشيخ هذا القول وقرّر ما هو معروف عند علماء العربية بأن (ما) هذه ليست النافية بل هي (ما الكافة) التي تدخل على (أن) وأخواتها فتكفها عن العمل.

١٣- في الإعمال والإلغاء في باب (ظن وأخوتها) (ف٤م٧) :

ذهب البصريون إلى وجوب الإعمال إذا تقدم الفعل الناسخ ، وأما الكوفيون فلا يوجبونه بل يجيزون الإعمال و الإلغاء .

وقد اختار الشيخ مذهب البصريين .

٤ ١- في اشتغال العامل عن المعمول (ف٥٥) :

ذهب البصريون إلى أن الناصب لـ (زيد) في نحو (زيداً ضربته) هو فعل مضمر وجوباً موافق في المعنى للمظهر ، وذهب الكوفيون إلى أن الناصب لهذا الاسم هو الفعل المذكور بعده ، ويجعلونه عاملاً في الاسم السابق له، وفي الضمير المتصل به .

وقد ذكر الشيخ القولين ولم يرجح .

١٥ – أنواع الفعل من حيث التعدي واللزوم (ف٥٩) :

ذهب عامة النحاة إلى تقسيم الفعل إلى نوعين (متعدٍ) و (لازمٍ) وذهب بعضهم إلى زيادة نوع ثالث وهو (ما لا يوصف بتعدٍ ولا لزوم) وهو (كان) وأخواتها .

وقد قسّم الشيخ الفعل إلى نوعين .

١٦ – تعدية اللازم بنزع الخافض (ف٥م ٤) :

ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز التعدية بنزع الخافض إلا في مواضع مسموعة - لايقاس عليها- إلا أنه مقيس في حالة كون المجرور مصدر منسبك من (أنّ) و (أنْ) ومعموليهما ، وذهب الأخفش الصغير إلى جواز الحذف مطلقاً .

وقد اختار الشيخ مذهب الجمهور .

١٧ - التعدية بالتضمين (ف ٥٥٥):

ذهب البصريون إلى أن الفعل إذا تعدى بحرف ليس يتعدى بمثله عادة فإنه يكون قد ضمّن هذا الفعل معنى فعل آخر وعدي تعديته ، وذهب الكوفيون إلى أن ذلك ليس على التضمين ، بل على الاشتراك في الحروف فتأتي بعض الحروف بمعنى حروف أخرى .

وقد ضعف الشيخ مذهب الكوفيين في دعوى الاشتراك في معاني الحروف ورتجح مذهب البصريين.

١٨- التنازع في العمل (ف٥٩٣) :

ذهب البصريون إلى أن العامل هو أحد العاملين ، والعامل الآخر معموله محذوف دل عليه الظاهر، وذهب الفراء وغيره إلى جواز إعمال كلا العاملين في المعمول الواحد إذا اتفقا في طلب المرفوع .

وقد رجّح الشيخ مذهب الفراء في هذا الباب .

١٩- في أصل الاشتقاق (ف٢م١) :

ذهب الكوفيون إلى أن الأصل (الفعل) ، و أما (المصدر) فمشتق منه ، وذهب البصريون إلى العكس فجعلوا الأصل (المصدر) و (الفعل) مشتق منه .

وقد ذكر الشيخ أنه إذا كان المراد بذلك أن بين القولين تناسباً في اللفظ والمعنى فكلا القولين صحيح ، وأما إذا كان المراد أنه قد تكلم بأحدهما قبل الآخر فهذا لم يقم به دليل ، وأما إذا كان المراد أن أحدهما متقدم على الآخر في العقل فقول البصريين هو الصحيح والفعل مشتق من المصدر .

٢٠ إعراب (ما خلا) (ف٢م٤) :

ذهب عامة النحاة إلى أن (ما) مصدرية و (خلا) فعل ماض . وقد جعل الشيخ (ما) موصولة ، و (خلا) فعل ناقص من أخوات (كان) ، ولم أره لغيره .

٣١ – التمبيز بالمعرفة (ف٢٦) :

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يكون المميز معرفة بل يجب أن يكون نكرة ، وقد أجاز الفراء وغيره أن يكون معرفة كما يكون نكرة . وقد رجح الشيخ مذهب الفراء .

٢٢– الغاية المؤقتة بحرف (حتى) (ف٧م٤) :

ذهب الجمهور إلى أن الغاية المؤقتة بحرف (حتى) يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها، وخالف بعض النحاة في ذلك .

وقد ذهب الشيخ إلى قول الجمهور ، بل وحكاه إجماعاً فقال (لا نعلم بين أهل اللغة خلافاً فيه) ، وقد تعقب ابن هشام حكاية الإجماع على ذلك .

٣٢- لام العاقبة (ف٧م٦):

أثبت الكوفيون لام العاقبة وسموها لام الصيرورة ، وأنكرها البصريون ، وسماها بعض من تابعهم (لام العلة) .

وقد أثبتها شيخ الإسلام وفرق بينها وبين (لام العلة) .

٢٤- إضافة الموصوف إلى صفته (ف٧م٧) :

ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الموصوف إلى صفته ، ومنع البصريون من ذلك وجعلوا ما ورد محمولًا على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه .

وقد رجّح الشيخ مذهب الكوفيين .

٧٥ - في اشتقاق (لبيك) (ف٧م):

ذهب الجمهور - تبعاً للخليل وسيبويه - إلى أنها مشتقة من قولهم (ألب بالمكان) إذا أقام فيه ، ومعناها : إقامة على إجابتك بعد إقامة . وذهب الشيخ إلى أن أصل اشتقاقها من الإقبال والتوجه ، والمعنى

44

(أقبلت إليك وتوجهت نحوك وانقدت لك) وضعّف أن يكون المعنى مجرد الإقامة .

٢٦- في إعمال المصدر المنكر (ف٧م٩) :

ذهب جمهور البصريين إلى جواز إعمال المصدر المنكر ، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المنكر ، ويقولون : إذا ورد بعد المصدر المنكر اسم مرفوع أومنصوب فالعامل فعل دل عليه المصدر .

وذهب الشيخ إلى جواز إعماله ولكنه جعل إضافته إلى الفاعل أو المفعول وإعماله في الآخر أحسن من تنكيره وإعماله فيهما .

٢٧ في إضمار المخصوص بالمدح أو الذم في باب (نعم و بئس)
 (ف٨م٥) :

ذهب البصريون إلى أن الفاعل في نحو (نعم رجلاً زيدٌ) ضمير مستتر وجوباً، والاسم المرفوع مبتدأ وذهب الكسائي والفراء إلى أن الفاعل هو الاسم الظاهر – ك (زيد) في المثال – .

وقد اختار الشيخ مذهب البصريين.

٢٨ - في تكرار الحرف الجار في نحو قوله تعالى : ﴿ فَكَانَ عَلَيْبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّادِ خَلِدَيْنِ فِيهَا ﴾ [الحشر : ١٧] ، أو الحرف الناسخ في نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعَلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُم فَأَنَ لَهُ

نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَأَ ﴾ [التوبة: ٦٣] ، هل هو للتوكيد؟! (ف٩م١): ذهب جمهور النحاة إلى أنه تكرار للتوكيد ، وقرّر الشيخ إلى أن هذا ليس تكراراً ، وكل حرف يفيد غير ما يفيده الآخر .

٢٩- في زيادة الواو (ف٩٩٣) :

ذهب الكوفيون -ومعهم بعض البصريين- إلى أن (الواو) قد تأتي زائدة ، وذهب جمهور البصريين إلى المنع من ذلك .

وقد اختار الشيخ مذهب جمهور البصريين .

٣٠- في إفادة (الواو العاطفة) للترتيب (ف٩م ٤) :

ذهب جمهور النحاة إلى أن (الواو) للجمع والتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه ولا تفيد الترتيب ، وذهب بعض النحاة كالكسائي والفراء وغيرهما إلى أنها تفيد الترتيب .

وقد اختار الشيخ مذهب الجمهور .

٣١- في مجيء (أو) بمعنى (و) (ف٩م٣) :

ذهب البصريون إلى المنع من ذلك ، وذهب الكوفيون إلى جوازه . واختار الشيخ مذهب البصريين .

٣٢ - في عطف اسمٍ على آخر لهما عاملان من جنسٍ واحدٍ ولم يذكر إلا أحد العاملين نحو قوله (علفتها تبناً وماءاً بارداً) (ف ٩٩٨) :

ذهب بعض النحاة إلى أن العطف في مثل هذا ممتنع وكذلك يمتنع

النصب على المعية ، بل يقدر بعد الواو فعل مناسب فتكون من باب عطف الجمل ، وهو قول الفارسي والفراء وغيرهم .

وذهب بعضهم إلى أنه لا حذف ، والعطف على بابه ، والعامل المذكور مضمن معنى يناسب الاسمين المتعاطفين ، وهو قول الأصمعي والمبرد والمازني وغيرهم ، وذهب بعضهم إلى أن الاسم الثاني يجوز فيه النصب على المعية أو على إضمار فعل مناسب .

وقد اختار الشيخ قول الأصمعي ومن وافقه .

٣٣- في العطف على الضمير المجرور (ف٩٩٩) :

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المجرور ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز ، بل لا بد من إعادة الخافض .

وقد اختار الشيخ مذهب الكوفيين ، ولكنه جعل إعادة الجار أفصح وأحسن -مع جواز العطف بدونه - .

٣٤- في المنادى النكرة غير المقصود (ف٩٩) :

ذهب الجمهور إلى أن هذا واقع ، وقد ثبت في شعر العرب ،وذهب المازني إلى أنه غير واقع ، لأن النداء طلب إقبال من ينادى ، وغير المعين لا يمكن فيه ذلك ، وجعل ما ورد من ذلك ضرورة أو شاذاً .

واختار الشيخ مذهب الجمهور .

٣٥- في تقدم معمول اسم الفعل عليه (ف ٩ م ١٢):

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ، وقال الكسائي وغيره من الكوفيين يجوز تقدم معمولها عليها .

واختار الشيخ مذهب البصريين .

البحث الخامس

عملي في هذا الكتاب

أولاً: قمت بقراءة جميع المطبوع من كتب شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وتقييد اختياراته وتقريراته في (النحو والصرف)(١).

ثانياً: رتبت ما قيدته على نحو ترتيب (ألفية ابن مالك) وشروحها - في الجملة - .

ثالثاً: جمعت نصوص الشيخ إذا تعددت في المسألة الواحدة في مكان واحد وأحلت كل نص إلى مصدره .

رابعاً: جعلت هذه الاختيارات والتقريرات على (مسائل) بلغت أكثر من ثمانين مسألة ، وجمعت المسائل المتشابهة في فصول بلغ عددها اثني عشر فصلاً . وهي كالتالي :

الفصل الأول : الكلام وما يتألف منه

المسألة الأولى : إعراب البسملة .

المسألة الثانية : فائدة النحو ونشأته .

المسألة الثالثة: اللفظ المفيد ودلالة الأصوات

المسألة الرابعة : أصل (أبجد هوز) .

⁽١) كنت قد أضفت إلى آخر هذا الكتاب قسماً آخر بعنوان (إعراب القرآن الكريم) ثم تركته لبعض الأسباب .

المسألة السادسة : الفرق بين معنى (الكلمة) في الوضع اللغوي واصطلاح النحاة .

المسألة السابعة : الفرق بين معنى (الحرف) في الوضع اللغوي واصطلاح النحاة .

المسألة الثامنة : اشتقاق (الاسم) .

الفصل الثاني : المعرب والمبني .

المسألة الأولى : بداية ظهور علامات التشكيل .

المسألة الثانية : حركات الإعراب والفرق بينها .

المسألة الثالثة : علامات الإعراب والضـــمائر .

المسألة الرابعة : إرادة المثنى بالجمع .

الفصل الثالث: النكرة والمعرفة

المسألة الأولى : أنواع المعارف .

المسألة الثانية: دلالة أسماء الإشارة.

المسألة الثالثة : إعراب المثنى من الأسماء المبهمة كأسماء الإشارة .

المسألة الرابعة : الفرق بين (ما) و (من) الموصولتين .

المسألة الخامسة: حذف العائد في الموصول، وضميره في صلة (ما) و (من).

المسألة السادسة : المعرف بـ (أل) .

المسألة السادسة : الفرق بين معنى (الكلمة) في الوضع اللغوي واصطلاح النحاة .

المسألة السابعة : الفرق بين معنى (الحرف) في الوضع اللغوي واصطلاح النحاة .

المسألة الثامنة : اشتقاق (الاسم) .

الفصل الثاني : المعرب والمبني .

المسألة الأولى: بداية ظهور علامات التشكيل.

المسألة الثانية : حركات الإعراب والفرق بينها .

المسألة الثالثة: علامات الإعراب والضمائر.

المسألة الرابعة : إرادة المثنى بالجمع .

الفصل الثالث: النكرة والمعرفة

المسألة الأولى : أنواع المعارف .

المسألة الثانية: دلالة أسماء الإشارة.

المسألة الثالثة : إعراب المثنى من الأسماء المبهمة كأسماء الإشارة .

المسألة الرابعة : الفرق بين (ما) و (من) الموصولتين .

المسألة الخامسة: حذف العائد في الموصول، وضميره في صلة (ما) و (من).

المسألة السادسة : المعرف بـ (أل) .

الفصل الرابع : المبتدأ والخبر والنواسخ .

المسألة الأولى : جواز حذف المعلوم .

المسألة الثانية : تعدد الخير .

المسألة الثالثة : (ما) الحجازية .

المسألة الرابعة : معنى قولهم (ما كاد يفعل) .

المسألة الخامسة : الفرق بين (إنّ) المسكورة الهمزة والمفتوحة .

المسألة السادسة : الكلام على (إنما) .

المسألة السابعة : الإعمال والإلغاء في باب (ظن) وأخواتها .

الفصل الخامس: اختلاف العوامل .

المسألة الأولى : اشتغال العامل عن المعمول .

المسألة الثانية : أنواع الفعل من حيث التعدي واللزوم .

المسألة الثالثة: تعدية المتعدى بحرف الجر إذا ضعف عمله.

المسألة الرابعة : تعدية اللازم بنزع الخافض .

المسألة الخامسة: التعدية بالتضمين.

المسألة السادسة : التنازع في العمل .

الفصل السادس: الفضلات

المسألة الأولى: أصل الاشتقاق ومعناه .

المسألة الثانية : الفصل بين المستثنى والمستثنى منه .

المسألة الثالثة : الاستثناء المنقطع والمفرّغ .

المسألة الرابعة : إعراب (جاء القوم ما خلا زيداً) .

المسألة الخامسة: الحال.

المسألة السادسة: التمييز بالمعرفة.

الفصل السابع: المجرورات والمصدر

المسألة الأولى : تسمية حروف الجر بحروف الصفات .

المسألة الثانية : من معاني حرف (من) .

المسألة الثالثة : من معاني حرف (الباء) .

المسألة الرابعة : من معاني حرف (حتى) والفرق بينه وبين (إلى) .

المسألة الخامسة: من معاني حرف (اللام) .

المسألة السادسة : (لام كي) والفرق بينها وبين (لام العاقبة) .

المسألة السابعة : إضافة الموصوف إلى صفته .

المسألة الثامنة : اشتقاق (لبيك) .

المسألة التاسعة : إعمال المصدر .

المسألة العاشرة : التعبير عن الفاعل أو المفعول بالمصدر .

الفصل الثامن : المشتقات ونعم وبئس

المسألة الأولى : اسم المصدر .

المسألة الثانية: اسم الفاعل.

المسألة الثالثة : اسم المفعول .

المسألة الرابعة : أفعل التفضيل .

المسألة الخامسة : إضمار المخصوص بالمدح والذم .

الفصل التاسع: التوابع والنداء

المسألة الأولى : التكرار وتوكيد الجمل .

المسألة الثانية : معاني حروف العطف والفرق بينها .

المسألة الثالثة : زيادة الواو العاطفة .

المسألة الرابعة : معنى (الواو) ، وهل تفيد الترتيب ؟ .

المسألة الخامسة : من معاني العطف ، والكلام على (واو الصرف) عند الكوفيين .

المسألة السادسة : من معاني (أو) .

المسألة السابعة : هل العطف يقتضي السببية ؟

المسألة الثامنة : إذا كان عاملا المعطوف و المعطوف عليه من جنس واحد المسألة الثامنة : إذا كان عاملا المعطوف .

المسألة التاسعة : العطف على المجرور .

المسألة العاشرة: البدل.

المسألة الحادية عشرة: النداء.

المسألة الثانية عشرة : تقديم اسم الفعل عليه .

الفصل العاشر :جوازم المضارع ونواصبه وأدوات الشرط والاستفهام

المسألة الأولى : تأثير النواصب والجوازم على الفعل

المسألة الثانية : من معانى الأدوات

المسألة الثالثة : الفرق بين (إذا) و (إن) الشرطيتين .

المسألة الرابعة : حذف جواب القسم والشرط

المسألة الخامسة : الكلام على قوله (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله

لم يعصه)

المسألة السادسة : حذف جواب (لو)

المسألة السابعة : أنواع الاستفهام

المسألة الثامنة : حذف همزة الاستفهام

الفصل الحادي عشر: النسب وتصريف بعض الكلمات

المسألة الأولى: أصل نسبة (الصوفية)

المسألة الثانية: أصل كلمة (الاصطفاء)

المسألة الثالثة: أصل كلمة (الشيطان)

المسألة الرابعة : أصل كلمة (الطاغوت) ونحوها

المسألة الخامسة : الأصل في (فعلة) كجهة وعدة وصفة

المسألة السادسة : الأصل في (التأويل)

المسألة السابعة : الأصل في (الحيلة) و (الميقات) و (الميزان) ونحوها

المسألة الثامنة : الأصل في (السيد) و (الميت) ونحوها:

المسألة التاسعة : الأصل في (كرة) و (ثبة) ونحوها :

المسألة العاشرة: الأصل في (المَلَك):

المسألة الحادية عشرة: الأصل في (نكتل) و (نعتد) و (نقتد) ونحوها .

الفصل الثاني عشر: معاني بعض الأوزان

المسألة الأولى : مفعال :

المسألة الثانية: الفِعَال:

المسألة الثالثة: التفاعل:

المسألة الرابعة: الاستفعال:

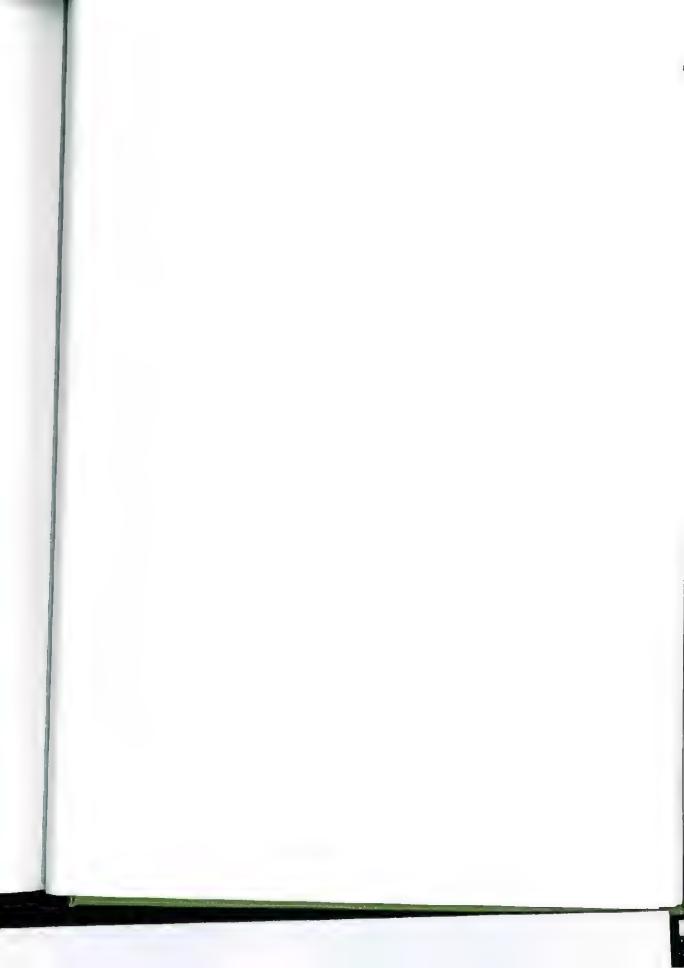
المسألة الخامسة : الفعال و المفاعلة :

المسألة السادسة : افتعل :

المسألة السابعة: تفعّل:

خامساً: جعلت المتن كله من كلام الشيخ ، ولم أزد في المتن غير عناوين الفصول والمسائل ، وعلقت على ما رأيته يحتاج إلى تعليق (في الحاشية) كتوضيح مسألة أو ذكر خلاف أو تخريج حديث أو ترجمة علم ونحو ذلك ، وحاولت الاختصار قدر الإمكان .

والحمد لله رب العالمين .



الفصِّل الأول

الكلام وما يتالف منه

المسألة الأولى: إعراب البسملة

المسألة الثانية: فائدة النحو ونشأته

المسألة الثالثة : اللفظ المفيد ودلالة الأصوات

المسألة الرابعة : أصل « أبجد هوز »

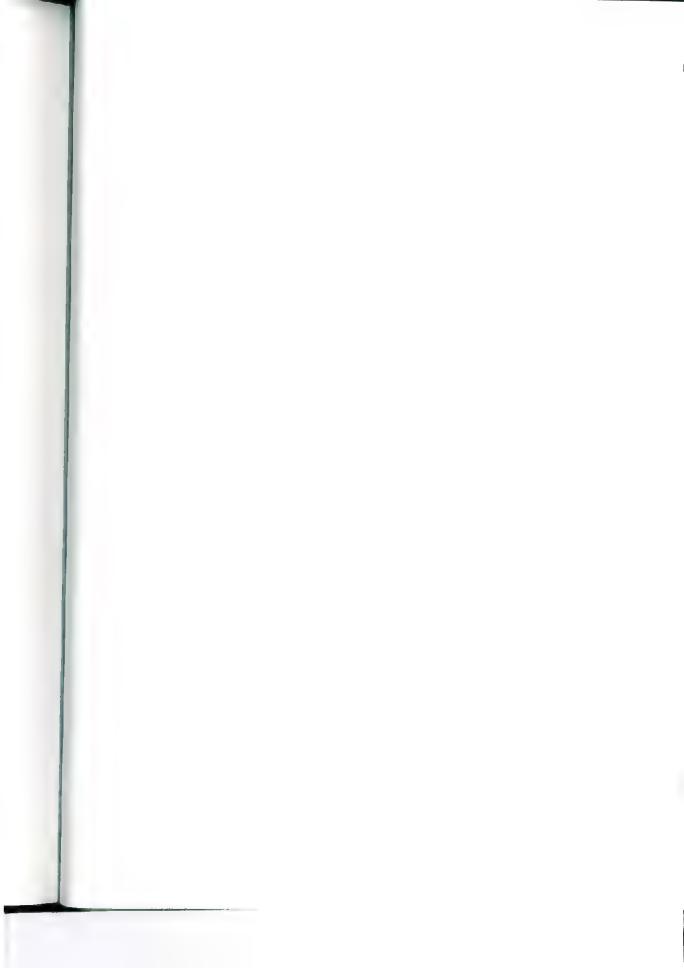
المسألة الخامسة: أقسام الكلام

المسألة السادسة: الفرق بين معنى « الكلمة » في الوضع

اللغوي واصطلاح النحاة

المسألة السابعة : الفرق بين معنى « الحرف » في الوضع

اللغوي واصطلاح النحاة



المسألة الأولى

إعراب البسملة(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَرَ يُذْكُرُ اَسْمُ اللّهِ عَلَيْهُمْ وَاذْكُرُوا اَسْمَ
 عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١٢١] وقوله : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكُنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اَسْمَ
 اللّهِ عَلَيْهُ ﴾ [المائدة: ٤] إنما هو قوله « بسم الله » :

وهذا جملة تامة :

 $_{1}$ الما اسمية : على أظهر قولي النحاة $_{(7)}^{(7)}$.

٢ _ أو فعلية (١) .

⁽١) ابتدأت في هذا الفصل بذكر مسألتين أجنبيتين عنه ، إعراب البسملة ، ونشأة النحو ، وذلك لأن البسملة أول ما تفتتح به الكتب عادة فأحببت أن يكون افتتاح هذه الاختيارات بإعرابها ولجريان عادة المؤلفين في العلوم بالتعريف بنشأة العلم قبل الدخول في مسائله ذكرت نشأة النحو بعد هذا .

⁽Y) و مجموع الفتاوي ، ۲۲۹/۱.

⁽٣) وهو قول البصريين .

⁽٤) وهو قول الكوفيين ، قال العكبري رحمه الله تعالى في أول كتابه _ إعراب القرآن _ في إعراب البسملة _ . 1 الباء في 1 يسم) : متعلقة بمحدوف :

١ - فعند البصريين : المحذوف مبتدأ ، والجار والمجرور خبره ، والتقدير : ١ ابتدائي بسم الله ، أي :
 كائن باسم الله ، فالباء متعلقة بالكون والاستقرار .

٢ ــ وقال الكوفيون: المحذوف فعل ، تقديره: ١ ابتدأت ، أو أبدأ ٩ ، فالجار والمجرور في موضع
 نصب بالمحذوف ٩ اهـ .

والتقدير: « ذبحى باسم الله » أو « أذبح باسم الله » ، وكذلك قول القارئ: « بسم الله الرحمن الرحيم » فتقديره: « قراءتى بسم الله » ، أو « أقرأ بسم الله » .

ومن الناس من يضمر في مثل هذا: « ابتدائي بسم الله » أو « ابتدأت بسم الله » ، والأول أحسن ؛ لأن الفعل كله مفعول بسم الله ليس مجرد ابتدائه كما أظهر المضمر في قوله ﴿ ٱقْرَأْ بِاسْمِ رَبِكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴾ [العلق: ١] وفي قوله ﴿ وَمُرْسَنَهَا ﴾ [مود: ٤١] ، وفي قول النبي وفي قوله النبي : « من كان ذبح قبل الصلاة فليذبح مكانها أخرى ومن لم يكن ذبح فليذبح بسم الله(١) » .

⁽١) رواه البخاري (٦٢٩٧) ومسلم (١٩٦٠) من حديث جندب بن عبد الله البجلي رضى الله عنه .

المسألة الثانية

فائدة النحو ونشاته

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى _ عن النحو(١) _ :

« هذا ليس من علوم النبوة ، و إنما هو علم مستنبط .

وهو : وسيلة في حفظ قوانين اللسان الذي نزل به القرآن .

ولم يكن في زمن الخلفاء الثلاثة لحن فلم يحتج إليه ، فلما سكن علي الكوفة وبها الأنباط روي أنه قال لأبي الأسود الدؤلي (٢): الكلام اسم وفعل ، وحرف ، وقال : انح هذا النحو (٣) ، ففعل هذا للحاجة كما أن من بعد علي أيضا استخرج للخط النقط و الشكل و علامة المد و الشد ونحوه للحاجة ، ثم بعد ذلك بسط النحو نحاة الكوفة والبصرة » .

⁽١) ﴿ منهاج السنة النبوية ؛ ٧ / ٢٩٥ .

⁽٢) أبو الأسود الدؤلي هو : ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي 3 ت ٦٩ ، من التابعين ، صحب عليًا رضي الله عنه ، وشهد صفين معه ، قيل : هو واضع علم النحو ، وقيل : بل وضع الحركات والتنوين لا غير .
و الإعلام ، ٢٣٦/٣ ، و المدارس النحوية ، ص ١٣ .

⁽٣) روي ذلك بعدد من الأسانيد ذكرها الزجاجي والأنباري وابن عساكر وغيرهم ، وجمعها السيوطي في كتاب و سبب وضع العربية ، وقد اختلفت الروايات في بداية وضع العربية ، فبعضهم يجعل بدايتها في وقت عمر رضي الله عنه ، وبعضهم يجعلها في وقت على رضي الله عنه ، وبعضهم يجعلها في وقت على رضي الله عنه ، وبعضهم يجعلها في وقت على أن أول من وضع يجعلها في وقت معاوية رضي الله عنه ، إلا أن الروايات كلها ــ تقريبًا ــ تتفق على أن أول من وضع قواعد النحو هو أبو الأسود الدؤلي ، وانظر في ذلك كتاب السيوطي الآنف الذكر ، ومقدمة كتاب و الأشباه والنظائر ، له أيضا ١/ ٢ ، ٧ ، و و مدارس النحو ، ص١٣ وما بعدها .

المسألة الثالثة

اللفظ المفيد وأنواع دلالة الأصوات

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« ولهذا اتفق أهل العلم بلغة العرب وسائر اللغات على أن الاسم وحده لا يحسن السكوت عليه ، ولا هو جملة تامة ، ولا كلامًا مفيدًا ، ولهذا سمع بعض العرب مؤذنا يقول : « أشهد أن محمدا رسولَ الله » قال : فعل ماذا ؟! فإنه لما نصب الاسم صار صفة والصفة من تمام الاسم الموصوف فطلب بصحة طبعه الخبر المفيد ولكن المؤذن قصد الخبر ولحن » .

وقال أيضًا(٢):

(أما الاسم المفرد فلا يكون كلامًا مفيدًا عند أحد من أهل الأرض بل ولا أهل السماء ، وإن كان وحده كان معه غيره مضمرًا(٣) ، أو كان المقصود به تنبيهًا أو إشارةً كما يقصد بالأصوات التي لم توضع لمعني(٤)

وحذف ما يعلم جائز كما تقول زيد ، بعد : من عندكما ،
 فزيد مبتدأ خبره محذوف دل عليه السؤال .

وانظر ﴿ مقدمة شرح ابن عقيل للألفية ﴿ ١٤/١ .

(٤) نحو ﴿ النحنحة للاستثذان ﴾ وسيمثل عليها الشيخ في الفقرة التالية .

⁽۱) و مجموع الفتاوي ۱ ، ۱۱/۱۰

٣٤/١ ه الرد على المنطقيين ، ٣٤/١ .

 ⁽٣) وذلك نحو قول ابن مالك (كلامنا لفظ مفيد كاستقم) ، فقوله (استقم) لفظ مفرد إلا أنه
 جملة مفيدة لوجود مضمر تقديره أنت ، والاسم المفيد نحو قول ابن مالك أيضًا :

لا أنه يقصد به المعاني التي تقصد بالكلام » .

وقال أيضًا(١) :

« تقول النحاة : إن الأصوات :

١ _ تدل بالطبع .

٢ _ وتدل بالوضع .

فالذي يدل بالطبع: كالنحنحة ، والسعال ، والبكاء ، ونحو ذلك من الأصوات وهذا ليس كلامًا .

وحينئذ فما يدل بقصد الدال أحق بالدلالة ودلالته أكمل ، ولهذا كانت دلالة الكلام على مقصود المتكلم _ وهي دلالة سمعية _ أكمل من جميع أنواع الأدلة على مراده وهو البيان الذي علمه الله الانسان وامتن بذلك على عباده » .

⁽١) 1 النبوات ۽ ص ١٢٠ .

المسألة الرابعة

اصل ، أبجد هوز ،

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« وقد تنازع الناس في « أبجد هوز حطي » :

١ _ فقال طائفة : هي أسماء قوم ، قيل : أسماء ملوك مدين ، أو أسماء
 قوم كانوا ملوكًا جبابرة .

 $Y = e^{-1}$ لله فيها الدنيا . $Y = e^{-1}$ الستة الأيام التي خلق الله فيها الدنيا . $Y = e^{-1}$ الطبري $Y = e^{-1}$ ، $Y = e^{-1}$ ، Y =

والصواب: أن هذه ليست أسماء لمسميات وإنما ألّفت ليعرف تأليف الأسماء من حروف المعجم بعد معرفة حروف المعجم ولفظها « أبجد هوز حطى » ليس لفظها « أبو جاد هواز » .

ثم كثير من أهل الحساب صاروا يجعلونها علامات على مراتب العدد ، فيجعلون الألف : واحدًا ، والباء : اثنين ، والجيم ثلاثة ، إلى الياء ثم يقولون الكاف عشرون .

⁽۱) ، مجموع الفتاوى ، ۱۲/۱۲

٤/٩ (٢) انظر و تغسير ابن جرير ١ ٤/٩ .

وآخرون من أهل الهندسة والمنطق يجعلونها علامات على الخطوط المكتوبة أو على ألفاظ الأقيسة المؤلفة ، كما يقولون : كل ألف ب ، وكل ب ج ، فكل ألف ج ، ومثلوا بهذه لكونها ألفاظا تدل على صورة الشكل والقياس لا يختص بجادة دون مادة .

كما جعل أهل التصريف لفظ « فعل » تقابل الحروف الأصلية والزائدة ينطقون بها ويقولون : وزن استخرج : استفعل .

وأهل العروض يزنون بألفاظ مؤلفة من ذلك ، لكن يراعون الوزن من غير اعتبار بالأصل والزائد » .

المسألة الخامسة

اقسام الكلام(۱)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« كان النحاة إذا أرادوا أن يقسموا ما يقسمونه إلى : اسم ، وفعل وحرف يختلف كلامهم . فكثير منهم يقول : الكلام ينقسم إلى : اسم وفعل ، وحرف ، وهذا هو الذي يذكره قدماء النحاة (٣) .

(١) اختلف النحاة في تقسيم الكلام :

فذهب القدماء منهم _ وعليه عامة كتب النحو _ إلى تقسيم الكلام إلى ثلاثة أتسام و اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، وعارضهم آخرون _ منهم الجزولي الذي رد عليه شيخ الإسلام _ بسبب أنه لا يصح تسمية كل قسم باسم و الكلام ، فلا يصح أن تسمي الاسم وحده كلامًا ، أو أن تسمي الفعل وحده بذلك ، ومن شروط قسمة الجنس إلى أنواعه أن يصدق اسم الجنس على كل نوع ، كقولك : الحيوان ينقسم إلى :

١ – ما يمشي على رجلين ، ٢ – وما يمشي على أربع . ٣ – وما يزحف . فإن كل قسم من هذه الأقسام يصدق عليه اسم الجنس المقسوم ، فيصدق على القسم الأول : و ما يمشي على رجلين ، اسم الحيوان ، وهكذا يقية الأقسام ، فإن لم يصدق عليه اسم الجنس المقسوم فليست أقسامًا له ، واسم ، الكلام ، لا يصدق على أقسامه التي ذكرها النحاة كما سبق . وقد ناقشهم شيخ الإسلام وحمه الله تعالى بأن هذا الشرط إنما هو عند قسمة ، الكلي ، إلى و جزئياته ، لا قسمة ، الكل ، إلى و أجزائه ، وقد عرفت بكل مصطلح من هذه المصطلحات عند ووودها في كلام شيخ الإسلام _ ، فاعتراضهم لا يصح .

- ۱۱۷ ۱۱٤/۱ و الرد على المنطقيين ١١٤/١ ١١١٧ .
- (٣) وهناك من زاد قسمًا وابعًا سماه ١ الخالفة ، وهو ١ اسم الفعل ، انظر : ١ الأشباه والنظائر
 النحوية ، للسيوطي ٧١/٣ .

فاعترض عليهم بعض من صنف في « قوانين النحو » كالكزولي (١) ، وقالوا : كل جنس قسم إلى أنواعه أو أنواع أشخاصه فالاسم المقسوم الأعلى صادق على الأنواع والأشخاص وإلا فليست بأقسام له . فصاروا يقولون : الكلمة تنقسم إلى : اسم ، وفعل ، وحرف ، ويقولون : الكلمة : جنس تحته أنواع : الاسم ، والفعل ، والحرف .

وهذا الاعتراض خطأ ممن أورده ؛ لأن أولئك لم يقصدوا تقسيم « الكل (r) إلى « جزئياته (r) ، وإنما قصدوا تقسيم « الكل (r) إلى

(٣) الجزئي قسمان:

⁽١) هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت الجزولي أو الكزولي _ نسبة إلى كزولة من قبائل المغرب _ من علماء النحو والعربية له عدد . توفي عام ٦٠٧ هـ . 1 الأعلام ١٠٤/٥ .

⁽٢) الكلي هو: ما لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه ، وذلك نحو و الحيوان ، ؟ فإن تصوره لا يمنع من وقوع الشركة فيه ، فإنه هذا الاسم يصدق على و الجمل ، و و الفرس ، و غيرها ، وكل توع من هذه الأنواع يصدق عليه اسم و الحيوان ، وهكذا و الإنسان ، يشترك فيه و زيد ، و عمرو ، و و و بكر ، وغيرهم ، وكل واحد من هؤلاء يصدق عليهم اسم و الإنسان ، انظر و آداب البحث والمناظرة ، ١٨/١ .

١ -- جزئي حقيقي : وهو ما يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه ، وذلك نحو ٩ سيبويه النحوي ٩
 فإنه يطلق على رجل معروف بعينه لا يشرك معه فيه غيره .

٢ - جزئي إضافي : وهو كل كلي مندرج في كلي أعم منه ، فهو بالنسبة للأعم يكون جزئيا ،
 وبالنسبة لأنواعه يكون كليًا ، وذلك نحو و الإنسان ، فهو جزئي بالنسبة إلى و الحيوان ، وكلي بالنسبة إلى و زيد ، انظر المرجع السابق ٢١/١ .

⁽٤) الكل : ما تركب من جزئين فصاعدا ، وذلك نحو الشجرة فإنها كلَّ مركب من جذوع وأغصان وأوراق . المرجع السابق ٢٣/١ .

« أجزائه » (١) ، وهو التقسيم المعروف أولًا في العقول واللغات (٢) كما إذا قلت : هذه الأرض مقسومة فلفلان هذا الجانب ولفلان هذا الجانب ، كما قال تعالى : ﴿ وَنَيِنْهُمْ أَنَّ ٱلْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شِرْبِ تُحْفَضَرُ ﴾ [القمر : ٢٨] والكلام مركب من : الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، كما يتركب البيت من : السقف والحيطان والأرض .

وكما أن بدن الانسان مركب من أعضائه المتميزة ، وأخلاطه الممتزجة فتقسيمه إلى الأعضاء والأخلاط تقسيم « كل » إلى « أجزائه » ، ومثل هذا يمتنع أن يصدق فيه اسم المقسوم على الأجزاء : فليس كل واحد من أعضائه بدنًا ، ولا كل من أخلاطه بدنًا ، ولا كل من أجزاء السقف بيتًا ، وكذلك الوجه إذا قيل ينقسم إلى : جبين ، وأنف وعين ، وخد ، وغير ذلك لم يكن كل واحد من هذه الأعضاء وجها ونظائر هذا كثيرة .

وأما « الكلي » : فإنما أوجد في الذهن لا في الخارج ، فتبين أن تقسيم الأولين أظهر من تقسيم الآخرين » .

⁽١) الجزء: ما تركب منه ومن غيره ٤ كل ٤ ، وذلك نحو الجذع بالنسبة للشجرة فإنه جزء منها ، وتتركب الشجرة من هذا الجذع ومن غيره كا لأغصان والأوراق . المرجع السابق ٢٥/١ .

⁽٢) وكلام الشيخ هنا يبين خطأ الأشموني في ٥ شرح الألفية ٤ ٢٤/١ حيث جعل هذا التقسيم من باب تقسيم الكلي إلى جزئياته ، وإن كان قد يخرّج قوله على اصطلاح النحاة الخاص بمعنى ٥ الكلمة ٤ على ما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى في المسألة السادسة من هذا الفصل .

وقال أيضًا(١) :

(كان قدماء النحاة يقولون الكلام ينقسم إلى : اسم ، وفعل ، وحرف كما ذكره غير واحد منهم : ابن جني () ، والزجاجي (صاحب (الجمل) ، وغيرهما ، فاعترض عليهم بعض المتأخرين كالكزولي صاحب (القوانين النحوية) وقال () كل جنس قسم إلى أنواعه أو أشخاص أنواعه فاسم المقسوم الأعلى صادق على الأنواع والأشخاص وإلا فليست أقساما له () وكذلك أبو البقاء النحوي () ذكر هذا فيما اعترض به على ابن جني () وأجاب () ن مراده أجزاء الكلام ونحو ذلك (وهو قسمة () الذي يكون كليا في العقل إلى () أنواعه () والما القسمة العقلية الموجودة في الخارج فهو قسمة و() أشخاص أنواعه () وأما القسمة الحسية الموجودة في الخارج فهو قسمة

⁽١) و الصفدية ، ٢ / ٥٧٠ .

⁽٢) هو : أبو الفتح عثمان بن جني و ٣٦٠ ـ ٣٩٠ و اعتنى بعلوم اللغة ، وأكثر من النصنيف ، ومن أشهر كتبه و الخصائص ، في الصرف . و المدارس النحوية ، ٣٦٥ ـ ٢٧٦ .

⁽٣) هو : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي • ت٣٣٧ ، لزم الزجاج البصري وقرأ عليه النحو حتى لقب بـ الزجاجي • ، خلف مصنفات كثيرة ، منها كتاب • الجمل ، وهو مختصر في قواعد النحو قال عناية العلماء حتى بلغت شروحه أكثر من مائة وعشرين شرحاً • المدارس النحوية • ٢٥٧ ـ ٢٥٥ .

⁽٤) لعله عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري ٥٣٨ ــ ٦١٦ ، ولد ومات في بغداد ، له مؤلفات كثيرة في اللغو والنحو . ٥ الأعلام ٨٠/٤٤ .

« الكل » إلى « أجزائه » والكلام مركب من : الاسم ، والفعل ، والحرف كما يتركب البيت من : السقف ، والحيطان ، والأرض ، وكتركب بدن الإنسان من : رأس ، وصدر ، وبطن ، وأفخاذ ، وغير ذلك .

فقولهم الكلام ينقسم إلى: ثلاثة أقسام، أرادوا به هذه القسمة، كما يقال الدار ينقسم إلى: سفل، وعلو، وهذه الأرض تنقسم إلى: بيضاء وذات شجر، ونحو ذلك، وهذه القسمة التي يعرفها بنو آدم، فإنها قسمة لما هو موجود معلوم بنفسه: إما جوهر كالعقار، وإما عرض قائم بالجوهر كالكلام، والأصوات، والألوان، وتلك القسمة إنما هي بعد أن ينتزع العقل من الجزئيات أمرا كليا مشتركا عاما ثم يقسمه العقل إلى أنواعه وأشخاصه وهي تلك الجزئيات والكليات الخمسة التي يسمونها: أنواعه وأشخاصه وهي تلك الجزئيات والكليات الخمسة التي يسمونها:

(١) الكليات : جمع ﴿ كلي ﴾ وقد صبق تعريفه ، والكليات الخمسة هي :

١ ــ الجنس: وهو ما صدق في جواب و ما هو ، على كثيرين مختلفة حقائقهم ، وذلك كما لو قبل: ما
 الفرس والحمار والبغل ، فإن الحواب بالقدر المشترك بينها وهو و الحيوان ، وهو و الجنس .

٢ ــ النوع: وهو ما صدق في جواب و ما هو ، على كثيرين منفقين في الحقيقة ومختلفين بالأشخاص ، وذلك كما لو قيل: ما زيد وعمرو وبكر ، فإن الجواب بالقدر المشترك بين الجميع وهو و النوع ، .

٣ ــ الفصل: وهو ما صدق في جواب و أي شئ هو ، صدقاً ذاتياً لا عرضياً ، وذلك كما لوقيل:
 أي أنواع الحيوان هو الإنسان ، فالجواب هو و الناطق ، وهو و الفصل .

٤ ــ الحاصة : وهو ما صدق في جواب ١ أي شئ هو ١ صدقاً عرضياً لا ذاتياً ، كما لو قبل في جواب السؤال السابق ١ هو الضاحك ٢ .

وقال أيضاً(١) :

« وهؤلاء ظنوا أن هذه الكليات موجودة في الخارج مشتركة ، وذلك غلط فإن ما في الخارج ليس فيه اشتراك بل لكل موجود شيء يخصه لا يشركه فيه غيره والاشتراك يقع في الأمور العامة الكلية المطلقة ، وتلك لا تكون عامة مطلقة كلية إلا في الأذهان لا في الأعيان فما فيه الاشتراك ليس فيه إلا العلم والعقل وما به الاختصاص والامتياز وهو الموجود في الخارج لا اشتراك فيه وإنما فيه اشتباه وتماثل يسمى اشتراكا كالاشتراك في المعنى العام والانقسام بحسب الاشتراك فمن لم يفرق يين قسمة « الكلى » إلى « جزئياته » ، و« الكل » إلى « أجزائه » كقسمة الكلمة : إلى اسم ، وفعل ، وحرف ، وإلا غلط كما غلط كثير من الناس في هذا الموضع .

ولما قالت طائفة من النحاة كالزجاجي وابن جنى الكلام ينقسم: إلى اسم، وفعل، وحرف اسم، وفعل، وحرف الكلام كله ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف اعترض على ذلك من لم يعرف مقصودهم ولم يجعل القسمة نوعين كالجزولي حيث قال: «كل جنس قسم إلى أنواعه أو أشخاصه أو نوع

العرض العام : وهو الكلي الخارج عن الماهية الشامل لها ولغيرها كـ الماشي ، بالنسبة للإنسان . وانظر و آداب البحث ، ٣٣/١ وما بعدها .

⁽١) و منهاج السنة النبوية ، ٢ / ٢٠٤ .

قسم إلى أشخاصه فاسم المقسوم صادق على الأنواع والأشخاص وإلا فليست أقساما له »، وكلام أبي البقاء في تفسير ابن جنى (١) أقرب حيث قال : « معناه أجزاء الكلام ونحو ذلك » ، ومن المعلوم أن قسمة « كل الشيء الموجود في الخارج » إلى « أبعاضه وأجزائه » أشهر من قسمة « المعنى العام » الذي في الذهن إلى « أنواعه وأشخاصه » كقوله تعالى : « وَنَبِيّتُهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ أَوْلُوا الْقُرْنَ ﴾ [النساء : ٨] وقوله الصلاة وألسلام : « والله إنى ما أعطي أحداً ولا أمنع أحداً وإنما أنا قاسم أقسم بينكم » (٢) وقوله « لا تعضية في الميراث إلا ما حمل القسم » (٣) وقول الصحابة رضوان الله عليهم : « قسم رسول الله عليها أرض خيبر بين من الصحابة رضوان الله عليهم : « قسم رسول الله عليها أرض خيبر بين من حضر الحديبية ، وقسم غنائم حنين بالجعرانة مرجعه من الطائف ، وقسم ميراث سعد بن الربيع » (٤) .

⁽١) كذا في و المنهاج و ، ولعله و تفسير كلام ابن جني ؛ .

⁽٢) رواه البخاري و ٢٩٤٩ و بنحو هذا اللفظ عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وطرف الحديث الأخير و إنما أنا قاسم أقسم بينكم و _ وهو الشاهد _ رواه بلفظه البخاري ٥٨٤٣ ، ومسلم ٢١٣٣ من حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنه .

⁽٣) رواه أبو عبيد في ٥ غريب الحديث ، ، والدارقطني في ٥ السنن ، ٢١٩/٤ ، والحديث مرسل كما بينه الدارقطني في ٩ العلل ، ٢٩٠/١ ، وانظر ، العلل ، لابن أبي حاتم ٣٩٢/١ .

⁽٤) حديث قسمة خيبر رواه البخاري ١ ٢٩٦٧ و مسلم ١ ٢٥٠٢ ، وحديث قسمة غنائم حنين رواه البخاري ١ ١٦٨٧) وحديث قسمة ميراث سعد بن الربيع رواه الترمذي ١ ٢٠٩٢ وأبو داود ١ ٢٨٩١ ع

وقول الفقهاء: باب قسم الغنائم ، و الفيء ، والصدقات ، وقسمة الميراث ، وباب القسمة ، وذكر المشاع والمقسوم ، وقسمه الإجبار والتراضي ، ونحو ذلك .

وقول الحاسب: الضرب، والقسمة: إنما يراد به قسمة الأعيان الموجودة في الخارج فيأخذ أحد الشريكين قسماً والآخر قسماً، وليس كل اسم من أسماء المقسوم يجب أن يصدق على كل منهما منفرداً فإذا قسم بينهم « جزور » فأخذ هذا فخذاً ، وهذا رأساً ، وهذا ظهراً لم يكن اسم الجزور صادقاً على هذه الأبعاض ، وكذلك لو قسم بينهم « شجرة » فأخذ هذا نصف ساقها ، وهذا نصفاً ، وهذا أغصانها ، لم يكن اسم المقسوم صادقاً على الأبعاض ، ولو قسم بينهم سهم كما كان الصحابة يقسمون فيأخذ هذا القدح ، وهذا النصل لم يكن هذا سهماً ولا هذا سهماً .

فإذا كان اسم المقسوم لا يقع إلا حال الاجتماع زال بالانقسام ، وإن كان يقال حال الاجتماع والافتراق كانقسام الماء والتمر ونحو ذلك صدق فيهما وعلى التقديرين فالمقسوم هنا موجودات في الخارج ، وإذا قلنا : الحيوان ينقسم إلى : ناطق ، وبهيم ، لم نشر إلى حيوان معين موجود في الخارج فنقسمه قسمين ، بل هذا اللفظ والمعنى يدخل فيه ما كان وما لم يكن بعد ويتناول جزئيات لم تخطر بالذهن فهذه المعاني الكلية لا توجد

في الخارج كلية ، فإذا قيل الأجسام تشترك في مسمى الجسم أو في المقدار المعين لهذا الجسم المعين أو غير ذلك كان هذا المشترك معنى كلياً والمقدار المعين لهذا الجسم ليس هو المقدار المعين لهذا الجسم المعين وإن كان مساوياً له ، وأما إن كان أكبر منه فهنا اشتركاً في نوع القدر لا في هذا القدر فالاشتراك الذي بين الأجسام هو في هذه الأمور ، وأما ثبوت شيء موجود في الخارج هو في هذا الإنسان وهو بعينه في هذا الإنسان فهو مكابرة سواء في ذلك المادة والحقائق الكلية ولكن هؤلاء ظنوا ما في الأذهان ثابتاً في الأعيان والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع » .

وقال أيضاً (١):

« وكذلك ما شرع للمسلمين في صلاتهم وأذانهم وحجهم وأعيادهم من ذكر الله تعالى إنما هو بالجملة التامة كقول المؤذن: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا اله إلا الله، أشهد أن محمدا رسول الله، وقول المصلى: الله أكبر، سبحان ربى العظيم، سبحان ربى الأعلى، سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد، التحيات لله، وقول الملبى: لبيك اللهم لبيك، وأمثال ذلك فجميع ما شرعه الله من الذكر إنما هو كلام تام لا اسم مفرد لا مظهر ولا مضمر وهذا هو الذي يسمى في اللغة «كلمة» (٢)

⁽۱) ، مجموع الفتارى ، ۲۲۹/۱۰ .

 ⁽٢) سوف يأتي تفصيل أكثر إن شاء الله تعالى من الشيخ رحمه الله تعالى عن الفرق بين و الكلمة ؛
 أي و اللغة ، و و اصطلاح النحاة ، في المسألة السادسة .

كقوله : « كلمتان خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن ، سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم »(١) ، وقوله « أصدق كلمة قالها الشاعر : كلمة لبيد : ألا كل شيء ما خلا الله باطل (٢) . ومنه قوله تعالى : ﴿ كُبُرَتَ كَلِمَةً تَغْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمٌّ ﴾ [الكهن: ٥] الآية وقوله : ﴿ وَتُمَّتُ كُلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ [الأنعام: ١١٥] وأمثال ذلك مما استعمل فيه لفظ « الكلمة » في الكتاب والسنة بل وسائر كلام العرب فإنما يراد به الجملة التامة كما كانوا يستعملون « الحرف » في الاسم فيقولون « هذا حرف غريب » أي لفظ الاسم غريب ، وقسم سيبوية الكلام إلى : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم وفعل ، وكل من هذه الأقسام يسمى « حرفاً » لكن خاصة الثالث أنه حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل وسمى « حروف الهجاء » باسم الحرف وهي أسماء ، ولفظ « الحرف »(٣) يتناول هذه الأسماء وغيرها ، كما قال النبي ﷺ من قرأ القرآن فأعربه فله بكل حرف عشر حسنات : أما إني لا أقول « الم » حرف ، ولكن : ألف حرف ولام حرف ، وميم حرف (٤) .

⁽١) رواه البخاري \$ ٧١٢٤ ، ومسلم \$ ٢٦٩٤ ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٢) رواه البخاري ١ ٣٦٢٨ ومسلم ١ ٢٢٥٦ ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٣) سوف يأتي إن شاء الله تعالى تفصيل من الشيخ عن مسمى 3 الحرف ۽ في المسألة الثامنة .

⁽٤) رواه الترمذي ١ ٢٩١٠ وصححه من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

وقد سأل الخليل (١) أصحابه عن النطق بحرف « الزاي » من زيد فقالوا: زاي ، فقال: جئتم بالاسم وإنما الحرف « زه » .

ثم إن النحاة اصطلحوا على أن هذا المسمى في اللغة بالحرف يسمى « كلمة » وأن لفظ « الحرف » يخص لما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل كحروف الجر ونحوها ، وأما ألفاظ « حروف الهجاء » فيعبر تارة بالحرف عن نفس الحرف من اللفظ ، وتارة باسم ذلك الحرف ، ولما غلب هذا الاصطلاح صار يتوهم من اعتاده أنه هكذا في لغة العرب ، ومنهم من يجعل لفظ « الكلمة » في اللغة لفظا مشتركا بين الاسم مثلا وبين الجملة ولا يعرف في صريح اللغة من لفظ « الكلمة » إلا الجملة التامة » .

« والنحاة اصطلحوا اصطلاحاً خاصاً ، فجعلوا لفظ « الكلمة » يراد به الاسم أو الفعل أو الحرف الذي هومن حروف المعانى ، لأن سيبويه قال في أول كتابه (٣) : الكلام : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، فجعل هذا حرفاً خاصاً وهو الحرف الذي جاء لمعنى ليس باسم ولا

⁽١) الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري ١٠٠ ... ١٧٥ ، نشأ في البصرة ، وضع علم ١ العروض ١ و و القافية ، وهو أول من وضع معجماً في اللغة ، ومن مؤسسي علم النحو بصورته الحالية و المدارس النحوية ، ص ٣٠ ـ ٥٦ .

⁽۲) و مجموع الفتاوي ۱ ۱۰۳/۱۲ .

⁽٣) انظر و الكتاب ١٢/١ .

فعل ، لأن سيبويه كان حديث العهد بلغة العرب وقد عرف أنهم يسمون الاسم أو الفعل حرفاً فقيد كلامه بأن قال : وقسموا الكلام إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولافعل ، وأراد سيبويه أن الكلام ينقسم إلى ذلك قسمة « الكل » إلى « أجزائه » لا قسمة « الكلي » إلى « جزئياته » كما يقول الفقهاء : باب القسمة كما يقسم العقار والمنقول بين الورثة فيعطى هؤلاء قسم غير قسم هؤلاء ، كذلك الكلام هو مؤلف من : الأسماء ، والأفعال ، وحروف المعاني ، فهو مقسوم اليها وهذا التقسيم غير تقسيم الجنس إلى أنواعه كما يقال الاسم ينقسم إلى : معرب ، ومبنى وجاء الجزولي وغيره فاعترضوا على النحاة في هذا ولم يفهموا كلامهم فقالوا : كل جنس قسم إلى أنواعه أو أشخاص أنواعه فاسم المقسوم صادق على الأنواع والأشخاص وإلا فليست أقساماً له ، وأرادوا بذلك الاعتراض على قول الزجاج (١): « الكلام: اسم ، وفعل ، وحرف » والذي ذكره الزجاج هو الذي ذكره سيبويه وسائر أئمة النحاة ، وأرادوا بذلك القسمة الأولى المعروفة وهي قسمة الأمور الموجودة إلى أجزائها ، كما يقسم العقار والمال ولم يريدوا بذلك قسمة الكليات التي لا توجد

⁽۱) الزجاج هو : إبراهيم بن السري أبو إسحاق و ۲٤١ – ۳۱۱ ، عالم بالنحو واللغة ، ولد ومات في بغداد ، له مصنفات في اللغة والأدب والنحو . و الأعلام ، ۲۰/۱ ، إلا أنني أظن أن المراد هو و الزجاجي ، صاحب و الجمل ، تلميذ و الزجاج ، هذا ولكن الناسخ أسقط الباء والله تعالى أعلم .

كليات إلا في الذهن كقسمة الحيوان : إلى ناطق ، وبهيم ، وقسمة الاسم : إلى المعرب ، والمبنى ، فإن المقسم هنا هو معنى عقلى كلى لا يكون كلياً إلا في الذهن ،

وقال عن تقسيم المناطقة للكلام (١):

« ولهذا كان من المتفق عليه بين جميع أهل الأرض أن الكلام المفيد لا يكون إلاجملة تامة كاسمين أو فعل واسم ، هذا مما اعترف به المنطقيون وقسموا الألفاظ إلى : اسم وكلمة وحرف يسمى أداة ، وقالوا المراد بالكلمة ما يريده النحاة بلفظ الفعل ، لكنهم مع هذا يناقضون ويجعلون ما هو اسم عند النحاة حرفاً في اصطلاحهم ، فالضمائر ضمائر الرفع والنصب والجر والمتصلة والمنفصلة مثل قولك « رأيته » و « مر بي » ، فإن هذه أسماء ويسميها النحاة : « الأسماء المضمرة » ، والمنطقيون يقولون : إنها في لغة اليونان من باب الحروف ، ويسمونها « الخوالف » كأنها خلف عن الأسماء الظاهرة » .

⁽١) ١ الرد على المنطقيين ١ / ٩٥ .

المسألة السادسة

الفرق بين معنى الكلمة في اللغة وفي اصطلاح النحاة^(۱)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« وكذلك لفظ « الكلمة » في القرآن والحديث وسائر كلام العرب إنما يراد به الجملة التامة :

كقوله على المنان على الرحمن ، خفيفتان على الرحمن ، خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان ، سبحان الله وبحمده ، سبحان الله اللسان ، وقوله : « إن أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد : إلا

⁽۱) بين الشيخ رحمه الله تعالى في هذه المسألة ما وقع فيه كثير من النحاة من الخلط بين مصطلحهم الحادث في مسمى و الكلمة ، وبين أصل معنى و الكلمة ، في و اللغة ، فإن النحاة اصطلحوا على تسمية اللفظ المفرد كالاسم وحده أو الفمل وحده أو الحرف وحده باسم و الكلمة ، نحو قول الزمخشري في مقدمة و المفصل ، و الكلمة : هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع : الاسم والفعل والحرف ، والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وهكذا بقية النحاة ، وو الكلمة ، في و لغة العرب ، لم تأت إلا بمعنى المحملة المفيدة _ كما بين الشيخ _ ، ثم جاء من النحاة من ظن أن ما اصطلح عليه النحاة هو من المحملة المفيدة _ كما بين الشيخ _ ، ثم جاء من النحاة م وتريد بها و الجملة ، وذلك كقول ابن و لغة العرب ، وأن العرب مع ذلك قد تطلق و الكلمة ، وتريد بها و الجملة ، وذلك كقول ابن مالك رحمه الله و وكلمة بها كلام قد يؤم ، قال ابن عقيل في شرحه لها و ۱٤/١ ، و ثم ذكر المسنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام كقولهم _ في لا إله إلا الله _ كلمة الإخلاص ، فنبه الشيخ هنا على هذه المسألة .

 ⁽۲) (۲) مجموع الفتاوی (۲) (۲)

كل شئ ما خلا الله باطل »، ومنه قوله تعالى : ﴿ كَبُرَتُ كَلِمَةُ مَنْ أَفْوَهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ [الكهف : ٤ - ٥] ، وقوله تعالى : ﴿ تَمَالُوا إِلَىٰ كَلِمَةِ سَوْلَمِ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُو ﴾ الآية [آل عمران : ١٤] ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ كَلِمَةُ اللَّذِينَ وَكَلِمَةُ اللَّهِ فِي كَلَمُ العرب إلا بهذا المعنى : وأمثال ذلك ولا يوجد لفظ الكلام في كلام العرب إلا بهذا المعنى : والنحاة اصطلحوا على أن يسموا الاسم وحده والفعل والحرف كلمة ثم يقول بعضهم :

« وقد يراد بالكلمة الكلام (1) ، فيظن من اعتاد هذا أن هذا هو كلام العرب (1) .

و قال أيضاً^(٢) :

« ثم إن الآخرين جعلوا « الكلمة » اسم جنس لهذه الأنواع ، ولفظ : « الكلمة » لا يوجد في لغة العرب إلا اسماً لجملة تامة : اسمية ، أو فعلية :

⁽١) نحو قول شراح الألفية على قول ابن مالك رحمه الله و وكلمة بها كلام قد يؤم ، ومن ذلك قول الأشموني في شرحه ٢٦/١ _ في تسمية الجملة و كلمة » _ : و وهومن باب تسمية الشئ باسم بعضه ، كتسميتهم ربيئة القوم عيناً ، والبيت من الشعر قافية . . . وفي قوله و قد يؤم » للتقليل ، ومراده التقليل النسبي » اهـ ، وقد قرّر الشيخ _ كما ترى _ أنه لا يوجد في اللغة لفظ و الكلمة » إلا ويراد بها و الجملة » .

⁽٢) و الرد على المنطقيين ٥ /١١٤ – ١١٧ .

كقول النبي على الله و كلمتان خفيفتان على اللسان ، حبيبتان إلى الرحمن ثقيلتان في الميزان : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم » . وقوله « أصدق كلمة قالها شاعر : كلمة لبيد : إلا كل شئ ما خلا الله باطل » . وقوله في النساء : « أخذتموهن بأمانة الله ، واستحللتم فروجهن بكلمة الله » (١) .

ومنه قوله تعالى ﴿ وَجَعَكَ كَلِيكَ ۚ ٱلَّذِينَ كَنَكُرُوا ٱلسُّفَالَةُ وَكَلِيكَ ٱللَّهِ مِن ٱلْمُلِيكُ ﴾ [التوبة: ٤٠].

وقوله تعالى ﴿ وَيُمْدِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱلَّفَكَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا * مَّا لَهُمْ بِهِ. مِنْ عِلْمِ وَلَا اللَّهُ وَلَدًا * مَّا لَهُمْ بِهِ. مِنْ عَلْمِ وَلَا الاَبَابِهِمُّ أَنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَالِمَ وَلَا اللَّهِ وَلَا اللَّهِ اللَّهِ وَلَا اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُونَ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُونُ الللْمُولَى الْمُعَالَاللَّهُ اللللْمُولَى اللللْمُولَى اللللِمُولَى اللللْمُولِمُولِي اللللْمُولَى الللَّهُ اللللْمُولِمُولَاللَّهُ الللْمُولِمُ اللل

ومثل هذا كثير في كلام العرب . وبعض متأخرى النحاة لما سمع بعض هذا قال : « وقد يراد بالكلام الكلمة »

وليس الأمر كما زعمه بل لا يوجد في كلام العرب لفظ « الكلمة » إلا للجملة التامة التي هي كلام ، ولا تطلق العرب لفظ « كلمة » ولا كلام » إلا على جملة تامة ، ولهذا ذكر سيبويه أنهم يحكون بالقول ما كان كلاماً ولا يحكون به ما كان قولاً(7).

⁽١) رواه مسلم ١٢١٨ ، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

⁽٢) انظر (الكتاب) ١٢٢/١ .

31

ويقولون: العرب قد تستعمل الكلمة في الجملة التامة وتستعملها في المفرد، وهذا غلط لا يوجد قط في كلام العرب لفظ « الكلمة » إلا للجملة التامة . . . ومن أعظم أسباب الغلط في فهم كلام الله ورسوله أن ينشأ الرجل على اصطلاح حادث فيريد أن يفسر كلام الله بذلك الاصطلاح ويحمله على تلك اللغة التي اعتادها وما ذكر في مسمى الكلام ما ذكره سيبويه في كتابه (۱) عن العرب فقال : واعلم أن في كلام العرب إنما وقعت على أن تحكى وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً قولاً وإلا فلا يوجد قط لفظ « الكلام » و « الكلمة » إلا للجملة التامة في كلام العرب).

وقال أيضاً (٢):

« كان لفظ « الكلام » و « الكلمة » في كلام العرب بل وفي كلام غيرهم لا تستعمل إلا في المقيد وهو : الجملة التامة اسمية كانت ، أو فعلية ، أو ندائية أن قيل إنها قسم ثالث ، فأما مجرد الاسم أو الفعل أو الحرف الذي جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فهذا لا يسمى في كلام العرب قط « كلمة » وإنما تسمية هذا كلمة اصطلاح نحوي كما سموا بعض الألفاظ « فعلا » وقسموه إلى : فعل ماض ، ومضارع ، وأمر

⁽١) و الكتاب ، ١٢٢/١ .

⁽۲) و مجموع الفتاوي ، ۱۰۰/۷ .

والعرب لم تسم قط اللفظ « فعلا » بل النحاة اصطلحوا على هذا فسموا اللفظ باسم مدلوله .

فاللفظ الدال على حدوث فعل في زمن ماض سموه (فعلاً ماضياً » وكذلك سائرها ، وكذلك حيث وجد في الكتاب والسنة بل وفي كلام العرب نظمه ونثره لفظ (كلمة » فإنما يراد به المفيد التي تسميها النحاة (جملة تامة » كقوله تعالى : ﴿ وَيُنذِرَ اللَّذِينَ قَالُوا النَّحَدَ اللّهُ وَلَدًا * مَا لَمُم بِهِ مِنْ عِلْمِ وَلَا لِآبَابِهِمَّ كَبُرَتَ كَلِمَة مَعْرُجُ مِنْ أَفْواهِهِمَّ إِن يَقُولُونَ إِلّا كَذِبًا ﴾ [الكهف : ٤ - ٥] ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ اللهُ هِي يَعُولُونَ إِلّا كَذِبًا ﴾ [الكهف : ٤ - ٥] ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ اللهِ هِي اللهِ عَلَيْهُ اللهِ هِي اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ وَكَلِمَةُ اللهِ هِي اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عِلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عِلَى اللهِ تَعَالَى : ﴿ تَعَالُوا إِلَى كَلِمَة اللهِ عِلَى اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ وَلَا اللهُ عَلَيْهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ الله

وقوله: ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةٌ بَافِيَةٌ فِي عَقِيهِ ﴾ [الزخرف: ٢٨] . وقوله: ﴿ وَأَلزَمَهُمْ كَلِمَةٌ اللَّقَوَىٰ وَكَانُواْ أَحَقَ بِهَا وَأَهْلَهَا ﴾ [الفتح: ٢٦] وقول النبي عَلِيلِهُ « أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل » ، وقوله « كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم » وقوله « إن الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما يظن أن تبلغ به ما بلغت يكتب الله له بها رضوانه إلى يوم القيامة وان الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله له بها رضوانه إلى يوم القيامة وان الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط

الله ما يظن أن تبلغ به ما بلغت يكتب الله بها سخطه إلى يوم القيامة » وقوله « لقد قلت بعدك أربع كلمات لو وزنت بما قلته منذ اليوم سبحان الله عدد خلقه سبحان الله زنة عرشه سبحان الله رضا نفسه ، سبحان الله مداد كلماته » .

وقال أيضاً(١):

« والكلمة في لغة العرب: هي الجملة المفيدة ، سواء كانت جملة السمية ، أو فعلية ، وهي القول التام ، وكذلك الكلام عندهم هو: الجملة التامة ، قال سيبويه (7): « واعلم أنهم يحكون بالقول ما كان كلاما ولا يحكون به ما كان قولا » ، ولكن النحاة اصطلحوا على أن يسموا ما تسميه العرب « حرفاً » يسمونه « كلمة » مثل : زيد وعمرو ، ومثل : قعد ، وذهب ، وكل « حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل » مثل : أن ، وثم ، وهل ، ولعل » .

⁽١) (الجواب الصحيح) ٢ /١٤٥ .

⁽٢) و الكتاب ، ١٢٢/١ .

المسألة السابعة

الفرق بين معنى الحرف في اللغة واصطلاح النحاة^(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« وذلك أن الذى قال : الحرف حرف واحد ، وإن حروف المعجم ليست مخلوقة إنما مقصوده بذلك أنها داخلة في كلام الله وأنها منتزعة من كلام الله وأنها مادة لفظ كلام الله ، وذلك غير مخلوق وهذا لا نزاع فيه ، فأما « حرف مجرد » فلا يوجد لا في القرآن ولا في غيره ولا ينطق بالحرف إلا في ضمن ما يأتلف من الأسماء والأفعال وحروف المعانى . وأما الحروف التي ينطق بها مفردة مثل : ألف ، لام ، ميم ، ونحو ذلك فهذه في الحقيقة « أسماء الحروف » وإنما سميت « حروفاً » باسم مسماها كما يسمى « ضرب » فعل ماضى باعتبار مسماه ، ولهذا لما سأل الخليل أصحابه : كيف تنطقون بالزاء من زيد ؟! قالوا : نقول زاي ، قال : جئتم بالاسم وإنما يقال « زه » .

⁽۱) نبه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في هذه المسألة إلى اختلاف معنى و الحرف ، في و اللغة ، عنه في اصطلاح النحاة ، فإنه في و اللغة ، يقصد به ما اصطلح النحاة على تسميته و كلمة ، أما و حروف الهجاء ، أو و الحروف التي جاءت لمعنى في غيرها كحروف الجر ، فإنها إنما تسمى و حروفاً ، على اصطلاح النحاة لا في أصل اللغة .

⁽۲) و مجموع الفتاوی ، ۲۱/۱۲ .

وليس في القرآن من حروف الهجاء التي هي أسماء الحروف إلا نصفها وهي أربعة عشر حرفا وهي نصف أجناس الحروف نصف المجهورة والمهموسة والمستعلية والمطبقة والشديدة والرخوة (١) وغير ذلك من أجناس الحروف وهو أشرف النصفين والنصف الآخر لا يوجد في القرآن إلا في ضمن الأسماء أو الأفعال أو حروف المعاني التي ليست باسم ولا فعل فلا يجوز أن نعتقد أن حروف المعجم باسمائها جميعها موجودة في القرآن ».

« ومنه قول النبي عَلِينِ : « من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات ،

⁽١) المهموسة هي : ما يجري النفس عند النطق بها لضعف الاعتماد على مخرجه ، وهي عشرة أحرف مجموعة في قولك ؛ فحثه شخص سكت ؛ .

والمجهورة هي : ما ينحبس جري النفس عند النطق بها لقوة الاعتماد على مخرجه ، وهي كل الحروف الهجائية غير حروف الهمس .

والمستعلية هي : ما يرتفع جزء كبير من اللسان عند النطق بها إلى الحنك الأعلى ، وحروفه مجموعة في قولك ۽ خص ضغط قظ ۽ .

والمطبقة هي : ما يطبق فيه اللسان على الحنك الأعلى عند النطق بها بحيث ينحصر الصوت بينهما ، وحروفه أربعة ، ص ــ ض ــ ط ــ ظ ، .

والشديدة : هي ما ينحبس جري الصوت عند النطق بها لكمال قوة الاعتماد على مخرجه ، وحرفه مجموعة في قولك و أجد قط بكت ،

والرخوة هي : ما يجري الصوت عند النطق بها لضعف الاعتماد على مخرجه ، وحروفه هي الباقية بعد الحروف الشديدة ، والحروف المتوسطة وهي ٩ لن عمر ٩ .

انظر ﴿ غاية المريد ﴾ ١٣٥ ــ ١٥٤ .

 ⁽۲) (۲) (۲) الرد على المنطقيين (۱۱٤/۱ - ۱۱۷ ...

أما إني لا أقول: «الم» حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف» والذي عليه محققو العلماء أن المراد بـ«الحرف»: الاسم وحده، والفعل حرف المعنى لقوله «ألف حرف»، وهذا اسم، ولهذا لما سأل الخليل أصحابه عن النطق بالزاء من زيد فقالوا: زاي، فقال: نطقتم بالاسم وإنما الحرف «زه»، ومنه قول أبي الأسود الدولي _ وذكر له لفظة من الغريب _ وقال: هذا حرف لم يبلغك، فقال: كل حرف لم يبلغ عمك فافعل به كذا (۱)، ولهذا ذكر سيبويه في أول كتابه (۲) التقسيم إلى عمك فافعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فجعل الفصل من النوع الثالث أنه حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فميزه بقوله «جاء لمعنى» عن حروف الهجاء مثل «ألف، با، تا» فإن هذه حروف هجاء، وهذه الألفاظ أسماء تعرب إذا عقدت وركبت ولكن إذا نطق بها هجاء، وهذه الألفاظ أسماء تعرب إذا عقدت وركبت ولكن إذا نطق بها

⁽١) قصة أبي الأسود مع ابن أخيه ذكرها الجاحظ في ﴿ البيان والتبيين ﴾ ١٩٨/١ وهي أن غلاماً يقمر في كلامه ، فأتى أبا الأسود الدؤلي يلتمس بعض ما عنده .

فقال له أبو الأسود : ما فعل أبوك ؟ .

قال : أخذته الحمى ، فطبخته طبخاً ، وفتخته فتخاً ، وفضخته فضخاً ، فتركته فرخاً . فقال أبو الأسود : فما فعلت امرأته التي كانت تشارّه وتمارّه وتهارّه وتزارّه .

قال : طلقها وتزوجت غيره ، فرضيت ، وحظيت ، وبظيت .

قال أبو الأسود : قد علمنا رضيت وحظيت ، فما بظيت .

قال : بظيت حرف من الغريب لم يبلغك .

قال أبو الأسود : يا بني كل كلمة لا يعرفها عمك فاسترها كما تستر السنور خرءها .

⁽٢) انظر و الكتاب و ١٢/١٠.

J١

1,

قبل التركيب نطق بها ساكنة ، كما ينطق بأسماء العدد قبل التركيب والعقد فيقال : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، ولهذا يعلم الصبيان في أول الأمر أسماء الحروف المفردة (ا ب ت ث » ثم المركبة وهو (أبجد هوز حطي » ويعلمون أسماء الأعداد (واحد اثنان ثلاث » .

وقال أيضاً (١) :

« كما قال النبي على الله على الله القرآن فله بكل حرف عشر حسنات : أما إنى لا أقول « الم » حرف ، ولكن ألف حرف ، ولام حرف ، وميم حرف » قال الترمذى : حديث صحيح ، فهنا لم يرد النبي بالحرف نفس المداد وشكل المداد وإنما أراد الحرف المنطوق وفي مراده بالحرف قولان : المداد وقبل : هذا اللفظ المفرد .

٢ _ وقيل : أراد بالحرف الاسم كما قال : « ألف حرف ، ولام حرف وميم حرف » .

ولفظ « الحرف » يراد به : الاسم ، والفعل ، وحروف المعانى ، واسم حروف الهجاء ، ولهذا سأل الخليل أصحابه : كيف تنطقون بالزاى من زيد ؟! فقالوا : زاى ، فقال : نطقتم بالاسم وإنما الحرف « زه » ، فبين الخليل أن هذه التى تسمى « حروف الهجاء » هي أسماء ، وكثيراً ما يوجد في كلام المتقدمين « هذا حرف من الغريب » يعبرون بذلك عن

⁽۱) 1 مجموع الفتاوى 1 ۱۰۳/۱۲ .

الاسم التام فقوله: « فله بكل حرف » مثّله بقوله « ولكن ألف حرف ولام حرف ، وميم حرف » وعلى نهج ذلك: وذلك حرف ، والكتاب حرف ، ونحو ذلك ، وقد قيل: إن ذلك أحرف ، والكتاب أحرف وروى ذلك مفسراً في بعض الطرق^(۱) . . . ولفظ « الحرف » يراد به « حروف المعانى » التى هي قسيمة الأسماء والأفعال مثل: حروف الجر والجزم ، وحرفى التنفيس ، والحروف المشبهة للأفعال مثل: إن وأخواتها وهذه الحروف لها أقسام معروفة في كتب العربية:

كما يقسمونها بحسب الاعراب إلى:

١ _ ما يختص بالأسماء .

٢ _ وإلى ما يختص بالأفعال .

ويقولون: ما اختص بأحد النوعين ولم يكن كالجزء منه كان عاملا كما تعمل «حروف الجر» و « إن وأخواتها » في الأسماء ، وكما تعمل « النواصب » و « الجوازم » في الأفعال ، بخلاف «حرف التعريف » و «حرف التنفيس » كالسين وسوف فإنهما لا يعملان لأنهما كالجزء من الكلمة ، ويقولون : كان القياس في « ما » أنها لا تعمل ، لأنها تدخل

⁽١) رواه الطبراني في و الأوسط ، و ٣١٤ ، من حديث عوف بن مالك بلفظ و من قرأ حرفاً من القرآن كتبت له حسنة : ولا أقول ألم ذلك الكتاب ، ولكن الألف حرف ، واللام حرف ، والميم حرف ، والذال حرف ، واللام حرف ، والكاف حرف ، من طريق موسى بن عبيدة الربذي وهو متروك .

على الجمل الاسمية والفعلية ، ولكن أهل الحجاز أعملوها لمشابهتها لليس وبلغتهم جاء القرآن في قوله ﴿ مَا هَنذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: ٣١] ، ﴿ مَّا هُنَ أُمُّهُ لِتِهِم ﴿ وَالْجَادِلَة : ٢] .

ويقسمون الحروف باعتبار معانيها إلى:

١ _ حروف استفهام .

٢ _ وحروف نفي .

٣ _ وحروف تحضيض ، وغير ذلك .

ويقسمونها باعتبار بنيتها كما تقسم الأفعال والأسماء إلى :

مفرد ، وثنائي ، وثلاثي ، ورباعي ، وخماسي .

فاسم « الحرف » هنا منقول عن اللغة إلى عرف النحاة بالتخصيص وإلا فلفظ « الحرف » في اللغة يتناول الأسماء والحروف والأفعال ، و « حروف الهجاء » تسمى « حروفاً » وهي « أسماء » كالحروف المذكورة في أوائل السور ، لأن مسماها هو « الحرف » الذى هو حرف الكلمة .

وتقسم تقسيماً آخر إلى :

١ _ حروف حلقية .

٢ _ وشفهية .

والمذكورة في أوائل السور في القرآن هي نصف الحروف ، واشتملت من كل صنف على أشراف نصفيه : على نصف الحلقية ، والشفهية

والمطبقة ، والمصمتة ، وغير ذلك من أجناس الحروف ، فإن لفظ « الحرف » أصله في اللغة : هو الحد والطرف ، كما يقال « حروف الرغيف » و « حرف الجبل » ، قال الجوهري (١) : « حرف كل شيء طرفه وشفيره وحده ومنه حرف الجبل وهو أعلاه المحدد (٢) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النّاسِ مَن يَعْبُدُ اللّهُ عَلَى حَرْفِ ﴾ [الحج : ١١] ، إلى قوله « والآخرة » ، فإن طرف الشيء إذا كان الانسان عليه لم يكن مستقراً فلهذا كان من عبد الله على السراء دون الضراء عابداً له على حرف تارة يظهره وتارة ينقلب على وجهه كالواقف على حرف الجبل فسميت حروف الكلام حروف الكلام حروف الكلام وحده ومنتهاه إذا كان مبدأ على الكلام من نفس المتكلم ومنتهاه حده وحرفه القائم بشفتيه ولسانه ، ولهذا قال تعالى : ﴿ أَلَمْ نَجْعَل لَلّمُ عَيّنَيْنِ * وَلِسَانًا وَشَفَلَيْنِ ﴾ [البلد : ٨ - ٩] قال تعالى : ﴿ أَلَمْ نَجْعَل لَلّمُ عَيّنَيْنٍ * وَلِسَانًا وَشَفَلَيْنِ ﴾ [البلد : ٨ - ٩]

⁽١) ؛ الصحاح ۽ ص

⁽٢) في و الصحاح ، قبل الآية : والحرف واحد حروف التهجي .

المسألة الثامنة

اشتقاق الاسم(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى $_{-}$ في اشتقاقه $_{-}$:

« وقول الكوفيين : إن « الاسم » مشتق من « السمة » صحيح إذا أريد به هذا الاشتقاق _ يعني الاشتقاق الأوسط(n) _ ، وإذا أريد به الاتفاق في الحروف وترتيبها فالصحيح مذهب البصريين أنه مشتق من « السمو » ،

(١) اختلف البصريون والكوفيون في اشتقاق ، الاسم ، :

فقال الكوفيون : هو مشتق من و الوسم ، بمعنى و العلامة ، لأنه علامة على المسمى ، وحذفت منه الفاء وزيدت الهمزة في أولها عوضاً عن الفاء فصار وزنه و اعل ،

وقال البصريون : هو مشتق من (السمو) بمعنى (العلو) لأنه يعلو على المسمى ويدل على ماتحته ، والأصل فيه (سمو) على وزن (فِعْل) بكسر (الفاء) ، فحذفت اللام وهي (الواو) وجعلت الهمزة في أوله عوضاً عنها ووزنه (افع) ، ورجحوا مذهبهم بأمور منها :

١ _ أن همزة التعويض إنما تكون لحذف لام الكلمة لا فاثها في اللغة .

٢ _ أنه يقال : أسميته ، ولا تقول : وسمته .

٣ ـ أنه إذا صغر قيل : (سمى) ، ولا يقال : وسيم .

إذا جمع قيل: أسماء ، ولا يقال: أوسام .

انظر و الإنصاف ، ١/ ٥ _ ١٦ ، و مسائل خلافية في النحو ، ٥٩ _ ٦٠ .

وقد صوّب شيخ الإسلام القولين جميعاً ، ولكن لمأخذين مختلفين ، فإن أريد بالاشتقاق و الاشتقاق الأوسط ، وهو الأصغر ، وهو الموافقة بالحروف والترتيب فقول البصريين أحق ، وإن أريد به و الاشتقاق الأوسط ، وهو الموافقة بالحروف دون الترتيب فقول الكوفيين حق ، ولكنه جعل قول البصريين عموماً أتم .

(۲) و مجموع الفتاوي ، ۱۹/۲۰ .

(٣) هو اتفاق اللفظين في الحروف دون الترتيب كجذب وجبذ وسيأتي إن شاء الله تعالى .

فإنه يقال في الفعل: سماه ، ولا يقال: وسمه ، ويقال في التصغير: سمي ، ولا يقال: وسيم ، ويقال في جمعه: أسماء ، ولا يقال أوسام » و قال أيضاً (١) :

« والوسم والسيما من الوسم متفقان في الاشتقاق الأوسط فإن أصل « سيما » : « سوما » ، فلما سكنت الواو وانكسر ما قبلها قلبت ياء مثل : « ميقات » و « ميعاد » ونحو ذلك ، والاسم أيضا من هذا الباب وهو علم على المسمى ودليل عليه وآية عليه وهذا المعنى ظاهر فيه :

فلذلك قال الكوفيون : إنه مشتق من « الوسم » ، و « السمة » وهي العلامة .

وقال البصريون: بل هو مشتق من « السمو » ، فإنه يقال: في تصغيره « سمي » لا « وسيم » ، وفي تصريفه « أسماء » لا « أوسام » ، وفي تصريفه « سميت » لا « وسمت » .

وكلا القولين حق لكن « قول البصريين » أتم ، فإنه مشتق منه على قولهم في الاشتقاق الأصغر وهو: اتفاق اللفظين في الحروف وتأليفها ، وعلى « قول الكوفيين » هو مشتق منه من الاشتقاق الأوسط وهو: اتفاق اللفظين في الحروف لا في ترتيبها ، كما قلنا في « الوسم » و « السيما » . والسمو هو: العلو ، والسامى هو: العالى ، والعلو مستلزم للظهور كما

⁽۱) 1 النبوات ، ص ۱۸٦ .

تقدم فالعالي ظاهر والظاهر عال ، فكان الاسم بعلوه يظهر فيدل على المسمى ، لأنه يظهر باللسان والخط ويظهر للسمع المسمى فيعرف بالقلب وقد تقدم أنهم يسمون الجبال أعلاما لما فيها من الظهور ودلالة الاسم على مسماه دلالة قصدية فإن المسمى يسمى بالاسم ليعرف به المسمى وليدل عليه يقصد به الدلالة على مجرد نفسه كأسماء الأعلام للأشخاص وتارة يقصد به الدلالة على ما في اللفظ من المعنى كالأسماء المشتقة مثل العالم والحى والقادر » .

وقال أيضاً (١) :

« الاسم مقصوده : إظهار المسمى وبيانه .

وهو مشتق من « السمو » وهو : العلو كما قال « النحاة البصريون » . وقال « النحاة الكوفيون » : هو مشتق من « السمة » وهي : العلامة وهذا صحيح في الاشتقاق الأوسط وهو : ما يتفق فيه حروف اللفظين دون ترتيبهما فإنه في كليهما « السين والميم والواو » والمعنى صحيح فإن السمة والسيما : العلامة :

ومنه يقال: وسمته أسمه ، كقوله ﴿ سَنَسِمُهُ عَلَى ٱلْمُرَّطُومِ ﴾ [القلم: ١٦] ومنه: التوسم كقوله ﴿ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَآيُنَتِ لِآمُتُوسِينَ ﴾ [الحجر: ٧٠] . لكن اشتقاقه من « السمو » هو الاشتقاق الخاص الذي يتفق فيه اللفظان

⁽۱) و مجموع الفتاوى ، ۲۰۹/۲ .

في الحروف وترتيبها ومعناه أخص وأتم :

١ _ فإنهم يقولون في تصريفه ١ سميت ، ولا يقولون ١ وسمت » .

٢ ... وفي جمعه « أسماء » لا « أوسام » .

٣ _ وفي تصغيره ١ سمى ١ لا ١ وسيم ١ .

٤ _ ويقال لصاحبه « مسمى » لا يقال « موسوم » .

وهذا المعنى أخص ، فإن العلو مقارن للظهور كلما كان الشيء أعلى كان أظهر ، وكل واحد من العلو والظهور يتضمن الآخر ومنه قول النبي على في الحديث الصحيح : « وأنت الظاهر فليس فوقك شيء » (١) ولم يقل فليس أظهر منك شيء ؛ لأن الظهور يتضمن العلو والفوقية فقال « فليس فوقك شيء » ، ومنه قوله ﴿ فَمَا اَسْطَنَعُواْ أَن يَظُهُرُوهُ ﴾ [الكهن : ٩٧] أي يعلوا عليه ، ويقال : ظهر الخطيب على المنبر إذا علا عليه ، ويقال للجبل العظيم : علم ، لأنه لعلوه وظهوره يعلم ويعلم به غيره ، قال تعالى : ﴿ وَمِن عَايَتِهِ البُورِ فِي البُحرِ على كَالْأَعْلَيدِ ﴾ [الشورى : ٣٢] ، وكذلك الراية العالية التي يعلم بها مكان الأمير والجيوش يقال لها « علم » وكذلك العلم في الثوب لظهوره كما يقال لعرف الديك وللجبال العالية أعراف ، لأنها لعلوها تعرف كما يقال لعرف الديك وللجبال العالية أعراف ، لأنها لعلوها تعرف

⁽١) رواه مسلم (٢٧١٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

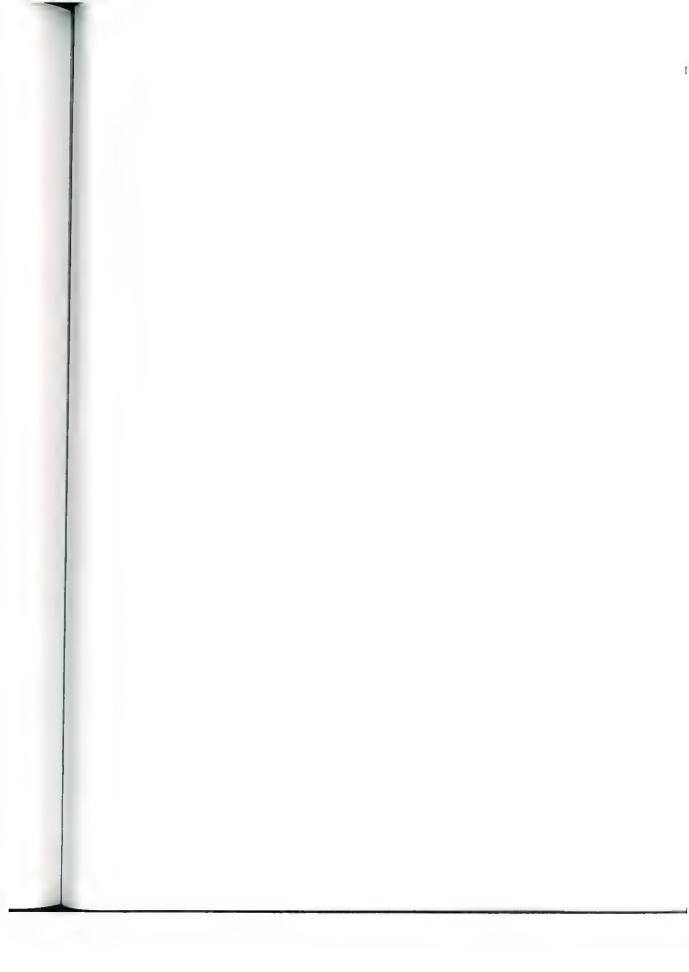
فالاسم يظهر به المسمى ويعلو فيقال للمسمى : سمه ، أي أظهره أعله أي اعل ذكره بالاسم الذي يذكر به لكن يذكر تارة بما يحمد به ويذكر تارة بما يذم به كما قال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَهُمُّ لِسَانَ صِدَّقٍ عَلَيْنًا ﴾ [مريم : ٥٠] وقال ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ [الشرح : ٤] ، وقال : ﴿ وَتَركّنَا عَلَيْهِ فِي الْفَرْمِينَ ﴾ [الصافات : ٧٨، ٧٩] ، وقال في النوع المذموم ﴿ وَأَتَبْعَنَكُمْ فِي هَدْهِ الدُّنْيَا لَعَنَكُ وَيَوْمَ الْقِيدَمَةِ وَقالَ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهُمْ فِي هَدْهِ الدُّنْيَا لَعَنَكُ وَيَوْمَ الْقِيدَمَةِ وَقالَ فَي النوع المذموم ﴿ وَأَتَبْعَنَكُمْ فِي هَدْهِ الدُّنْيَا لَعَنَكُ وَيَوْمَ الْقِيدَمَةِ وَقالَ فِي النوع المذموم ﴿ وَأَتَبْعَنَكُمْ فِي هَدْهِ الدُّنْيَا لَعَنَكُ وَيَوْمَ الْقِيدَمَةِ وَقالَ فِي النوع المذموم ﴿ وَأَتَبْعَنَكُمْ فِي هَدْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ وَيَوْمَ الْقِيدَمَةِ وَقالَ نعالَى ﴿ نَتْلُواْ عَلَيْكَ مِن نَبْهَا مُوسَىٰ وَفِرْعَوْرَكَ ﴾ [القصص : ٢٤] ، وقال تعالى ﴿ نَتْلُواْ عَلَيْكَ مِن نَبْهَا مُوسَىٰ وَفِرْعَوْرَكَ ﴾ [القصص : ٣] ، فكلاهما ظهر ذكره لكن هذا إمام في الخير وهذا إمام في الشر .

وبعض النحاة (١) يقول: سمى اسماً لأنه علا على المسمى ، أو لأنه علا على قسيميه الفعل والحرف ، وليس المراد بالاسم هذا ، بل لأنه يعلى المسمى فيظهر ولهذا يقال « سميته » أي : أعليته وأظهرته ، فتجعل المعلى المشهر هي المسمى ، وهذا إنما يحصل بالاسم ، ووزنه « فِعْل » و « فُعْل » وجمعه « أسماء » كقنو وأقناء ، وعضو وأعضاء ، وقد يقال فيه : سم وسم بحذف اللام ، ويقال : سمى كما قال :

والله أسسماك سماً مباركاً وما ليس له اسم فإنه لا يذكر ولا يظهر ولا يعلو ذكره بل هو كالشيء

⁽١) ذكر القولين جميعاً ﴿ الأنباري ﴾ في ﴿ الإنصاف ﴾ ١ /٦ _ ٧ .

الحنفي الذي لا يعرف ولهذا يقال الاسم دليل على المسمى وعلم على المسمى ونحو ذلك ، ولهذا كان أهل الإسلام والسنة الذين يذكرون أسماء الله يعرفونه ويعبدونه ويحبونه ويذكرونه ويظهرون ذكره » .



الفصّل الثاني

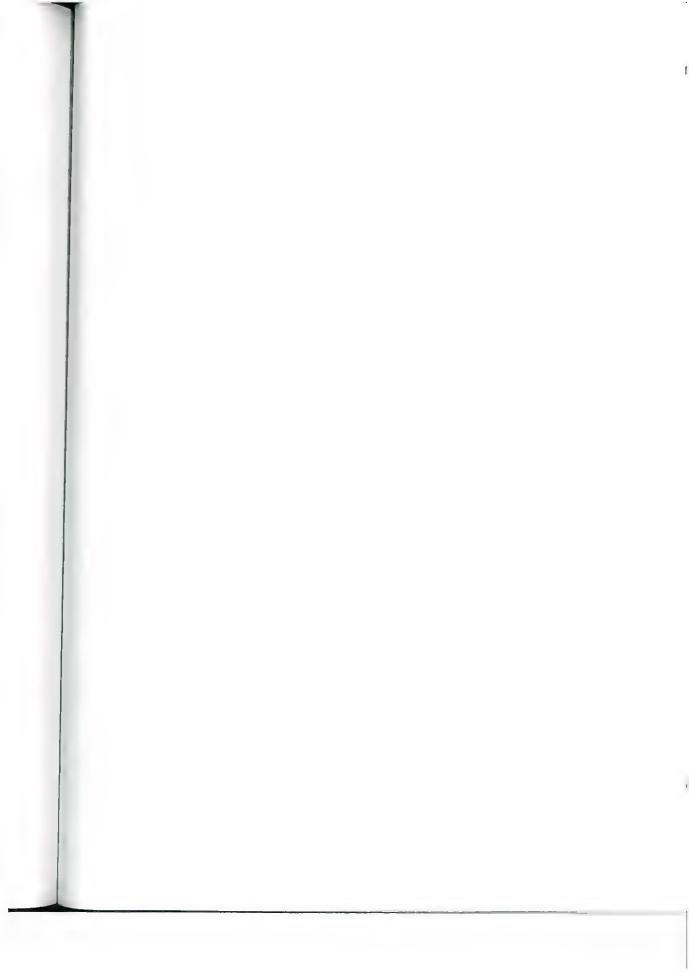
المعرب والمبني

المسألة الأولى: بداية ظهور علامات التشكيل

المسألة الثانية : حركات الإعراب والفــــرق بينها

المسألة الثالثة : علامات الإعراب والضمائر

المسألة الرابعة: إرادة المسنى بالجمسع



المسألة الأولى

بداية ظهور علامات التشكيل

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« لم تكن الصحابة ينقطون المصاحف ويشكلونها ، وأيضاً كانوا عرباً لا يلحنون فلم يحتاجوا إلى تقييدها بالنقط وكان في اللفظ الواحد قراءتان يقرأ بالياء والتاء مثل « يعملون » و « تعملون » فلم يقيدوه بأحدهما ليمنعوه من الأخرى ، ثم إنه في زمن التابعين لما حدث اللحن صار بعض التابعين يشكل المصاحف وينقطها وكانوا يعملون ذلك بالحمرة ، ويعملون الفتح بنقطة حمراء فوق الحرف ، والكسرة بنقطة حمراء تحته ، والضمة بنقطة حمراء أمامه ، ثم مدوا النقطة وصاروا يعملون الشدة بقولك « شد » ، ويعملون المدة بقولك : « مد » ، وجعلوا علامة الهمزة تشبه « العين » لأن الهمزة أخت العين (٢) ، ثم خففوا ذلك حتى صارت علامة العمزة أحت العين (٢) ، ثم خففوا ذلك حتى صارت علامة العمزة أحت العين » لأن الهمزة أخت العين » ثم خففوا ذلك حتى صارت علامة

⁽۱) و مجموع الفتاوي ، ۱۰۱/۱۲ .

⁽٢) قيل: إن المبتدئ بوضع الشكل أبو الأسود الدؤلي ، وذلك أنه أراد أن يعمل كتاباً في العربية يقوم الناس به ما فسد من كلامهم إذ كان ذلك قد فشا في الناس ، فقال : أرى أن ابتدئ بإعراب القرآن أولاً ، فأحضر من يمسك المصحف ، وأحضر صبغاً يخالف لون المداد ، وقال للذي يمسك المصحف عليه : إذا فتحت فاي فاجعل نقطة فوق الحرف ، وإذا كسرت فاي فاجعل نقطة تحت الحرف ، وإذا ضممت فاي فاجعل نقطة أمام الحرف ، فإن اتبعت شيئاً من هذه الحركات غنة يعني تنويناً فاجعل نقطتين ، ففعل ذلك حتى أتى على آخر المصحف .

وقيل : إن أول من بدأ الشكل هو نصر بن عاصم الليثي .

الشدة مثل: رأس السين ، وعلامة المدة مختصرة كما يختصر أهل الديوان ألفاظ العدد وغير ذلك وكما يختصر المحدثون أخبرنا وحدثنا فيكتبون أول اللفظ وآخره على شكل أنا وعلى شكل ثنا » .

⁼ وقيل غيره ، ثم إن الخليل بن أحمد بعدهم وضع الهمزة والشدة ونحوها ، وانظر تفصيل الكلام على النقط والشكل وتاريخه والفرق بين تشكيل المتقدمين والمتأخرين بالتفصيل في ٥ صبح الأعشى ١٥٤/٣ وما بعدها .

المسألة الثانية

حركات الإعراب والفرق بينها

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« أقوى الحركات هي : « الضمة » ، وأخفها : « الفتحة » ، و « الكسرة » متوسطة بينهما ، فجاءت اللغة على ذلك من الألفاظ المعربة والمبنية :

فما كان من المعربات « عمدة في الكلام » لا بد له منه :

كان له « المرفوع » : كالمبتدأ ، والحبر ، والفاعل ، والمفعول القائم مقامه (۲) .

وما كان « فضلة » :

كان له « النصب » : كالمفعول ، والحال ، والتمييز .

وما كان « متوسطاً بينهما » لكونه يضاف إليه « العمدة » تارة و« الفضلة » تارة :

كان له « الجر » : وهو المضاف إليه .

وكذلك في « المبنيات » مثل ما يقولون في : أينَ ، وكيفَ : بنيت على « الفتح » طلباً للتخفيف لأجل الياء .

⁽۱) ، مجموع الفتاوي ، ۲۱/۲۰ .

⁽٢) يعني نائب الفاعل .

وكذلك في حركات الألفاظ المبينة .

الأقوى له « الضم » ، وما دونه له « الفتح » ، فيقولون : « كُره الشيء » والكراهية يقولون فيها : « كَرهاً » بالفتح .

كما قال تعالى : ﴿ وَلَهُ مَ أَسَلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ طُوَعَا وَكُمُ مَن فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ طُوَعَا وَكَمُرُهُا وَإِلَيْهِ يُرْجَمُونَ ﴾ [آل عمران : ٢٨] ، وقال : ﴿ ٱثْنِيَا طَوْعًا أَوْ كُرُهُمَا ﴾ [فصلت : ١١] .

وكذلك « الكسر » مع « الفتح » فيقولون في الشيء المذبوح والمنهوب : « ذِبح » و « نِهب » بالكسر كما قال تعالى : ﴿ وَفَكَيْنَكُهُ بِذِبْجٍ عَظِيمٍ ﴾ [الصافات : ١٠٧] ، وكما في الحديث : « أتي رسول الله ﷺ بنهب إبل » (١) ، و في المثل السائر : « أسمع جعجعة ولا أرى طحناً » (٢) بالكسر أي : ولا أرى طحيناً ، ومن قال بالفتح أراد الفعل ، كما أن الذبح والنهب هو الفعل ، ومن الناس من يغلط هذا القائل .

وهذه الأمور وأمثالها هي معروفة من لغة العرب لمن عرفها ، معروفة

⁽۱) الحديث رواه البخاري و ٢٩٦٤ ، ومسلم و ٢٩٤٩ ، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى ضبطها بكسر النون كما يتضح من كلامه السابق ، و لم أر أحداً ضبطها بذلك ، بل كل من رأيت ضبطها بفتح النون أي غنيمة ، و النهاية ، ١٣٢/٥ ، وانظر و الفتح ، ١١٢/١١ ، و شرح مسلم للنووي ، ١١٢/١١ .

 ⁽۲) قال الميداني و مجمع الأمثال ، ١٦٠/١ و ٨٣٢ ، : و والطحن : الدقيق ، فعل بمعنى مفعول ،
 كالذبيح والفرق بمعنى المذبوح والمفروق : يضرب لمن يعد ولا يفي ،

بالاستقراء والتجربة تارة ، وبالقياس أخرى ، كما تفعل الاطباء في طبائع الأجسام ، وكما يعرف ذلك في الأمور العادية التي تعرف بالتجربة المركبة من الحس ، والعقل » .

وقال أيضاً (١) :

« والعرب تقول :

عَزُّ ، يَعَزُ : بالفتح : إذا قوي وصلب .

و : عَزُّ يَعِزُّ : بالكسر : إذا امتنع .

و : عَزَّ يَعُزُّ : بالضم : إذا غلب .

فإذا قويت الحركة قوى المعنى ، و « الضم » أقوى من « الكسر » و « الكسر » أقوى من « الفتح » (Υ) .

双双双双

⁽١) \$ منهاج السنة النبوية ، ٣ / ٣٢٥ .

⁽٢) انظر للاستزادة ٥ الأشباه والنظائر النحوية ، للسيوطي ٢٠٢/١ _ ٢٠٤ .

المسألة العالفة

علامات الإعراب والضمائر

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (١)

« وذكر سبحانه اللسان والشفتين (٢) لأنهما العضوان الناطقان فأما الهواء والحلق والنطع (٣) واللهوات والأسنان فمتصلة حركة بعضها مرتبطة بحركة البعض بمنزلة غيرها من أجزاء الحنك ، فأما اللسان والشفتان فمنفصلة ثم الشفتان لما كانا النهاية حملا الحروف الجوامع: الباء ، والفاء والميم ، والواو:

فأما « الباء » و « الفاء » : فهما الحرفان السببيان فإن « الباء » أبداً تفيد الإلصاق و السبب ، و كذلك « الفاء » تفيد التعقيب و السبب وبالأسباب تجتمع الأمور بعضها ببعض .

و أما « الميم » و « الواو » : فلهما الجمع و الإحاطة :

ألا ترى أن « الميم » « ضمير لجمع المخاطبين » في الأنواع الخمسة : « ضميري الرفع و النصب المتصلين و المنفصلين و ضمير الخفض » في مثل قوله : أنتم ، و علمتم ، و إياكم ، و علمكم ، و بكم .

⁽۱) مجموع الفتاوي ۱٦ / ۲۲۲ .

⁽٢) يعني في قوله تعالى ۽ ولساناً وشفتين ۽ .

⁽٣) النطع هو غار الغم ، انظر و لسان العرب ، ٣٥٧/٨ .

و « ضمير لجمع الغائبين » في الأنواع الخمسة أيضاً ، و المضمر أياً كان إما متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب : واحد ، أو اثنان ، أو جمع : مرفوع أومنصوب ، أو مجرور ، فقد أحاطت بالجميع مطلقاً .

أما الجمع المطلق فبنفسها ، وأما الجمع المقدر باثنين فبزيادة « علم التثنية » وهو « الألف » في مثل « أنتما » و « علمتما » و كذلك الباقى .

و لهذا زيدت الواو في الجمع المطلق فقيل: «عليهموا»، و «أنتموا». كما زيدت الألف في التثنية ، ومن حذفها حذفها تخفيفاً ، ولأن ترك العلامة علامة فصارت الميم مشتركة ثم الفارق الألف أو عدمها مع الواو . و أما «الواو»: فلها «جموع الضمائر الغائبة» في مثل: قالوا ونحوها وأما المتصلة مثل: إياكم و هم ، فعلى اللغتين ، فلما صارت الواو تمام المضمر المرفوع المنفصل ، والياء تمام المؤنث صارت للمؤنث مطلقا في جميع أحواله ، لأنه تلو المذكر .

والمفرد مذكره ومؤنثه قبل المثنى والمجموع ، فإن المفرد قبل المركب . ثم « الألف » : صارت علم التثنية مطلقاً في المظهر ، والمضمر ، كما أن « الواو » علم لجمع المذكر ، وجعل « الياء » علمي النصب والجر في المظهر من المثنى و المجموع ، لأن المظهر قبل المضمر و أقوى منه فكانت المظهر من المثنى و المجموع ، لأن المظهر قبل المضمر و أقوى كانت « الواو » أحق أن تكون فيه من « الألف » فحين ما كان أقوى كانت « الواو » وحين ما كان أوسط كان « الياء » .

وأما « الجموع الظاهرة » فد الواو » هي : علم الجمع المذكر الصحيح كما أن « الألف » علم « التثنية » ، و لهذا ينطق بها حيث لا إعراب لكن في حال النصب و الخفض قلبتا « يائين » لأجل الفرق و ذلك لأن الأسماء الظاهرة لها الغيبة دون الخطاب في جميع العربية ، و ذلك لأن « الواو » أقوى حروف العلة و « الضمة » بعضها و هي أقوى الحركات لما فيها من الجمع وكونها آخراً فجعلت للجمع ، و « الألف » أخف حروف العلة فجعلت للأن « الياء » كانت قد صارت للمؤنث في « المفرد المرفوع » الذي هو الأصل في قولك .

وجاءت « الميم » في مثل: « اللهم » إشعار بجميع الأسماء ، و ذلك لأن حرف الشفة لما كان جامعاً للقوة من مبدأ مخارج الحروف إلى منتهاها بمنزلة الخاتم الآخر الذي حوى ما في المتقدم وزيادة كان جامعاً لقوى الحروف فجعل جامعاً للأسماء مظهرها و مضمرها ، وجامعاً بين المفردات والجمل ، ف « الواو » و « الفاء » عاطفان و « الفاء » رابطة جملة بجملة » .

المسألة الرابعة

إرادة المثنى بالجمع

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« إن لفظ « اليدين » بصيغة التثنية لم يستعمل في النعمة ولا في القدرة (٢) لأن من لغة القوم :

١ - استعمال الواحد في الجمع ، كقوله : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَانَ
 لَغِي خُسْرٍ ﴾ [العصر : ٢] .

٢ - ولفظ الجمع في الواحد ، كقوله : ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ النَّاسُ إِنَّ اللَّهُمُ ٱلنَّاسُ ﴾ [آل عمران : ١٧٣] .

٣. ولفظ الجمع في الاثنين كقوله: ﴿ صَغَتَ قُلُوبُكُما ﴾ [التحريم: ٤]. أما استعمال لفظ الواحد في الاثنين أو الإثنين في الواحد فلا أصل له ؛ لأن هذه الألفاظ عدد وهي نصوص في معناها لا يتجوز بها ولا يجوز أن يقال: « عندى رجلان » ويعنى « رجلين » ولا « عندى رجلان » ويعنى به الجنس ، لأن اسم الواحد يدل على الجنس والجنس فيه شياع وكذلك اسم الجمع فيه معنى الجنس والجنس يحصل بحصول الواحد ، فقوله:

⁽۱) و مجموع الفتاوى ، ٦/ ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

 ⁽٢) وهذا رد من الشيخ رحمه الله على و الجهمية ، في تحريفهم لمعنى صفة و اليدين ، الثابتة في
 القرآن ، وقولهم إن المراد باليد هنا و القدرة ، أو و النعمة » .

;

أز

﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَى ﴾ لا يجوز أن يُراد به القدرة ؛ لأن القدرة صفة واحدة ، ولا يجوز أن يعبر بالاثنين عن الواحد ، ولا يجوز أن يُرَاد به النعمة ؛ لأن نعم الله لا تحصى ، فلا يجوز أن يعبر عن النعم التي لا تحصى بصيغة التثنية ، ولا يجوز أن يكون (لما خلقت أنا) ؛ لأنهم إذا أرادوا ذلك أضافوا الفعل إلى اليد فتكون إضافته إلى اليد إضافة له إلى الفعل .

كقوله: ﴿ بِمَا قَدَّمَتَ يَدَاكَ ﴾ [الحج: ١٠] . و﴿ بِمَا قَدَّمَتُ يَدَاكَ ﴾ [آل عمران: ١٨٢] .

ومنه قوله : ﴿ مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَكُمًا ﴾ [يس : ٧١] .

أما إذا أضاف الفعل إلى الفاعل وعدى الفعل إلى اليد بحرف الباء كقوله: ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيدَيِّ ﴾ [ص: ٧٥]، فإنه نص في أنه فعل الفعل بيديه، ولهذا لا يجوز لمن تكلم أو مشى أن يقال « فعلت هذا بيديك »، ويقال: «هذا فعلته يداك »، لأن مجرد قوله « فعلت » كاف في الإضافة إلى الفاعل فلو لم يرد أنه فعله باليد حقيقة كان ذلك زيادة محضة من غير فائدة ، ولست تجد في كلام العرب ولا العجم إن شاء الله تعالى أن فصيحا يقول « فعلت هذا بيدى » أو « فلان فعل هذا بيديه » إلا ويكون فعله بيديه حقيقة ولا يجوز أن يكون لا يد له أو أن يكون له يد والفعل فعله بيديه حقيقة ولا يجوز أن يكون لا يد له أو أن يكون له يد والفعل

⁽١) يعني به أحد الذين ناظروه في الأسماء والصفات ، وسماه الشيخ (بعض الناس) وهي في الرسالة المدنية .

وقع بغيرها ، وبهذا الفرق المحقق تتبين مواضع المجاز ومواضع الحقيقة ويتبين أن الآيات لا تقبل المجاز البته من جهة نفس اللغة .

قال لى (١) : فقد أوقعوا الاثنين موقع الواحد في قوله : ﴿ أَلَقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ [ق : ٢٤] ، وإنما هو خطاب للواحد .

قلت له: هذا ممنوع بل قوله: ﴿ أَلْقِيَا ﴾ قد قيل تثنية الفاعل لتثنية الفعل والمعنى: « ألق ألق » وقد قيل: إنه خطاب للسائق والشهيد ، ومن قال: إنه خطاب للسائق الشهيد ، ومن قال: إنه خطاب للواحد قال: إن الإنسان يكون معه اثنان أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله » .

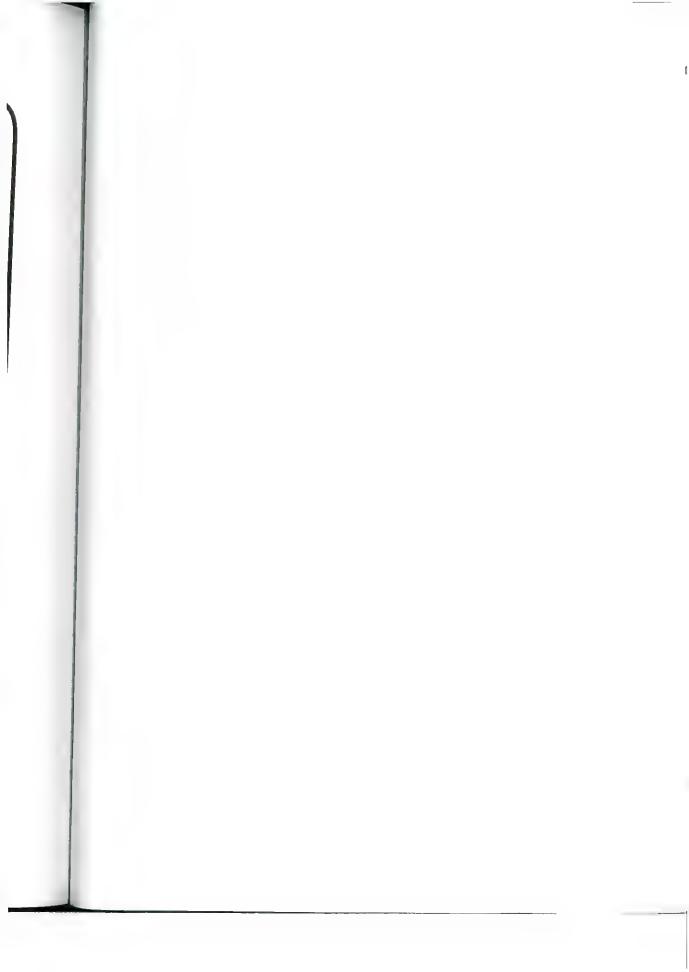
وقال أيضاً (٢):

« إن من كلام العرب أنهم يضعون اسم الجمع موضع التثنية إذا أمن اللبس:

كقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقَطَ مُوَا أَيْدِيهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨] أي : يديهما .

وقوله : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾ [التحريم : ؛]أى : قلباكما . فكذلك قوله : ﴿ مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا ﴾ [يس : ٧١] » .

⁽۱) ، مجموع الفتاوى ، ۳۷۰/۲ .



الفصّل الشّالِث

النكرة والمعرفة

المسألة الأولى: أنواع المـــعارف

المسألة الثانية: دلالة أسماء الإشارة

المسألة الثالثة: إعراب المثنى من الأسماء المبهمة كأسماء

الإشـــارة

المسألة الرابعة : الفرق بين ﴿ مَا ﴾ و ﴿ مَن ﴾ الموصــولتين

المسألة الخامسة : حذف العائد في الموصول ، وضميره

في صلة (ما) و (من)

المسألة السادسة: المعسرف بـ « أل »



المسألة الأولى

أنواع المعارف وكيفية دلالتها

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« إن الأسماء نوعان :

١ _ معرفة .

٢ _ ونكرة .

والمعارف(٢) مثل:

۱ _ (المضمرات):

٢ ـ و « أسماء الإشارة » :

مثل : أنا ، وأنت ، وهو^(٣) ، ومثل : هذا ، وذاك .

٣ _ و(الأسماء الموصولة » :

مثل : ﴿ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوْةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكُوٰةَ ﴾ [لقمان : ٤] .

٤ _ والأسماء المعرفة بـ اللام ، : كالرسول .

⁽۱) مجموع الفتاوى ۲۰ / ۲۲۸.

⁽٢) المعارف ستة أنواع هي المضمرات وأسماء الإشارة والعلم والموصول والمحلى بأل والمضاف إلى معرفة ، وقيل وأضاف بعضهم سابعاً وهو المنادى المقصود ، ورده آخرون بأن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة ، وقيل بل هو معرف بأل مقدرة ، وانظر و شرح الأشموني ، ٨٦/١ ، و أوضح المسالك ، ٨٣/١ ، و كأن الشيخ رحمه الله تعالى جعل أنواع المعارف سبعة كما يظهر من تقسيمه .

⁽٣) وهذا مثال على ﴿ المضمرات ﴾ ، والمثال الذي بعده على ﴿ أسماء الإشارة ﴾ .

٥ _ والأسماء الأعلام:

مثل : إبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، ويعقوب ، ويوسف ، ومثل : شهر رمضان .

٦ _ والمضاف إلى المعرفة :

مثل قوله : ﴿ وَطَهِّرَ بَيْتِيَ ﴾ [الحج : ٢٦] ، وقوله : ﴿ فَأَغْسِلُواْ وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ [المائدة : ٦] .

ومثل: ﴿ نَاقَلَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَنَهَا ﴾ [الشمس: ١٣]

ومثل قوله : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّمَادِ ٱلرَّفَّ إِلَىٰ نِسَآ اِكُمْ ﴾ [البغرة: ١٨٧] ٧ _ ومثل : المنادى المعين :

مثل: قول يوسف: ﴿ يَكَأْبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كُوْكِبًا ﴾ [يوسف: ٤] . وقول ابنة صاحب مدين: ﴿ يَكَأْبَتِ اَسْتَغَجِرُهُ ﴾ [القصص: ٢٦] . فان لفظ « الأب » هناك أريد به « يعقوب » ، وهنا أريد به « صاحب مدين » الذي تزوج موسى ابنته وليس هو « شعيباً » كما يظنه بعض الغالطين ، بل علماء المسلمين من أهل السلف وأهل الكتاب يعرفون أنه ليس شعيباً كما قد بسط في موضع آخر .

والمقصود هنا: أن هذه « الأسماء المعارف » وهي أصناف كل نوع منها لفظه واحد كلفظ « أنا ، وأنت » ، ولفظ « هذا ، وذاك » ، ومع هذا ففى كل موضع يدل على المتكلم المعين والمخاطب والغائب المعين ولا يجوز أن

يقال : هي « مشتركة » كلفظ « سهيل » ، ولا « متواطئة » كلفظ « الإنسان » (١) ، بل بينها قدر مشترك وقدر مميز ، فباعتبار المشترك تشبه « المتواطئة » ، وباعتبار المميز تشبه « المشتركة » اشتراكاً لفظياً ، وهي لا تستعمل قط إلا مع ما يقترن بها مما تعين المضمر والمشار إليه ونحو ذلك فصارت دلالتها مؤلفة من :

١ _ لفظها .

٢ ــ ومن قرينة تقترن بها تعيين المعروف .

وهذه حقيقة باتفاق الناس لا يقول عاقل: إن هذه مجاز مع أنها لا تدل قط إلا مع قرينة تبين تعين المعروف والمراد .

فإذا قيل: لفظ « أنا » قيل: يدل على المتكلم مطلقا ، ولكن لم ينطق به أحد قط مطلقاً إذ ليس في الوجود متكلم مطلق كلي مشترك بل كل متكلم هو معين متميز عن غيره فإذا طلب معرفة مدلوها ومعناها قيل: من هو المتكلم بها ؟ ومن هو المخاطب بأنت ، وإياك ، ونحو ذلك ».

双双双双

⁽١) المشترك : ما كان مسميان فصاعداً لا تشترك في الحد والحقيقة ، كالعين للباصرة والجارية . والمتواطئ : هو الكلي الذي استوت أفراده في معناه ، كالرجل فإنه يطلق على زيد و بكر . وانظر و آداب البحث ، ٢١/١ .

المسألة الثانية

دلالة أسماء الإشارة

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« إن الإشارة مع العبارة هي لمن ذكر في العبارة سواء كان ذلك في الجمل الخبرية أو الجمل الطلبية ، وسواء في ذلك الإشارة بلفظ « هذا » أو نحوه من ألفاظ الإشارة ، وألفاظ الدعاء والنداء :

وذلك أن المتكلم إذا قال:

فعل هذا الرجل.

أو : هذا الرجل ينطلق .

أو : أكرم هذا الرجل .

ونحو ذلك ، فإن العبارة : وهي لفظ « هذا » يطابق ما يشير به المتكلم ولهذا سمى النحاة هذه « أسماء الإشارة » .

وهذه الألفاظ بنفسها لا تعين المراد إلا بإشارة المتكلم إلى المراد بها ولهذا من سمع « هذا » و « ذاك » و « هؤلاء » و « أولئك » ولم يعرف إلى أي شيء أشار المتكلم لم يفهم المراد بذلك ، فالدلالة على العين هي بمجموع :

⁽١) ١ يبان تلبيس الجهمية ١ ٢٦٤/٢ .

١ _ اللفظ .

٢ _ وبالإشارة .

إذ هذه الألفاظ ليست موضوعة لشيء بعينه وإنما هي موضوع لجنس ما يشار اليه وأما تعيين المشار اليه فيكون بالإشارة مع اللفظ » .

المسألة الثالثة

11

إعراب المثنى من الأسماء المبهمة كأسماء الإشارة^(۱)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« فصل : في قوله تعالى : ﴿ قَالُوٓاْ إِنْ هَلَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [طه : ٣٣] :

(١) هذه رسالة كاملة لشيخ الإسلام رحمه الله تعالى ــ وهي أطول نص له في مسألة نحوية وقفت عليه ــ وخلاصتها :

أنه قد ورد في القرآن قوله تعالى ﴿ إِنَّ هذان لساحران ﴾ .. على قراءة تشديد النون ... وهمي قراءة الجمهور ، فاختلف النحاة في تخريجها بناءً على أن اسم ﴿ إِن ﴾ يكون منصوباً وهو هنا مرقوع على أقوال :

١ ــ فمنهم من خطًا هذه القراءة ، وقرأ ﴿ إن هذين لساحران ﴾ ــ وهو أبو عمرو بن العلاء ــ .
 ٢ ــ ومنهم من قال إن هذه لغة لبعض العرب .

٣ ـ ومنهم من قال: الاسم محذوف ، وقوله و هذان لساحران ، جملة في محل خير . وقيل غير ذلك ، وقد خطأ شيخ الإسلام الجميع ، وقد انفرد شيخ الإسلام _ فيما أعلم _ برأي خلاصته أن المثنى من أسماء الإشارة يلزم الألف رفعاً ونصباً وجراً ، فتقول : هذان رجلات ، وإن هذان رجلان ، وقد فصل الأدلة في هذه الرسالة _ وقد ذكر له بعض السلف في و بعض ، قوله كالفراء وابن كيسان _ ، وقد ذكر ابن هشام رحمه الله تعالى رأي شيخ الإسلام رحمه الله تعالى هذا في و شذور الذهب ، ١٦ _ ٦١ حين ذكر خمسة أقوال في هذه الآية فقال ص ٦٣ و والخامس : إنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد _ وهو هذا _ جعل هي التثنية ليكون المثنى كالمفرد ، لأنه فرع عليه ، واختار هذا القول الإمام العلامة تقي الدين أبو العباسي أحمد بن تيمية رحمه الله _ ثم نقل بعضاً من هذه الرسالة _ » .

وانظر و الإنصاف ، ٦٦٩/٢ - ٦٧٧ .

⁽۲) مجموع الفتاوى ١٥ / ٢٤٨ .

فإن هذا مما أشكل على كثير من الناس ، فإن الذي في مصاحف المسلمين : ﴿ إِنَّ هَلَانِ ﴾ بالألف وبهذا قرأ جماهير القراء وأكثرهم يقرأ : ﴿ إِنَّ ﴾ .

وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم (١) : ﴿ إِنَّ ﴾ مخففة ، لكن ابن كثير يشدد نون ﴿ هَلَانِ ﴾ دون حفص .

والإشكال من جهة العربية على القراءة المشهورة وهي قراءة نافع ، وابن عامر وحمزة ، والكسائي ، وأبى بكر عن عاصم (٢) ، وجمهور القراء عليها ، وهي أصح القراءات لفظاً ومعنى ، وهذا يتبين بالكلام على ما قيل فيها :

⁽١) ابن كثير هو : عبد الله بن كثير الداري المكي ٥ ٥٥ ــ ١٢٠ ، أحد القراء السبعة ، فارسي الأصل ، مات بمكة . و الأعلام ، ١١٥/٤ .

وحقص هو : ابن سليمان بن المغيرة الأسدي مولاهم ٩٠٩ ـ ١٨٠ ، قارئ أهل الكوفة ، من طريقه قراءة أهل المشرق ٩ الأعلام ، ٢٦٤/٢ .

وعاصم هو : ابن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي مولاهم أبو بكر \$ ت٧٢١ ، أحد القراء السبعة ، تابعي توفي بالكوفة ، الأعلام ، ٣٤٨/٣ .

 ⁽٢) نافع هو: ابن عبد الرحمن الليثي مولاهم المدني و ت ١٦٩ ، أحد القراء السبعة ، أقرأ الناس نيفاً وسبعين سنة وتوفي بالمدينة و الأعلام ، ٥/٨ .

وابن عامر هو : عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي أبو عمران ٤ ٨ ــ ١١٨ ، أحد القراء السبعة ، ولي القضاء ، وتوفي في دمشق و الأعلام ، ٤/٥/٤ .

وحمزة هو : ابن حبيب بن عمارة التيمي مولاهم الزيات ٩ - ٨ – ١٥٦ ﴾ أحد القراء السبعة ، توفي بحلوان ٩ الأعلام ﴾ ٢٧٧/٢ .

والكسائي هو : علي بن حمزة الأسدي مولاهم أبو الحسن الكوفي (ت ١٨٩) أحد القراء ، عالم بالنحو واللغة ، سكن بغداد وتوفي بالري (الأعلام) ٢٨٣/٤ .

فإن منشأ الإشكال أن الاسم المثنى يعرب في حال النصب والخفض بالياء ، وفي حال الرفع بالألف ، وهذا متواتر من لغة العرب ، لغة القرآن وغيرها في الأسماء المبنية :

كقوله: ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَحِدِ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ [النساء: ١١]، ثم قال: ﴿ فَإِن لَمْ يَكُن لَكُمْ وَلَدُ وَوَرِثَهُمَ أَبُواهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثَّكُثُ ﴾ [النساء: ١١]. وقال: ﴿ وَرَفَعَ أَبُويَهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [يوسف: ١٠٠].

وقال : ﴿ وَأَمْسَحُواْ بِرُءُ وَسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: ٦] ، ولم يقل (الكعبان » .

وقال: ﴿ وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَبَ الْقَرَيَةِ إِذْ جَآءَهَا الْمُرْسَلُونَ * إِذْ أَرْسَلْنَا) .

إِلَيْهِمُ الثّنَيْنِ فَكَنَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثِ ﴾ [بس: ٣١- ١٤] ، ولم يقل « اثنان » .

وقال : ﴿ قُلْنَا الْحِلْ فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجَيِّنِ آثَنَيْنِ ﴾ [مود: ٤٠] .

وقال : ﴿ قُلْنَا الْحِلْ فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجَيِّنِ آثَنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ الثّنَيْنِ وَمِنَ الْمُعْزِ الثّنَيْنِ أَمَّا الشّعَمَلَت عَلَيْهِ أَرْحَامُ اللّهُ وَلا « الذكران » ولا « الذكران » ولا « الذكران » ولا « الأنشان » ولا « الذكران » ولا « الأنشان » ولا « الأنشان » ولا « الأنشان » ولا « الأنشيان » .

وقال : ﴿ وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ ﴾ [الذاريات : ٤٩] ، ولم يقل « زوجان » .

وقال : ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآةً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ ﴾ [النساء: ١١] ولم يقل « اثنتان » .

ومثل هذا كثير مشهور في القرآن وغيره .

فظن النحاة أن « الأسماء المبهمة المبنية » مثل : « هذين » و « اللذين » تجري هذا المجرى ، وأن المبني في حال الرفع يكون بالألف ، ومن هنا نشأ الإشكال .

وكان أبو عمرو إماماً في العربية فقرأ بما يعرف من العربية: « إن هذين لساحران » ، وقد ذكر أن له سلفاً في هذه القراءة ، وهو الظن به أنه لا يقرأ إلا بما يرويه لا بمجرد ما يراه ، وقد روي عنه أنه قال : « إني لأستحيى من الله أن أقرأ « إنّ هذان » ، وذلك لأنه لم ير لها وجهاً من جهة العربية .

ومن الناس من خطأ أبا عمرو في هذه القراءة ، ومنهم الزجاج قال : « لا أجيز قراءة أبي عمرو خلاف المصحف » .

وأما القراءة المشهورة الموافقة لرسم المصحف فاحتج لها كثير من النحاة بأن هذه لغة « بني الحارث بن كعب » ، وقد حكى ذلك غير واحد من أثمة العربية قال المهدوي (1): « بنو الحارث بن كعب يقولون : ضربت الزيدان ، ومررت بالزيدان ، كما تقول : جاءنى الزيدان » ، قال المهدوى

⁽١) أبو عمرو زبان بن العلاء التميمي المازني البصري • ٧٠ ــ ١٥٤ ، أحد القراء السبعة ، إمام في اللغة و الأدب ، مات بالكوفة • الأعلام ١٠/٣٤ .

⁽٢) هو: أحمد بن عمار المهدوي التميمي و ت ٤٤٠ تقريباً ، من المهدية بالقيروان ، له مصنفات التفسير والقراءات ، منها و التفصيل الجامع لعلوم التنزيل ، وهو تفسير كبير يذكر فيه القراءات والإعراب . و الأعلام ، ١٨٤/١ .

: حكى ذلك : أبو زيد ، والأخفش ، و الكسائي ، والفراء (١) ، وحكى أبو الخطاب أنها لغة لـ « خثعم » وحكى غيره أنها لغة لـ خثعم » ومثله قول الشاعر :

تزود منا بين أذناه ضربة دعته إلى هاوي والتراب عقيم وقال ابن الأنباري (7): هي لغة لـ « بنى الحارث بن كعب » و « قريش » . قال الزجاج: وحكى أبو عبيدة (7) عن أبى الخطاب _ وهو رأس من رؤوس الرواة _ أنها لغة لـ « كنانة » ، يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد ، وأنشدوا:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يجد مساغا لناباه الشجاع لصمما(٤)

⁽١) أبو زيد هو : سعيد بن أوس الأنصاري و ١١٩ -- ٢١٥ ، أحد أثمة اللغة ، له مصنفات كثيرة ني اللغة ، توفي في البصرة و الأعلام ، ٩٢/٣ .

والأخفش هو : سعيد بن مسعدة المجاشعي مولاهم (ت٢١٥) من أهل النحو واللغة والأدب صنف كتباً في اللغة والأدب (الأعلام) ١٠٢/٣ .

والفراء هو : يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي الأسدي مولاهم أبو زكريا ﴿ ١٤٤ – ٢٠٧ ﴾ إمام أهل الكوفة في النحو واللغة ، توفي في طريقه إلى مكة ﴿ الأعلام ﴾ ١٤٠٨ .

⁽٢) انظر (الإنصاف) ٣٦/١ ، وابن الأنباري هو : عبد الرحمن بن محمد الأنصاري أبو البركات (٢) انظر (الإنصاف) من علماء اللغة والأدب ، سكن بغداد وتوفي فيها ، من مصنفاته (الإنصاف في مسائل الخلاف) بين الكوفيين والبصريين (الأعلام) ٣٢٧/٣ .

⁽٣) هو : معمر بن المثنى التيمي مولاهم البصري ١١٠ - ٢٠٩ ، من أثمة الأدب واللغة ، ولد وتوفي بالبصرة ، له مصنفات كثيرة . و الأعلام ، ٢٧٢/٧ .

⁽٤) البيت للمتلمس الضبعي إلا أن الرواية في ديوانه فيها (لنابيه) والله تعالى أعلم ، وانظر (شرح الأشموني) ٨/١ .

وقال : ويقول هؤلاء « ضربته بين أذناه » .

قلت: «بنو الحارث بن كعب» هم «أهل نجران» ، ولا ريب أن القرآن لم ينزل بهذه اللغة ، بل المثنى من الأسماء المبنية في جميع القرآن هو بالياء في النصب والجر كما تقدمت شواهده ، وقد ثبت في الصحيح عن عثمان أنه قال: «إن القرآن نزل بلغة قريش» ، وقال للرهط القرشيين الذين كتبوا المصحف هم وزيد: «إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلغة قريش فإن القرآن نزل بلغتهم» ولم يختلفوا إلا في حرف وهو «التابوت» ، فرفعوه إلى عثمان ، فأمر أن يكتب بلغة قريش رواه البخارى في صحيحه (۱) .

وعن أنس أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة ، فقال حذيفة لعثمان : « يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى » ، فأرسل إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك ، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان فأمر زيد بن ثابت ، وعبد الله ابن الزبير ، وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، فنسخوها في المصاحف وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة : « إذا اختلفتم وزيد بن ثابت في

⁽١) أصل قصة جمع المصحف وكلام عثمان للرهط رواه البخاري و ٣٣١٥ ، عن أنس رضي الله عنه ، وأما قصة اختلافهم في و التابوت ، فرواه الترمذي و ٣١٠٤ ، عن ابن شهاب مرسلاً .

أمكر

عليه

فيها

فامة

A

زع

اقا

ท์

شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم ، ، ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق(١) ، وهذه الصحيفة التي أخذها من عند حفصة هي التي أمر أبو بكر وعمر بجمع القرآن فيها لزيد بن ثابت وحديثه معروف في الصحيحين وغيرهما ، وكانت بخطه ، فلهذا أمر عثمان أن يكون هو أحد من ينسخ المصاحف من تلك الصحف ، ولكن جعل معه ثلاثة من قريش ليكتب بلسانهم فلم يختلف لسان قريش والأنصار إلا في لفظ « التابوه » و « التابوت » فكتبوه « التابوت » بلغة قريش ، وهذا يبين أن المصاحف التي نسخت كانت مصاحف متعددة ، وهذا معروف مشهور ، وهذا مما يبين غلط من قال في بعض الألفاظ « إنه غلط من الكاتب » ، أو نقل ذلك عن عثمان فإن هذا ممتنع لوجوه : منها تعدد المصاحف و اجتماع جماعة على كل مصحف.

ثم وصول كل مصحف إلى بلد كبير فيه كثير من الصحابة والتابعين يقرؤون القرآن ويعتبرون ذلك بحفظهم ، والإنسان إذا نسخ مصحفاً غلط في بعضه عرف غلطه بمخالفة حفظه القرآن وسائر المصاحف ، فلو قدر أنه كتب كاتب مصحفاً ثم نسخ سائر الناس منه من غير اعتبار للأول والثاني

⁽١) رواه البخاري (٤٧٠٢) عن أنس رضي الله عنه .

أمكن وقوع الغلط في هذا ، وهنا كل مصحف إنما كتبه جماعة ، ووقف عليه خلق عظيم ممن يحصل التواتر بأقل منهم ، ولو قدر أن الصحيفة كان فيها لحن فقد كتب منها جماعة لا يكتبون إلا بلسان قريش ولم يكن لحناً فامتنعوا أن يكتبوه إلا بلسان قريش فكيف يتفقون كلهم على أن يكتبوا : فامتنعوا أن يكتبوه إلا بلسان قريش فكيف يتفقون كلهم على أن يكتبوا : ﴿ إِنَّ هَلَانِ ﴾ وهم يعلمون أن ذلك لحن لا يجوز في شيء من لغاتهم أو ﴿ وَاللَّهِيمِينَ ٱلصَّلَوْةُ ﴾ [النساء: ١٦٢] وهم يعلمون أن ذلك لحن كما زعم بعضهم .

قال الزجاج في قوله: ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوْةَ ﴾ [النساء: ١٦٢]: قول من قال إنه خطأ بعيد جداً ، لأن الذين جمعوا القرآن هم أهل اللغة والقدوة فكيف يتركون شيئا يصلحه غيرهم ، فلا ينبغي أن ينسب هذا إليهم . وقال ابن الأنباري : حديث عثمان لا يصح ، لأنه غير متصل ، ومحال أن يؤخر عثمان شيئاً ليصلحه من بعده .

قلت (١): ومما يبين كذب ذلك ، أن عثمان لو قدر ذلك فيه فإنما رأى ذلك في نسخة واحدة فأما أن تكون جميع المصاحف اتفقت على الغلط وعثمان قد رآه في جميعها وسكت فهذا ممتنع عادة وشرعاً من الذين

⁽١) نقل ابن هشام رحمه الله تعالى في و شذور الذهب ، ص ٦٤ عن الشيخ رحمه الله تعالى _ في هذه الرسالة _ إبطال قول من قال إن في المصحف لحناً من أربعة وجوه ، والذي يظهر أنه من تصرف وترتيب ابن هشام لأنه قال بعد النقل عنه و انتهى كلامه ملخصاً ، والوجوه التي ذكرها هناك ذكرها الشيخ هنا إلا أنها غير مرتبة .

كتبوا ومن عثمان ثم من المسلمين الذين وصلت إليهم المصاحف ورأوا ما فيها وهم يحفظون القرآن ويعلمون أن فيه لحناً لا يجوز في اللغة فضلا عن التلاوة ، وكلهم يقر هذا المنكر لا يغيره أحد ، فهذا مما يعلم بطلانه عادة ويعلم من دين القوم الذين لا يجتمعون على ضلالة بل يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر أن يدعوا في كتاب الله منكرا لا يغيره أحد منهم مع أنهم لا غرض لأحد منهم في ذلك ، ولو قيل لعثمان « مر الكاتب أن يغيره » لكان تغييره من أسهل الأشياء عليه ، فهذا ونحوه مما يوجب القطع بخطأ من زعم أن في المصحف لحناً أو غلطاً وإن نقل ذلك عن بعض الناس ممن ليس قوله حجة ، فالخطأ جائز عليه فيما قاله بخلاف الذين نقلوا ما في المصحف وكتبوه وقرأوه فإن الغلط ممتنع عليهم في ذلك وكما قال عثمان : « إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلغة قريش » ، وكذلك قال عمر لابن مسعود : « أقرىء الناس بلغة قريش ولا تقرئهم $^{(1)}$ « بلغة هذيل ، فإن القرآن لم ينزل بلغة هذيل

وقوله تعالى في القرآن ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ فَوَمِهِ مَ ﴿ وَمِآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ فَوَمِهِ هُم ﴿ قَرِيشٍ ﴾ كما قال : ﴿ وَكُذَّبَ بِهِ ، قَوْمُكَ وَهُو ٱلْحَقِّ ﴾ [الأنعام: ٦٦] ، وأما ﴿ كنانة ﴾ فهم جيران قريش والناقل عنهم ثقة ، ولكن الذي ينقل ينقل ما سمع وقد يكون سمع

⁽١) انظر و التمهيد ۽ ٢٧٨/٨ .

ذلك في الأسماء المبهمة المبنية فظن أنهم يقولون ذلك في سائر الأسماء بخلاف من سمع « بين أذناه » و « لناباه » فإن هذا صريح في الأسماء التي ليست مبهمة .

وحينئذ فالذي يجب أن يقال : إنه لم يثبت لا في لغة « قريش » ، بل ولا لغة سائر العرب أنهم ينطقون في « الأسماء المبهمة » إذا ثنيت بالياء وإنما قال ذلك من قاله من النحاة قياساً ، جعلوا « باب التثنية » في « الأسماء المبهمة » كما هو في سائر الأسماء ، وإلا فليس في القرآن شاهد يدل على ما قالوه ، وليس في القرآن « اسم مبهم مبنى » في موضع نصب أو خفض إلا هذا ، ولفظه : ﴿ هَلاَنِ ﴾ فهذا نقل ثابت متواتر لفظاً ورسماً ، ومن زعم أن الكاتب غلط فهو الغالط غلطاً منكراً كما قد بسط في غير هذا الموضع ، فإن المصحف منقول بالتواتر ، وقد كتبت عدة مصاحف وكلها مكتوبة بالألف ، فكيف يتصور في هذا غلط ؟ وأيضا فإن القراء إنما قرأوا بما سمعوه من غيرهم ، والمسلمون كانوا يقرأون « سورة طه » على عهد رسول الله وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى وهي من أول ما نزل من القرآن ، قال ابن مسعود : « بنو إسرائيل والكهف ، ومريم ، وطه ، والأنبياء ، من العتاق الأول ، وهن من تلادي » رواه البخاري عنه (١) ، وهي مكية باتفاق الناس .

⁽١) رواه البخاري ١ ٤٤٦٢ . .

قال أبو الفرج وغيره (١): هي مكية بإجماعهم ، بل هي من أول ما نزل وقد روي أنها كانت مكتوبة عند أخت عمر وأن سبب إسلام عمر كان لما بلغه إسلام أخته وكانت السورة تقرأ عندها (٢).

فالصحابة لابد أن قد قرأوا هذا الحرف ومن الممتنع أن يكونوا كلهم قرأوه بالياء كأبي عمرو ، فإنه لو كان كذلك لم يقرأها أحد إلا بالياء ولم تكتب إلا بالياء ، فعلم أنهم أو غالبهم كانوا يقرؤونها بالألف ، كما قرأها الجمهور وكان الصحابة بمكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة يقرؤون هذه السورة في الصلاة وخارج الصلاة ، ومنهم سمعها التابعون ، ومن التابعين سمعها تابعوهم ، فيمتنع أن يكون الصحابة كلهم قرؤوها بالياء مع أن جمهور القراء لم يقرأوها إلا بالألف ، وهم أخذوا قراءتهم عن الصحابة أو عن التابعين عن الصحابة ، فهذا ثما يعلم به قطعاً أن عامة الصحابة إنما قرؤوها بالألف كما قرأ الجمهور وكما هو مكتوب .

وحينئذ فقد علم أن الصحابة إنما قرأوا كما علمهم الرسول ، وكما هو لغة للعرب ثم لغة قريش ، فعلم أن هذه اللغة الفصيحة المعروفة عندهم في « الأسماء المبهمة » :

⁽١) هو ابن الجوزي ١٠١٥ ــ ٥٩٧ ، و انظر كلامه في ١ زاد المسير ، ٥/ ٢٦٨ .

⁽٢) قصة إسلام عمر هذه رواها الدارقطني في سننه ١٢٣/١ و الحاكم و ٦٨٩٧ ، وغيرهما من طريق القاسم بن عثمان عن أنس ، والقاسم متكلم فيه وقد انفرد بها ، وقد قال عنها الحافظ في و اللسان ٤٦٣/٤٤ : منكرة جداً .

تقول : « إن هذان » .

و « مررت بهذان ».

تقولها: في الرفع ، والنصب ، والخفض: بد الألف » ، ومن قال: إن لغتهم أنها تكون في الرفع بد الألف » ، طولب بالشاهد على ذلك والنقل عن لغتهم المسموعة منهم نثراً ونظماً ، وليس في القرآن ما يشهد له ولكن عمدته القياس .

وحينئذ فنقول :

قياس هذا بغيرها من الأسماء غلط ، فإن الفرق بينهما ثابت عقلاً وسماعاً :

١ _ أما النقل والسماع : فكما ذكرناه .

٢ _ وأما العقل والقياس: فقد تفطن للفرق غير واحد من حذاق النحاة فحكى ابن الأنباري وغيره عن « الفراء » قال: ألف التثنية في « هذان » هي ألف « هذا » ، والنون فرقت بين الواحد والاثنين ، كما فرقت بين الواحد والجمع نون « الذين » ، وحكاه المهدوي وغيره عن « الفراء » ولفظه قال: إنه ذكر أن « الألف » ليست علامة التثنية ، بل هي ألف « هذا » ، فزدت عليها « نوناً » ولم أغيرها كما زدت على « الياء » من « الذي » فقلت « الذين » في كل حال .

قال : وقال بعض الكوفيين : « الألف » في هذا مشبهة « يفعلان » فلم

تغير كما لم تغير ، قال : وقال الجرجاني : لما كان اسماً على حرفين أحدهما حرف مد ولين وهو كالحركة ووجب حذف إحدى الألفين في التثنية لم يحسن حذف الأولى لئلا يبقى الاسم على حرف واحد فحذف علم التثنية ، وكان « النون » يدل على التثنية ، ولم يكن لتغيير « النون » الأصلية « الألف » وجه فثبت في كل حال كما يثبت في الواحد ، قال المهدوي : وسأل إسماعيل القاضي ابن كيسان (١) عن هذه المسألة ، فقال : لما لم يظهر في المبهم إعراب في الواحد ولا في الجمع جرت التثنية على ذلك مجرى الواحد ، إذ التثنية يجب أن لا تغير ، فقال إسماعيل : ما أحسن ما قلت لو تقدمك أحد بالقول فيه حتى يؤنس به ، فتبسم .

قلت : بل تقدمه « الفراء » وغيره ، و « الفراء » في الكوفيين مثل « سيبويه » في البصريين ، لكن إسماعيل كان اعتماده على نحو البصريين و « المبرد » كان خصيصاً به .

وبيان هذا القول:

⁽١) هذه القصة ذكرها السيوطي في و الأشباه والنظائر في النحو ، ٢١٩/٣ ، والقاضي هو إسماعيل بن إسحاق الجهضمي مولاهم و ٢٠٠ ــ ٢٨٢ ، فقيه مالكي ، توفي ببغداد ، له مؤلفات في الفقه والتفسير والحديث و الأعلام ، ٣١٠/١ .

وابن كيسان هو : محمد بن أحمد أبو الحسن ابن كيسان • ت ٢٩٩ ، عالم بالعربية ، له مصنفات في العربية • الأعلام ، ٣٠٨/٥ .

أن المفرد « ذا » ، فلو جعلوه كسائر الأسماء لقالوا في التثنية « ذوان » ولم يقولوا « ذان » ، كما قالوا « عصوان » و « رجوان » ونحوهما من الأسماء الثلاثية ، و « ها » : حرف تنبيه ، وقد قالوا فيما حذفوا « لامه » : « أبوان » فردته التثنية إلى أصله ، وقالوا في غير هذا و « يدان » .

وأما « ذا » فلم يقولوا « ذوان » بل قالوا كما فعلوه في « ذو » و « ذات » التي بمعنى صاحب ، فقالوا : « هو ذو علم » و « هما ذوا علم » ، كما قال : ﴿ ذَوَانَا ۖ أَفْنَانِ ﴾ [الرحمن : ٤٨] .

وفى اسم الإشارة قالوا « ذان » و « تان » ، كما قال : ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَا الله عنى الله القصص : ٣٢] ، فإن « ذا » : بمعنى صاحب هو اسم معرب ، فتغير إعرابه في الرفع والنصب والجر ، فقيل : « ذو ، و ذا و ذي » ، وأما المستعمل في الإشارة والأسماء الموصولة والمضمرات هي مبنية ، لكن أسماء الإشارة لم تفرق لا في واحد ولا في جمعه بين حال الرفع والنصب والخفض ، فكذلك في تثنيته ، بل قالوا :

« قام هذا » و « أكرمت هذا » و « مررت بهذا » ، وكذلك « هؤلاء » في الجمع ، فكذلك المثنى :

« قال هذان » ، و « أكرمت هذان » ، و « مررت بهذان » ، فهذا هو القياس فيه أن يلحق مثناه بمفرده وبمجموعه ، لا يلحق بمثنى غيره الذي هو أيضاً معتبر بمفرده ومجموعة .

فالأسماء المعربة ألحق مثناها بمفردها ومجموعها ، تقول : « رجلٌ » و « رجلان » و « رجالٌ » فهو معرب في الأحوال الثلاثة ، يظهر الإعراب في مثناه كما ظهر في مفرده ومجموعه ، فتبين أن الذين قالوا : إن مقتضى العربية أن يقال « إن هذين » ليس معهم بذلك نقل عن اللغة المعروفة في القرآن التي نزل بها القرآن ، بل هي أن يكون المثنى من أسماء مبنياً في الأحوال الثلاثة على لفظ واحد كمفرد أسماء الإشارة ومجموعها .

وحينئذ: فإن قيل: إن « الألف » هي « ألف المفرد » زيد عليها النون . أو قيل: هي « علم للتثنية » ، وتلك حذفت .

أو قيل: بل هذه الألف « تجمع هذا » ، وهذا معنى جواب ابن كيسان وقول الفراء مثله فالمعنى ، وكذلك قول من قال: إن « الألف » فيه تشبه ألف « يفعلان » .

ثم يقال : قد يكون الموصول كذلك كقوله ﴿ وَالّذَانِ يَأْتِينَنِهَا مِنكُمْ ﴾ [النساء: ١٦] ، فإن ثبت أن لغة قريش أنهم يقولون : « رأيت اللذين فعلا » ، و « مررت باللذين فعلا » ، و إلا فقد يقال : هو بالألف في الأحوال الثلاثة ، لأنه اسم مبنى ، والألف فيه بدل الياء في « الذين » وما ذكره الفراء وابن كيسان وغيرهما يدل على هذا ؛ فإن الفراء شبه هذا بالذين وتشبيه اللذان به أولى ، و ابن كيسان علل بأن المبهم مبنى لا يظهر فيه الإعراب ، فجعل مثناه كمفرده ومجموعه وهذا العلم يأتي في الموصول .

يؤيد ذلك أن المضمرات من هذا الجنس، والمرفوع والمنصوب لهما ضمير متصل ومنفصل، بخلاف المجرور فإنه ليس له إلا متصل، لأن المجرور لا يكون إلا بحرف أو مضاف لا يقدم على عامله فلا ينفصل عنه.

فالضمير المتصل:

في الواحد : « الكاف » من « أكرمتك » و « مررت بك » .

وفي الجمع: « أكرمتكم » و « مررت بكم » .

وفى التثنية : زيدت الألف في النصب والجر فيقال : « أكرمتكما » و« مررت بكما » . كما نقول في الرفع :

ففي الواحد والجمع : « فعلت » و « فعلتم » .

وفى التثنية: « فعلتما » بالألف وحدها زيدت علماً على التثنية في حال الرفع والنصب والجر ، كما زيدت في المنفصل في قوله «إياكما» و« أنتما » فهذا كله مما يبين أن لفظ المثنى في الأسماء المبنية في الأحوال الثلاثة نوع واحد ، لم يفرقوا بين مرفوعه وبين منصوبه و مجروره ، كما فعلوا ذلك في الأسماء المعربة ، وإن ذلك في « المثنى » أبلغ منه في لفظ « الواحد » و« الجمع » ، إذ كانوا في الضمائر يفرقون بين ضمير المنصوب والمجرور وبين ضمير المرفوع في الواحد والمثنى ولا يفرقون في المثنى وفى لفظ الإشارة والموصول ولا يفرقون بين الواحد والجمع وبين المرفوع وغيره ففي المثنى بطريق الأولى والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد ففي المثنى بطريق الأولى والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد

وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

ثم قال: « فصل: وقد يعترض على ما كتبناه أولا بأنه جاء أيضاً في غير الرفع بالياء كسائر الأسماء قال تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَا آرِنَا الرفع بالياء كسائر الأسماء قال تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَا آرِنَا الرفع بالياء في أَلْجِينَ وَالْإِنسِ ﴾ [فصلت: ٢٩] ولم يقل: « اللذان أضلانا » كما قيل في « الذين » إنه بالياء في الأحوال الثلاثة . وقال تعالى في قصة موسى: ﴿ إِنِّ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى اَبَّنَيْنَ وَقَالُ تعالى في قصة موسى: ﴿ إِنِّ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى اَبَّنَيْنَ كَا القصص: ٢٧] .

ولم يقل « هاتان » ، و « هاتان » : تبع لابنتيّ ، وقد يسمى « عطف بيان » ، وهو يشبه الصفة كقوله : ﴿ وَلِكَ ثُمُودَ أَخَاهُمٌ صَدْلِحًا ﴾ [الأعراف : ٢٧] ، لكن الصفة تكون مشتقة ، أو في معنى المشتق وعطف البيان يكون بغير ذلك كأسماء الأعلام وأسماء الإشارة . وهذه الآية نظير قوله : ﴿ قَالُواْ إِنّ هَلاَنِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [طه: ٢٣] ، وأما قوله : ﴿ أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَصَلًاناً ﴾ [فصلت : ٢٩] فقد يفرق بين اسم الإشارة والموصول : بأن اسم الإشارة على حرفين ، بخلاف الموصول فإن الاسم هو « اللذا » عدة حروف ، وبعده يزاد علم الجمع : فتكسر الذال وتفتح النون ، وعلم التنذية : فتفتح الذال وتكسر النون والألف فقلت في النصب والجر ، لأن الاسم الصحيح إذا جمع جمع التصحيح كسر آخره في النصب وفي الجر وفتحت نونه ، وإذا ثني فتح آخره وكسرت نونه في الأحوال الثلاثة .

وهذا يبين أن الأصل في التثنية هي الألف ، وعلى هذا فيكون في إعرابه لغتان جاء بهما القرآن :

ا _ تارة يجعل كر اللذان » . ٢ _ وتارة يجعل كر اللذين » . ولكن في قوله : ﴿ إِحْدَى أَبْنَتَى هَنتَيْنِ ﴾ [القصص : ٢٧] كان هذا أحسن من قوله : ﴿ هاتان » لما فيه من اتباع لفظ المثنى بالياء فيهما ، ولو قيل « هاتان » ، فإذا جعل بالياء علم قيل « هاتان » لأشبه كما لو قيل « إن ابنتيّ هاتان » ، فإذا جعل بالياء علم تابع مبين عطف بيان لتمام معنى الاسم ، لاخبر تتم به الجملة ، وأما قوله : ﴿ قَالُوۤا إِنّ هَلَانِ لَسَحِرَانِ ﴾ [طه : ٣٣] فجاء اسماً مبتدأ اسم ﴿ إن » ، وكان مجيئه بالألف أحسن في اللفظ من قولنا « إن هذين لساحران » لأن الألف أخف من الياء ، ولأن الخبر بالألف فإذا كان كل من الاسم والخبر بالألف أخف من الياء ، وهذا معنى صحيح وليس في القرآن ما يشبه هذا من كل وجه وهو بالياء .

فتبين أن هذا المسموع والمتواتر ليس في القياس الصحيح ما يناقضه لكن بينهما فروق دقيقة والذين استشكلوا هذا إنما استشكلوه من جهة القياس ، لا من جهة السماع ، ومع ظهور الفرق يعرف ضعف القياس . وقد يجيب من يعتبر كون الألف في « هذا » هو المعروف في اللغة بأن يفرق بين قوله : ﴿ إِنَّ هَلَانِ ﴾ وقوله : ﴿ إِحْدَى أَبّنَتَى هَنتَيْنِ ﴾ أن هذا يفرق بين قوله : ﴿ إِنَّ هَلَانِ ﴾ وقوله : ﴿ إِحْدَى أَبّنَتَى هَنتَيْنِ ﴾ أن هذا ينية مؤنث ، وذاك تثنية مذكر ، والمذكر المفرد منه : « ذا » بالألف ،

فزيدت فوق نون للتثنية ، و أما المؤنث فمفرده : « ذي » أو « ذه » أو « ته » وقوله : ﴿ إِحْدَى ٱبْنَتَى هَنتَيْنِ ﴾ تثنية « تي » بالياء ، فكان جعلها بالياء في النصب والجر أشبه بالمفرد ، بخلاف تثنية المذكر وهو « ذا » فإنه بالألف ، فإقراره بالألف أنسب ، وهذا فرق بين تثنية المؤنث وتثنية المذكر والفرق بينه وبين « اللذين » قد تقدم .

وحينئذ فهذه القراءة هي الموافقة للسماع والقياس ولم يشتهر ما يعارضها من اللغة التي نزل بها القرآن والله أعلم .

وقوله : ﴿ إِحْدَى ٱبْنَتَى مَنتَيْنِ ﴾ هو كقول النبي ﷺ : « من أكل من هاتين الشجرتين الحبيثتين فلا يقربن مسجدنا ، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه الآدميون ﴾ (١) .

ومثله في الموصول قول ابن عباس لعمر (٢): « أخبرني عن المرأتين اللتين قال الله فيهما: ﴿ وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَنَهُ ﴾ الآية [التحريم: ٤] آخره والحمد لله وحده » .

图 图 图 图

 ⁽١) الحديث بهذا اللفظ رواه أحمد ١٩/٤ عوالنسائي ١٩/٤ عن حديث معاوية بن قرة عن أبيه ، وهو مروي في الصحيحين بألفاظ قريبة ليس فيها الشاهد هنا وهو قوله ٩ هاتين ٤ .

⁽٢) رواه البخاري و ٢٣٣٦ ، ومسلم و ١٤٧٩ . .

المسألة الرابعة

الفرق بين ، ما ، و ، من ، الموصولتين(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« « ما » : فيها عموم و إجمال : يصلح ل :

١ ـ ما لا يعلم . ٢ ـ و لصفات من يعلم .

كقوله تعالى : ﴿ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ * وَلَا أَنتُمْ عَنبِدُونَ مَا أَنتُمْ عَنبِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ [الكافرون : ٢ ، ٣] ، و قوله : ﴿ فَأَنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ ٱللَّهِمَا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ ٱللَّهِمَا اللَّهِمَا ﴾ [النساء : ٣] .

و هذا المعنى يجيء في قوله : ﴿ وَمَا خَلَقَ ٱلذُّكَّرُ وَٱلْأَنْثَىٰ ﴾ [الليل : ٣] » . وقال أيضاً (٣) :

(- في قوله تعالى - ﴿ فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ ﴾ [التين : ٧] :

⁽١) قال ابن هشام ؛ أوضح المسالك ؛ ١٤٧/١ _ ١٥٠ : ؛ ؛ من ؛ تكون للعالم ، ولغيره في ثلاث مسائل :

١ ـ أن ينزل منزلته .

٢ ــ أن تجتمع مع غير العاقل .

٣ ــ أن يكون في عموم فصّل بـ3 من ۽ ۽ اهـ ملخصاً .

وقال أيضا و أوضح المسالك ، ١٥٠/١ : و و ما ، تكون لما لا يعقل وحده ، وله مع العاقل ، ولأنواع من يعقل ، وللمبهم أمره ، وانظر و شرح الأشموني ، ١٣٣/١ _ ١٣٩ .

⁽۲) و مجموع الفتاوی ، ۲۲۷/۱۶ .

⁽٣) ، مجموع الفتاوى ، ١٦ / ٢٨٩ .

وعلى هذا قوله « فما » و صف للأشخاص ، و لم يقل « فمن » ؛ لأن « ما » يراد به الصفات دون الأعيان و هو المقصود كقوله : ﴿ فَانْكِحُواْ مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ ﴾ [النساء : ٣] ، و قوله : ﴿ لا أَعَبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ [الكافرون : ٢] ، وقوله : ﴿ وَقُولُه اللَّهُ وَلَهُ وَقُولُه : ﴿ وَقُولُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ الللَّالِي الللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ ال

وقال أيضاً^(١) :

« و لم يقل فرعون : « ومن رب العالمين » فإن :

« من » سؤال عن عينه : يسأل بها من عرف جنس المسؤل عنه أنه من أهل العلم و قد شك في عينه كما يقال لرسول عرف أنه جاء من عند إنسان « من أرسلك » .

و أما : « ما » فهى سؤال عن الوصف : يقول أي شيء هو هذا ، و ما هو هذا الذي سميته « رب العالمين » » .

وقال أيضاً^(٢) :

« ولفظ « ما » : يدل على الصفة بخلاف « من » : فإنه يدل على العين : كقوله : ﴿ فَأَنكِمُواْ مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء : ٣] أي : الطيب .

⁽۱) مجموع الفتاوى ١٦ / ٣٣٥ .

⁽۲) مجموع الفتاوي ۱٦ / ٥٥٠ .

﴿ وَالسَّمَآءِ وَمَا بَلَنَهَا ﴾ [الشمس: ٥] أي: و بانيها .
ونظيره قوله: ﴿ إِذْ قَالَ لِبَـنِيهِ مَا تَعَبُّدُونَ مِنْ بَعَـدِى قَالُواْ نَعَبُدُ إِلَـهَكَ
وَلِلَـهُ ءَابَآبِكَ ﴾ [البقرة: ١٣٣] ، و لم يقل « من تعبدون من بعدي » .
وهذا نظير قوله: ﴿ وَلَا آنتُمْ عَلَمِدُونَ مَا آعَبُدُ ﴾ [الكافرون: ٣] سواء فالمعنى « لا أعبد معبودكم ، و لا أنتم عابدون معبودي » » .
وقال أيضاً (١) :

« فإن « ما » في اللغة إما :

١- لما لا يعلم . ٢- أو لصفات ما يعلم .

كما في قوله: ﴿ فَأَنكِمُواْ مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء: ٣] ، ﴿ وَمَا سَوَّنْهَا ﴾ [الليل: ٣] ، وفي سَوَّنْهَا ﴾ [الليل: ٣] ، وفي التسبيح المأثور أنه يقال عند سماع الرعد: ﴿ سَبِحانَ مَا سَبِحَتَ لَهُ ﴾ . وقال أيضاً (٢) :

« ﴿ قُلْ يَكَأَيُّهَا ٱلْكَافِرُونَ * لَا أَعَبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ [الكافرون : ١ ، ٢] : جاء الخطاب فيه بـ « ما » و لم يجيء بـ « من » :

فقيل : ﴿ لَا أَعَبُدُ مَا تَمْ بُدُونَ ﴾ [الكافرون : ٢] ، ، لم يقل : « لا أعبد من تعبدون » لأن : « من » : لمن يعلم ، و الأصنام لا تعلم .

⁽۱) مجموع الفتاوى ۱٦ / ٢٢ه .

⁽۲) مجموع الفتاوى ۱٦ / ٩٥٥ .

و هذا القول ضعيف جداً: فإن معبود المشركين يدخل فيه « من يعلم » و عند كالملائكة ، و الأنبياء ، والجن ، و الإنس ، ومن لم يعلم ، و عند الاجتماع تغلب صيغة أولي العلم كما في قوله : ﴿ فَيَنْهُم مَّن يَشْفِي عَلَىٰ الرّبَعُ ﴾ [النور : ٤٠] بَطْنِيد وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعُ ﴾ [النور : ٤٠] فإذا أخبر عنهم بحال من يعلم عبر عنهم بعبادته كما في قوله : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللّهِ عِبَادُ أَشَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلَيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ أَيْدِينَ عَنْ كُنتُم صَدِقِينَ * أَلَهُم أَرْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا أَمَ فَلَيْ فَعْبر عنهم فَلَيْ اللهِ يَبْلُونَ عَهَا أَمْ فَلَا عَبر عنهم فَلَيْ العلم . وهو لأولى العلم .

وأما : ما لا يعلم فجمعه « مؤنث »كما تقول : الأموال جمعتها والحجارة قذفتها .

ف « ما » هي :

١ ـ لما لا يعلم . ٢ ـ ولصفات من يعلم .

و لهذا تكون للجنس العام لأن شمول الجنس لما تحته هو باعتبار صفاته كما قال : ﴿ فَأَنكِمُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء : ٣] أي : الذي طاب و الطيب من النساء ، فلما قصد الإخبار عن الموصوف بالطيب و قصد هذه الصفة دون مجرد العين عبر بر ما » ، و لو عبر بر من » كان المقصود مجرد العين ، و الصفة للتعريف حتى لو فقدت لكانت غير المقصود مجرد العين ، و الصفة للتعريف حتى لو فقدت لكانت غير

مقصودة كما إذا قلت : جاءني من يعرف ، ومن كان أمس في المسجد ومن فعل كذا ، و نحو ذلك .

فالمقصود: الإخبار عن عينه ، و الصلة للتعريف ، و إن كانت تلك الصفة قد ذهبت ، ومنه قوله: ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَنَهَا * وَالْأَرْضِ وَمَا طَنَهَا * وَالْمَاعِينَ وَمَا سَوَّنَهَا ﴾ [الشمس: ٥ - ٧] ، على القول الصحيح إنها « اسم موصول » والمعنى « وبانيها ، و طاحيها ، و مسويها » ، و لما قال : ﴿ قَدْ أَلُكَ مَن زَكِّنَهَا * وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّنْهَا ﴾ [الشمس: ٩ ، ١٠] ، أخبر بـ أَفْلَحَ مَن زَكِّنْهَا * وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّنْهَا ﴾ [الشمس: ٩ ، ١٠] ، أخبر بـ « من » ؛ لأن المقصود الإخبار عن فلاح عينه ، و إن كان فعله للتزكية والتدسية قد ذهب في الدنيا .

فالقسم هناك بالموصوف بحيث أنه إنما أقسم بهذا الموصوف ، و الصفة لازمة فإنه لا توجد مبنية إلا ببانيها ، و لا مطحية إلا بطاحيها ، ولا مسواة إلا بمسويها ، و أما المرء المزكى نفسه ، والمدسيها ، فقد انقضى عمله في الدنيا و فلاحه و خيبته في الآخرة ليسا مستلزما لذلك العمل ، ونحو هذا قوله : ﴿ وَمَا خَلَقَ اللَّكُرُ وَالْأُنْثَى ﴾ [الليل : ٣] .

ولهذا يستفهم بها عن صفات من يعلم في قوله :

﴿ وَمَا رَبُّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [الشعراء : ٢٣] .

كما يستفهم على وجه بها في قوله : ﴿ مَاذَا نَعْبُدُونَ ﴾ » . وأما قوله : ﴿ مَاذَا نَعْبُدُونَ ﴾ " .

الله التي تعبد ، فإن المستفهام عن عين الخالق للتمييز بينه وبين الآلهة التي تعبد ، فإن المستفهمين بها كانوا مقرين بصفة الخالق وإنما طلب بالاستفهام تعيينه وتمييزه ولتقام عليهم الحجة باستحقاقه وحده العبادة .

وأما فرعون فكان منكرا للموصوف المسمى فاستفهم بصيغة : « ما » لأنه لم يكن مقراً به طالباً لتعيينه .

ولهذا كان الجواب في هذا الاستفهام بقول موسى : ﴿ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُ ءَابَآبِكُمْ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الشعراء: ٢٤] ، و بقوله : ﴿ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُ ءَابَآبِكُمْ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الشعراء: ٢٦] ، فأجاب أيضا بالصفة ، وهناك قال : ﴿ وَلَيْن اللَّهُ اللَّهُ اللهُ الزخرف : ٨٧] فكان الجواب بالاسم الميز للمسمى عن غيره » .

双双双双双

المسألة الخامسة

حذف العائد في الموصول ، وضميره في صلة ، ما ، و ، من ،

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (١): « وفي « الذي » وجهان: أحسنهما أنها صفة المصدر: أي ، كالخوض الذي خاضوه ، فيكون العائد محذوفا ، كما في قوله ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَا خَلَقْنَا لَهُم مِمّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَكُما فَهُم لَهَا مَالِكُونَ ﴾ [يس: ٢١] وهو كثير فاش في اللغة »(٢). أنعكما فَهُم لَها مَالِكُونَ ﴾ [يس: ٢١] وهو كثير فاش في اللغة »(٢). وقال أيضاً رحمه الله تعالى (٣): « « ما » يحتمل الواحد والاثنين والجميع . والضمير يعود إلى لفظها أكثر من معناها ، فقوله : « رأيت ما رأيته من الرجال » ، وباب رأيته من الرجال » أحسن من قولك : « ما رأيتهم من الرجال » ، وباب في مَن يَسْتَعِعُ إِلَيْكُ ﴾ [الأنهام: ٢٥] أكثر وأفصح من قوله : ﴿ مَن يَسْتَعِعُونَ ﴾ [يونس: ٢٤] » (١)

⁽١) ﴿ اقتضاء الصراط ﴾ ١ /٢٥ . في قوله تعالى ﴿ وخضتم كالذي خاضوا ﴾ .

⁽٢) انظر ﴿ أُوضِع المسالك ﴾ ١٦٦/١ _ ١٧٨ ، ﴿ شرح الأشموني ﴾ ١٩٢١ - ١٦٤ .

⁽٣) مجموع الفتاوى ٢ / ٤٢٦ .

⁽٤) قال الأشموني (١٣٤/١) عن (من) : (وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً ، والأكثر في ضميرها اعتبار اللفظ نحو (ومنهم من يؤمن به) ، (ومن يقنت منكن) ، ويجوز اعتبار المعنى نحو (ومنهم من يستمعون إليك) ، ومنه قوله :

تعــش فإن عاهدتنى لا تخوننى نكن مثل من ـ يا ذئب ـ يصطحبان) اه. .

المسألة السادسة

المعرف بال

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى - في دلالة « أل » على التعريف - (1): « إن أداة « أل »(7) التعريف : موضوعة لما هو معروف من الأسماء ، أما كون الشيء معروفاً فذاك يجب أن يكون معروفاً بغير اللام إما بعلم متقدم أو ذكر متقدم » .

وقال أيضاً _ في « أل » العهدية _ (٣) :

« إن « اللام » في لغة العرب هي : للتعريف ، فتنصرف إلى المعروف عند المتكلم والمخاطب ، وهي تعم جميع المعروف فـ« اللام » في القول [يعني

⁽١) بيان التلبيس ٢/٤٦٤ .

⁽٢) اختلف في المعرّف بالأداة على أربعة أقوال :

١ _ أن المعرّف هو \$ أل \$ والألف أصلية _ وهو قول الخليل _ .

٢ _ أن المعرّف هو \$ أل \$ والألف زائدة _ وهو قول سيبويه _ .

٣ _ أن المعرّف هو ﴿ اللام ﴾ وحدها _ وهو قول كثير من النحاة _ .

٤ _ أن المعرّف هو * الألف * وحدها واللام زائدة للتفريق بين همزة الاستفهام والهمزة المعرّفة _
 وهو قول المبرد _ .

انظر حاشية (أوضح المسالك) ١٧٩/١ ، و (شرح الأشموني) ١٦٥/١ – ١٦٧ . وقد ذكرها الشيخ في هذا الموضع باسم (أل) التعريف ، وفي مواضع أخرى باسم (لام) التعريف .

⁽٣) الاستقامة ٢٢٢/١ .

في قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَمُمُ ٱلْقَوْلَ ﴾ [القصص: ٥١] تقتضي التعميم والاستغراق ، لكن عموم ما عرفته وهو القول المعهود المعروف بين المخاطِب والمخاطَب »(١).

وقال أيضاً (٢):

« وكذلك ما يعرف بـ اللام » : « لام العهد » ينصرف في كل موضع إلى ما يعرفه المخاطب إما بعرف متقدم ، وإما باللفظ المتقدم ، وإن كان غير هذا المراد ليس هو ذاك لكن بينهما قدر مشترك وقدر فارق :

كقوله تعالى ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُو رَسُولًا شَنِهِدًا عَلَيْكُو كُمَّ أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا شَنِهِدًا عَلَيْكُو كُمَّ أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْثُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المزمل: ١٦،١٥] .

(١) و أل ، التعريف تنقسم إلى قسمين :

١ _ الجنسية : وهي ثلاثة أنواع :

الأول : لبيان الحقيقة : وذلك إذا لم يخلفها ﴿ كُلُّ ﴾ ، نحو ﴿ وجعلنا مِن الماء كُلُّ شَيُّ حَيُّ ﴾ .

الثاني : لشمول أفراد الجنس : وذلك إن خلفتها ﴿ كُلُّ ﴿ حقيقة ، نحو ﴿ وخلق الإنسان ضعيفاً ﴾ .

الثالث : لشمول خصائص الجنس : وذلك إن خلفتها و كل ، مجازاً ، نحو و أنت الرجل علماً ، .

٢ _ العهدية : وهي ثلاثة أنواع أيضاً :

الأول : عهد ذكري : نحو ؛ فعصى فرعون الرسول ، .

الثاني : عهد علمي : نحو ، إذ هما في الغار ، .

الثالث : عهد حضوري : نحو ؛ اليوم أكملت لكم دينكم ؛ .

وانظر للاستزادة ؛ أوضح المسالك ، ١٧٩/١ ، ؛ شرح الأشموني ، ١٦٧/١ ، ؛ الأشباه والنظائر في النحو ، ١٦٧/١ ، و الأشباه والنظائر

(٢) مجموع الفتاوى ٢٠ / ٤٩٥ .

وقال تعالى : ﴿ لَا تَجْعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضُأً ﴾ [النور: ٦٣]

ففي الموضعين لفظ « الرسول » و « لام التعريف » لكن المعهود المعروف هناك هو رسول فرعون وهو « موسى عليه السلام » ، والمعروف المعهود هنا عند المخاطبين بقوله : ﴿ لَا تَجْعَلُواْ دُعَاءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمُ ﴾ هو « محمد عَلِيلًا » وكلاهما حقيقة والاسم متواطىء وهو معرف بد اللام » في الموضعين لكن العهد في أحد الموضعين غير العهد في الموضوع الآخر وهذا أحد الاسباب التي بها يدل اللفظ فإن « لام التعريف » لا تدل إلا مع معرفة المخاطب بالمعهود المعروف » .

وقال أيضاً (١):

(﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُو رَسُولًا شَهِدًا عَلَيْكُو كُلَّ أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْثُ الرَّسُولَ ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦] ، وقال في موضع آخر: ﴿ لّا يَخْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمُ مَ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ﴾ [النور: ٦٣] : فلفظ (الرسول) في الموضعين لفظ واحد مقرون به (اللام) لكن ينصرف في كل موضع إلى المعروف عند المخاطب في ذلك الموضع: فلما قال هنا ﴿ كُمَّ أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ رَسُولًا * فَعَصَىٰ وَرُعَوْنُ اللام) لتعريف رسول في وَرَعُونُ اللام) لتعريف رسول

⁽۱) مجموع الفتاوى ۲۰ / ۲۲۸ .

فرعون وهو موسى بن عمران عليه السلام.

ولما قال لأمة محمد ﴿ لا تَجْعَلُواْ دُعَاءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ﴾ [النور: ٦٣]: كان (اللام) لتعريف الرسول المعروف عند المخاطبين بالقرآن والمأمورين بأمرهم والمنتهين بنهيه وهم أمة محمد . ومعلوم أن مثل هذا لا يجوز أن يقال: وهو (مجاز) في أحدهما باتفاق الناس ، ولا يجوز أن يقال: هو (مشترك) اشتراكاً لفظياً محضاً كلفظ (المشتري) للمبتاع والكوكب ، و (سهيل) للكوكب والرجل ، ولا يجوز أن يقال: هو (متواطىء) دل في الموضعين على القدر المشترك فقط يجوز أن يقال: هو (متواطىء) دل في الموضعين على القدر المشترك فقط فإنه قد علم أنه في أحد الموضعين هو (محمد) وفي الآخر (موسى) مع أن لفظ الرسول واحد ، ولكن هذا اللفظ تكلم به من سياق كلام من مدلول (لام التعريف)) .

وقال أيضاً . في « أل » التي للاستغراق والعموم . (١) :

« أما الأثري فحديث ابن عباس المخرج في الصحيحين أن رسول الله مر بقبرين فقال : « إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما فكان لا يستتر من البول »(٢) وروى « لا يستنزه » .

والبول : اسم جنس محلى باللام فيوجب العموم كالإنسان في قوله :

⁽١) مجموع الفتاوي ٢١ / ٤٤٥.

⁽٢) رواه البخاري (١٢٩٥) ومسلم (٢٩٢) .

﴿ إِنَّ ٱلْإِنْسَانَ لَغِي خُسْرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ فإن المرتضى أن أسماء الأجناس تقتضي من العموم ما تقتضيه أسماء الجموع ، لست أقول الجنس الذي يفصل بين واحده وكثيره الهاء ، كالتمر والبر والشجر فإن حكم تلك حكم الجموع بلا ريب ، وإنما أقول اسم الجنس المفرد الدال على الشيء وعلى ما أشبهه كإنسان ورجل وفرس وثوب وشبه ذلك » . وقال أيضاً (۱) :

« وذلك أنه أتى فيه بـ « للم التعريف » الدالة على كمال المسمى و تمامه كقوله : « زيد العالم ، زيد الشجاع » أي : لا أعلم منه ، و لا أشجع منه » .

双双双双

⁽۱) مجموع الفتاوى ۱٦ /٣٠٠ .

الفصّل الترابع

المبتدأ والخبر والنواسخ

المسألة الأولى : جواز حذف المعلوم

المسألة الثانية: تعدد الخيبر

المسألة الرابعة : معنى قول ـــهم ، ما كاد يفعل »

المسألة الخامسة: الفرق بين ﴿ إِنَّ ﴾ المسكورة الهمزة

والمفتى وحة

المسألة السابعة : الإعمال والإلغاء في باب ظن وأخواتها



المسألة الأولى

جواز حذف المعلوم^(۱)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« ومن زعم أن هذا ذكرالعامة وان ذكر الحاصة هو الاسم المفرد وذكر خاصة الحاصة هو الاسم المضمر فهم ضالون غالطون. واحتجاج بعضهم على ذلك بقوله: ﴿ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُم فِي خَوْضِهِم يَلْعَبُونَ ﴾ [الأنعام: ٩١] من أبين غلط هؤلاء ؛ فإن الاسم هو مذكور في الأمر بجواب الاستفهام وهو قوله : ﴿ قُل مَنْ أَنزَلَ الْكِتَبُ الَّذِي جَآةً بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وهُدُك لِلنَّاسِ ﴾ إلى قوله : ﴿ قُلِ اللَّهُ ﴾ أي الله الذي الكتاب الذي جاء وهرسي ، فالاسم مبتدأ ، وخبره قد دل عليه الاستفهام ، كما في نظائر به موسى ، فالاسم مبتدأ ، وخبره قد دل عليه الاستفهام ، كما في نظائر ذلك : تقول : من جاره ، فيقول : زيد » .

وقال أيضاً (٣):

« فإذا قيل : ما هذا ؟ قيل : طعام .

⁽١) قال ابن مالك رحمه الله تعالى في (الألفية) :

وحذف ما يعلم جائز كما تقول و زيد ، بعد : من عندكما ؟ وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغميستي عنه إذ عرف وانظر : شرحه في و أوضح المسالك ، ٢١٦/١ ، و شرح الأشموني ، ٢٠٥/١ .

⁽۲) a مجموع الفتاوى ، ۲۲٦/۱۰ .

⁽٣) الرد على المنطقيين ٧/١٥.

فهذا خبر مبتدأ محذوف باتفاق الناس ، تقديره : (هذا طعام » : كقوله تعالى : ﴿ وَلَهِن سَأَلْتَهُم مَّنَ خَلَقَ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [لقمان : ٢٥] وقوله : ﴿ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِ، مُوسَىٰ نُورًا وَهُدَى لِلنَّاسِ ﴾ إلى قوله : ﴿ قُلِ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام : ٩١] .

وكقوله: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف: ٢٢] . كُلْبُهُمْ ﴾ و الكهف: ٢٢] . أي : هم ثلاثة ، وهم خمسة ، وهم سبعة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِكُرٌ ﴾ [الكهن : ٢٩] ، أي : « هذا الحق من ربكم » ليس كما يظنه بعض الجهال أي : « قل القول الحق » ، فإن هذا لو أريد لنصب لفظ الحق والمراد إثبات أن القرآن حق ولهذا قال : ﴿ ٱلْحَقُ مِن رَّبِكُمْ ﴾ [الكهن : ٢٩] » . وقال أيضاً (١) :

« وأما ما يتوهمه طائفة من غالطي المتعبدين في قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُ اللَّاللَّالَا اللّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ

تدبروا ما قبل هذا تبين مراد الآية فإنه سبحانه قال : ﴿ وَمَا قَدَرُواْ اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ۚ إِذْ قَالُواْ مَا آَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرِ مِّن شَيْءً قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَابَ ٱلَّذِي جَآءَ

⁽۱) ، مجموع الفتاوي ، ۱/۸۰۰ .

بِهِ، مُوسَىٰ نُورًا وَهُدَى لِلنَّاسِ تَجَعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبَدُّونَهَا وَتُخَفُّونَ كَثِيرًا وَعُلِمْتُم مَّا لَرَ تَعْلَمُواْ أَنتُهُ وَلَا مَابَآ وُكُمْ قُلِ اللَّهُ ﴾ [الأنعام: ٩١] أي: « قل الله أنزل الكتاب الذي جاء به موسى »: فهذا كلام تام وجملة اسمية مركبة من مبتدأ وخبر حذف الخبر منها لدلالة السؤال على الجواب ، وهذا قياس مطرد في مثل هذا في كلام العرب:

كَقُولُه : ﴿ وَلَهِن سَأَلْتَهُم مَنْ خَلَقَ ٱلسَّمَنُوَتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَ ٱللَّهُ قُلْ أَلْفَ قُلْ أَفَا اللَّهُ عُلْ اللَّهُ قُلْ أَفَرَءَ يَشُم ﴾ [الزمر : ٣٨] الآية .

وقوله: ﴿ أَمَّنَ خَلَقَ ٱلسَّكَنُوتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُمْ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنْ بَنْنَا بِهِ عَدَآيِقَ ذَاتَ بَهْجَهِ مَّا كَانَ لَكُوْ أَن تُنْبِتُواْ شَجَرَهَا أُولَكُ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾ [النمل: ٦٠] وكذلك ما بعدها .

وقوله : ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَكَوَتِ ٱلسَّبَعِ وَرَبُّ ٱلْعَكَرْشِ ٱلْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ [المؤمنون : ٨٦ ، ٨٧] ، على قراءة أبى عمرو .

وتقول في الكلام: من جاء ؟ فتقول: زيد ، ومن أكرمت ؟ فتقول: زيداً ، وبمن مررت ؟ فتقول: بزيد ، فيذكرون الاسم الذى هو جواب « من » ويحذفون المتصل به ؛ لأنه قد ذكر في السؤال مرة فيكرهون تكريره من غير فائدة بيان لما في ذلك من التطويل والتكرير » .

المسألة الثانية

تعدد الخبر(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« وقوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ وَ أَشِدًا أَهُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمّا أَهُ بَيْنَهُم ﴾ [الفتح: ٢٩] كل ذلك نعت للذين معه ، وهي التي يسميها النحاة : « خبراً بعد خبر » . وقال أيضاً (٣) : « وقوله : ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَةِ وَالْمُوْمِنِينَ وَٱلْمُوْمِنِينَ وَالْمُوْمِنِينَ وَالْمُوْمِنِينَ وَالْمُوْمِنِينَ وَالْمُومِنِينَ ﴾ [الأحزاب : ٣٥] الآيات ، فإنه من صدق و صبر و لم يسلم ولم يؤمن لم يكن ممن أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيماً :

⁽١) الكلام هنا على مسألتين ، الأولى بيان المراد من تعدد الخبر ، والثاني حكمه .

المسألة الأولى: تعدد الخبر يراد به الإخبار عن المبتدأ الواحد بأكثر من خبر وهو على نوعين:
١ - تعدد في اللفظ والمعنى ، نحو ٥ زيد شاعر كاتب ٤ ، وهذا النوع يجوز فيه العطف وتركه .
٢ - تعدد في اللفظ دون المعنى ، نحو ٥ هذا حلو حامض ٤ يعني : مز ، وهذا لا يجوز فيه العطف .
والمراد هنا هو النوع الأول .

المسألة الثانية : حكم تعدد الخبر :

اختلف النحاة فيها على قولين :

الأول : جواز ذلك _ وهو مذهب جمهور النحاة _ نحو قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْفَنُورُ ٱلْوَدُودُ • ذُرَ الْمَرْشِ الْمَجِيدُ • فَنَالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ ، ونحو ﴿ زيد شاعر كاتب ﴾ .

الثاني : ذهب بعض النحاة إلى منع ذلك ، وأن قولك ﴿ زيد شاعر كاتب ﴾ على تقدير : ﴿ هُو ﴾ للثاني . وانظر ﴿ أُوضِح المسالك ﴾ ٢٢٨/١ ، ﴿ شرح الأشموني ﴾ ٢١٣/١ – ٢١٦) .

⁽۲) و مجموع الفتاوى ، ۳۲۰/۱۳ .

⁽٣) و مجموع الغتاوى ، ١٦ / ١٢٨ .

وكثيرا ما تأتي الصفات بلا عطف ، كقوله : ﴿ هُوَ اللَّهُ ٱلَّذِي لَاَ إِلَّا هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَاَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْمُقْرِمِنُ ٱلْمُهَيِّمِنُ ﴾ [الحشر: ٢٣] وقوله : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ * مَلِكِ ٱلنَّاسِ * إلىهِ ٱلنَّاسِ ﴾ [الناس: ١ - ٣] .

وقد تجيء خبراً بعد خبر ، كقوله : ﴿ وَهُوَ ٱلْفَلُورُ ٱلْوَدُودُ * ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ * فَعَالُ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٤ – ١٦] .

ولو كان « فعّالٌ » صفة لكان معرفاً بل هو « خبر بعد خبر » .

وقوله : ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ ﴾ [الحديد : ٣] .

۵ خبر بعد خبر ۵ لكن بالعطف بكل من الصفات .

وأخبار المبتدأ : قد تجيء بعطف ، و بغير عطف :

١ _ و إذا ذكر بالعطف كان كل اسم مستقلاً بالذكر .

٢ ــ و بلا عطف يكون الثاني من تمام الأول بمعنى .

ومع العطف : لا تكون الصفات إلا للمدح و الثناء أو للمدح .

图 图 图 图

المسألة الثالثة

, ما ، الحجازية^(۱)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(٢):

« الحروف العاملة أصلها أن تكون للاختصاص:

فإذا اختصت بالاسم أو بالفعل ولم تكن كالجزء منه عملت فيه :

فر إن وأخواتها » اختصت بالاسم فعملت فيه وتسمى الحروف المشبهة للأفعال ، لأنها عملت نصباً ورفعاً (٣) وكثرت حروفها .

و « حروف الجر » اختصت بالاسم فعملت فيه .

و « حروف الشرط » اختصت بالفعل فعملت فيه .

بخلاف « أدوات الاستفهام » فإنها تدخل على الجملتين ولم تعمل .

و كذلك « ما » المصدرية .

⁽۱) ذهب البصريون إلى أن و ما ۽ على لغة الحجاز تعمل عمل و ليس ، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر . وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل ، والناصب للخبر هو نزع الخافض ، ودليلهم في ذلك أن و ما ، النافية غير مختصة كحروف العطف والاستفهام لذلك فهي غير عاملة ، وإعمالها خلاف القياس . ودليل البصريين أن و ما ، النافية عملت لقوة مشابهتها بليس من حيث النفي ، ودخولها على المبتدأ والخبر ، ودخول الباء في خبرها ، وانظر للتفصيل و الإنصاف ، ١٦٥/١ - ١٧٢ .

⁽۲) و مجموع الغتاوی ، ۱۸/ ۲۲۶ .

⁽٣) هنا يظهر من كلام الشيخ اختيار مذهب البصريين في أن الرافع لخبر و إنّ ، وأخواتها هي الأداة ، وذهب الكوفيون إلى أن الأداة لا ترفع الخبر ، بل الخبر باقي على رفعه قبل دخولها . وانظر للاستزادة ، الإنصاف ، ١٧٦/١ – ١٨٥ .

ولهذا القياس في « ما النافية » : أن لا تعمل أيضا على لغة « تميم » ولكن تعمل على اللغة « الحجازية » التي نزل بها القرآن في مثل قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : ٣١] المجادلة : ٢] ، ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : ٣١] استحساناً لمشابهتها « ليس » » .

المسألة الرابعة

معنى قولهم , ماكاد يفعل ,

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١] ، فالمنفي بها مثبت والمثبت بها منفي (٢) ، وهذا هو المشهور وعليه عامة الاستعمال :

دليل الأول : ﴿ وَإِن كَانُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِي َأَوْحَيْـنَا ۚ إِلَيْكَ ﴾ [الإسراء : ٧٣] وقوله : كادت النفس أن تفيض عليه

ودليل الثاني : ﴿ وَمَا كَادُواْ يَغْمَلُونَ ﴾ [البقرة : ٧١] .

وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعري لغزاً فقال :

أنحوي هذا العصر ما هي لـفــــظة جرت في لساني جرهم وثمود إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحود

والصواب: أن حكمها حكم سائر الأفعال في أن نفيها نفي وإثباتها إثبات ، وبيانه: أن معناها المقاربة ، ولا شك أن معنى و كاد يفعل ، قارب الفعل ، وأن معنى و ما كاد يفعل ، ما قارب الفعل ، فخبرها منفي دائماً ، أما إذا كانت منفية فواضح ، لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً الفعل ، فخبرها منفي دائماً ، أما إذا كانت منفية فواضح ، لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً حصول ذلك الفعل ، ودليله: ﴿ إِذَا آخَرَجَ يَكُو لَرْ يَكُد رَبَها ﴾ [النور: ٥٠] ولهذا كان أبلغ من أن يقال و لم يرها ، لأن من لم ير قد يقارب الرؤية ، وأما إذا كانت المقاربة مثبتة فلأن الإخبار من أن يقال و لم يرها عدم حصوله ، وإلا لكان الإخبار حينفذ بحصوله لا بمقاربة حصوله ، إذ يحسن في العرف أن يقال لمن صلى : قارب الصلاة ، وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة ، ولا فرق فيما ذكرنا بين كاد ويكاد ، فإن أورد على ذلك ﴿ وَمَا كَادُوا يَعْمَلُون ﴾ [البقرة : ٢١] =

⁽١) منهاج السنة النبوية ٥ / ١٤١ .

⁽٢) قال ابن هشام رحمه الله تعالى و المغني و ٢ / ٦٦١ - ٦٦٣ : و قولهم : إنَّ و كاد و إثباتها نفي ونفيها إثبات ، فإذا قيل : و كاد يفعل و فمعناه أنه لم يفعل ، وإذا قيل : و لم يكد يفعل و فمعناه أنه فعله .

وقد يقال : يراد بها هذا تارة ، وهذا تارة .

فإذا صرحت بإثبات الفعل فقد وجد ، فإذا لم يؤت إلا بالنفي المحض كقوله : ﴿ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ الحض كقوله : ﴿ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ عَدِيثًا ﴾ [النساء: ٧٨] ، فهذا نفي مطلق ولا قرينة معه تدل على الإثبات فيفرق بين مطلقها ومقيدها ، وهذه الأقوال الثلاثة للنحاة ، وقال بكل قول طائفة (١) .

وقد وصف الله تعالى المنافقين بعدم الفقه في مثل قوله تعالى : ﴿ هُمُ اللَّهِ وَقَدْ وَصَفَ الله تعالى : ﴿ هُمُ اللَّهِ مَنْ يَنفَضُواً وَلِلَّهِ اللَّهِ حَتَّى يَنفَضُواً وَلِلَّهِ خَزَآبِنُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَلَذِكِنَّ الْمُنكِفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ [المنافقون : ٧]. خَزَآبِنُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَلَذِكِنَّ الْمُنكِفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ [المنافقون : ٧]. وفي مثل قوله : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا

⁼ مع أنهم قد فعلوا ، إذ المراد بالفعل الذبح ، وقد قال تعالى : ﴿ فَذَبَّعُوهَا ﴾ [البقرة : ٧١] فالجواب : أنه إخبار عن حالهم في أول الأمر ، فإنهم كانوا أولا بعداء من ذبحها ، بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ، ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولا ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله تعالى : ﴿ فَذَبَّكُوهَا ﴾ ،

وانظر و شرح الأشموني ، ۲۹۲/۱ ـ ۲۹۳ .

⁽١) الأول : أن المنفي بها مثبت ، والمثبت منفي .

والثالي : أنه يراد بها : هذا تارة ، وهذا تارة .

والثالث : أنه يغرق بين مطلقها ومقيدها .

والناظر في كلام ابن هشام السابق يرى أنه قرّر أن المثبت بها مثبت والمنفي منفي كسائر الأفعال ، فيعد قولاً رابعاً .

لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا أُولَكِيكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُومِهِمْ وَالَّبَعُوا الَّذِينَ أُوتُوا الَّهِ عَلَى قُلُومِهِمْ وَالَّبَعُوا اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى قُلُومِهِمْ وَالَّبَعُوا اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَالِهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى ا

فدل على أنهم لم يكونوا يفقهون القرآن ، لكن قوله : ﴿ حَدِيثًا ﴾ نكرة في سياق النفي فتعم كما قال في الكهف : ﴿ وَجَدَ مِن دُونِهِ مَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَنْفَهُونَ قَوْلًا ﴾ [الكهف : ٩٣] .

ومعلوم أنهم لا بد أن يفقهوا بعض الأقوال وإلا فلا يعيش الإنسان بدون ذلك فعلم أن المراد أنهم يفقهون بعد أن كادوا لم يفقهوه ، وكذلك في الرواية وهذا أظهر أقوال النحاة وأشهرها » .

المسألة الخامسة

الفرق بين ، إنَّ ، المكسورة الهمزة والمفتوحة

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« إن « أن » وما في خبرها في تقدير المصدر المفرد ، و « إن » المكسورة وما في خبرها جملة تامة »(٢)

وقال أيضاً (٣):

« ما ذكره سيبويه وغيره من أئمة النحو أن العرب يحكون بالقول ما كان كلاماً ، لا يحكون به إلا كلام تام أو كلاماً ، لا يحكون به ما كان قولاً ، فالقول لا يحكى به إلا كلام تام أو جملة اسمية أو فعلية ، ولهذا يكسرون « إن » إن جاءت بعد القول » .

⁽١) و مجموع الفتاوى ، ١٦٨/٩ .

⁽٢) قال الزمخشري في و المفصل ، ٣٩٠: و وه أن ، و و إن ، هما تؤكدان مضمون الجملة وتحققانه إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها ، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد ، وقال و والذي يميز بين موقعيهما أن ما كان مظنة للجملة وقعت فيه مكسورة ، كقولك مفتتحاً و إن زيداً منطلق ، وبعد قال لأن الجمل تحكى بعده ، وبعد الموصول لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، وما كان مظنة للمفرد وقعت فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمجرور وما بعد لولا ، لأن المفرد ملتزم فيه في الاستعمال ،

وقال ابن هشام (أوضح المسالك) ٣٣٣/١ (تتمين (إن) المكسورة حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ، و (أن) المفتوحة حيث يجب ذلك ، ويجوزان إن صح الاعتباران) ، وانظر للاستزادة : (شرح الأشموني) ٢٩٩/١ وما بعدها .

⁽٣) و مجموع الفتاوى ، ٢٢٨/١٠ .

وقال أيضاً (١) :

« إن « أن » المفتوحة وما في خبرها بمنزلة المصدر ، فإذا قال : « حدثنى أنه قال » فهو في التقدير « حدثنى بقوله » ، ولهذا اتفق النحاة على أن : 1 _ « إن » المكسورة تكون في موضع الجمل .

٢ _ والمفتوحة في موضع المفردات .

فقوله : ﴿ فَنَادَتُهُ ٱلْمَلَتَهِكَةُ وَهُوَ قَآيِمٌ يُصَكِيلِ فِي ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللّهُ يُبَيِّرُكَ ﴾ [آل عمران : ٣٩] على قراءة الفتح في تقدير قوله : ﴿ فنادته بيشارته ﴾ ، وهو ذكر لمعنى ما نادته به وليس فيه ذكر اللفظ ، ومن قرأ : ﴿ إِنَّ الله ﴾ فقد حكى لفظه ، وكذلك الفرق بين قوله : ﴿ أُولُ مَا أَقُولُ أَحمد الله ﴾ وإذا كان مع الفتح هو مصدر ﴾ . وقال أيضاً (٢) :

« فإن « أن » وما في حيزها في تقدير « المصدر المفرد » ، و « إن » المكسورة وما في حيزها « جملة تامة » ، ولهذا قال النحاة قاطبة أن « إن » :

١ _ تكسر إذا كانت في موضع الجملة والجملة خبر وقضية .

٢ _ وتفتح في موضع المفرد الذي هو جزء القضية .

ولهذا يكسرونها بعد القول لأنهم إنما يحكون بالقول الجملة التامة ».

⁽۱) ؛ مجموع الفتاوي ، ۱۸ / ۳۲ .

⁽٢) الرد على المنطقيين ١٦٠/١ .

المسألة السادسة

الكلام على , إنما ,

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

و لفظة : و إنما) : للحصر عند جماهير العلماء ، وهذا مما يعرف بالاضطرار من لغة العرب ، كما تعرف معانى حروف النفى والاستفهام والشرط وغير ذلك ، لكن تنازع الناس :

هل دلالتها على الحصر بطريق المنطوق أو المفهوم ؟!.

على قولين : والجمهور على أنه بطريق المنطوق ، والقول الآخر قول بعض مثبتى المفهوم كالقاضى أبى يعلى (٢) في أحد قوليه ، وبعض الغلاة من نفاته ، وهؤلاء زعموا أنها تفيد الحصر ، واحتجوا بمثل قوله : ﴿ إِنَّمَا المُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنفال : ٢] .

وقد احتج طائفة من الأصوليين على أنها للحصر بأن حرف « أن » للإثبات وحرف « ما » للنفي ، فإذا اجتمعا حصل النفي والإثبات جميعاً .

وهذا خطأ عند العلماء بالعربية فإن « ما » هنا هي : « ما الكافة » ليست « ما النافية » ، وهذه الكافة تدخل على « أن وأخواتها » فتكفها

⁽۱) و مجموع الفتاوى ، ۱۸ / ۲۲۶ .

 ⁽٢) هو : محمد بن الحسين بن محمد ابن الفراء أبو يعلى الحنبلي ٩ ٣٨٠ ـ ٣٥٨ € عالم عصره ،
 شيخ الحنابلة في وقته ، ولي القضاء ، وله مصنفات كثيرة ٩ الأعلام ٩ ٢٠٠/٦ .

عن العمل (١) ، وذلك لأن الحروف العاملة أصلها أن تكون للاختصاص: فإذا اختصت بالاسم أو بالفعل ولم تكن كالجزء منه عملت فيه: فره إن وأخواتها » اختصت بالاسم فعملت فيه وتسمى الحروف المشبهة للأفعال ، لأنها عملت نصبا ورفعا وكثرت حروفها .

و « حروف الجر » اختصت بالاسم فعملت فيه .

و « حروف الشرط » اختصت بالفعل فعملت فيه .

بخلاف « أدوات الاستفهام » فإنها تدخل على الجملتين ولم تعمل . وكذلك « ما » المصدرية .

ولهذا القياس في « ما النافية » : أن لا تعمل أيضا على لغة « تميم » ولكن تعمل على اللغة « الحجازية » التى نزل بها القرآن في مثل قوله تعالى : ﴿ مَا هُنَ أُمُّهُ نَهِمٍ ۗ ﴿ الْجَادِلَة : ٢] ، ﴿ مَا هَلَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : ٣١] .

⁽١) ذكر ابن هشام رحمه الله تعالى هذا في و المغني ، ٣٠٨/١ فقال و وزعم جماعة من الأصوليين والبيانيين أن و ما الكافة ، التي مع و إنّ ، نافية وأن ذلك سبب إفادتها للحصر ، قالوا لأن و إنّ ، للاثبات ، وو ما ، للنفي فلا يجوز أن يتوجها معاً إلى شيء واحد ، لأنه تناقض ، ولا أن يحكم بتوجه النفي للمذكور بعدها ، لأنه خلاف الواقع باتفاق ، فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الإثبات للمذكور ، فجاء الحصر .

قال ابن هشام : وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين ، إذ ليست و إنّ ، للإثبات وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتاً كان مثل و إنّ زيداً قائم ، أو نفياً مثل و إنّ زيداً ليس بقائم ، ومنه و إن الله لا يظلم الناس شيئاً ، وليست و ما ، للنفي ، بل هي بمنزلتها في أخواتها و ليتما ، وو لعلما ، و و كأتما ، واهد .

استحساناً لمشابهتها « ليس » هنا .

لا (١) دخلت « ما الكافة » على « أن » أزالت اختصاصها ، فصارت تدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية فبطل عملها :

كقوله : ﴿ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُّتُ ﴾ [الرعد : ٧] .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا تُجَزَّوْنَ مَا كُنَّتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [التحريم : ٧] .

وقد تكون « ما » التي بعد « أن » اسماً لا حرفاً :

كقوله : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَدِيرٍ ﴾ [طه : ٦٩] بالرفع أي : أن الذي صنعوه كيد ساحر خلاف :

قوله: ﴿ إِنَّمَا نَقْضِى هَذِهِ ٱلْحَيَوْةَ ٱلدُّنَيّا ﴾ [طه: ٢٧]، فإن القراءة بالنصب لا تستقيم إذا كانت «ما » بمعنى «الذي »، وفي كلا المعنيين الحصر موجود، لكن إذا كانت «ما » بمعنى «الذي » فالحصر جاء من جهة أن المعارف هي من «صيغ العموم»، فإن الأسماء إما: «معارف» وإما « نكرات »:

و « المعارف » : من صيغ العموم .

و « النكرة » : في غير الموجب كالنفى وغيره من صيغ العموم .

فقوله : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَاحِرٍ ﴾ [طه : ٦٩] ، تقديره : أن الذي صنعوه كيد ساخر .

⁽١) لعله و فلما ، .

وأما الحصر في ﴿ إِنَمَا ﴾ فهومن جنس الحصر بالنفى والاستثناء : كقوله تعالى : ﴿ مَا أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ [الشعراء : ١٥٤] ، ﴿ وَمَا مُحَمَّدُ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران : ١٤٤] .

والحصر قد يعبر عنه :

_ بأن الأول محصور في الثانى .

_ وقد يعبر عنه بالعكس ، والمعنى واحد وهو أن الثانى أثبته الأول ولم يثبت له غيره مما يتوهم أنه ثابت له ، وليس المراد أنك تنفى عن الأول كل ما سوى الثانى :

فقوله : ﴿ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌّ ﴾ [الرعد: ٧] ، أي : أنك لست رباً لهم ولا محاسباً ولا مجازياً ولا وكيلاً عليهم .

كما قال : ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيِّطِرٍ ﴾ [الغاشية : ٢٢] .

وكما قبال : ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَكَغُ ﴾ [الرعد: ١٠] .

و ﴿ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَهُ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأَمُّهُ صِدِّيقَةٌ ﴾ [المائدة: ٧٠]، ليس هو إلها ولا أمة إلهة ، بل غايته أن يكون رسولاً ، وغاية مريم أن تكون يكون رسولاً ، وغاية مريم أن تكون صديقة ، وهذا مما استدل به على بطلان قول بعض المتأخرين أنها نبية وقد حكى الإجماع على عدم نبوة أحد من النساء القاضى أبوبكر ابن الطيب والقاضى أبويعلى ، والأستاذ أبو المعالى الجوينى ، وغيرهم » .

وقال أيضاً (١) :

« فإن حرف « إنما » تدل على إثبات المذكور ونفي غيره ، ومن الأصوليين من يقول أن « إن » للإثبات ، و « ما » للنفي ، فإذا جمع بينهما دلت على النفي والإثبات ، وليس كذلك عند أهل العربية ومن يتكلم في ذلك بعلم ، فإن « ما » هذه هي : « الكافة » التي تدخل على « أن وأخواتها » فتكفها عن العمل ؛ لأنها إنما تعمل إذا اختصت بالجمل الأسمية فلما كفت بطل عملها واختصاصها فصار يليها الجمل الفعلية والاسمية فتغير معناها وعملها جميعاً بانضمام « ما » إليها ، وكذلك « كأنما » وغيرها » .

⁽۱) ۵ مجموع الفتاوی ۵ ۷ /۱۸ .

المسألة السابعة

الإعمال والإلغاء في باب ظنّ وأخواتها(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« لاسيما « باب ظننت » :

فإنهم يقولون : « زيد منطلق ، وزيداً منطلقاً ظننت » ، ولهذا :

١ _ عند التقديم : يجب الإعمال .

٢ _ وفي التوسط : يجوز الإلغاء .

٣ _ وفي التأخر : يحسن مع جواز الإعمال .

فإنه إذا قدم المفعول ضعف العمل ، ولهذا يقوونه بدخول حرف الجر

⁽١) الإعمال : يقصد به إعمال ٥ ظننت ٤ وأخواتها في نصب المفعولين ، والإلغاء : يقصد به إلغاء عملها ، فالإعمال كقولك ٥ ظننت زيداً منطلقاً ٤ فنصبت المفعولين ٩٠ ظن ٤ ، والإلغاء كقولك و زيدً منطلق ظننت ٤ فألغيت عمل ظن ، وهذه مسألة فيها خلاف :

فالبصريون على ما ذهب إليه الشيخ من وجوب الإعمال عند تقدم و ظن ، وأخواتها ، فإذا توسطت كقولك و زيداً ظننت منطلقاً ، فيجوز الإعمال والإلغاء ، ومنهم من يرجح الإعمال ومنهم من يقول هما سواء ، وإذا تأخرت كقولك و زيد منطلق ظننت ، فيجيزون الأمرين أيضاً إلا أنهم يستحسنون الإلغاء .

وأما الكوفيون فيخالفون البصريين في وجوب الإعمال عند تقدم و ظن ، ، فإنهم يجيزون الإلغاء أيضاً ولهم على ذلك شواهد من الشعر هي مؤولة عند البصريين ، انظر للاستزادة : ٥ شرح الأشموني ، ٣٦٦/١ .

⁽۲) و مجموع الفتاوي ، ۲۰ / ۲۹۰ .

كما يقوونه في اسم الفاعل ؛ لكونه أضعف من الفعل.

كقوله : ﴿ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ [الأعراف : ١٥٤] .

وقوله : ﴿ إِن كُنْتُمْ لِلرُّمْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف : ٤٣] .

وقوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَايِظُونَ ﴾ [الشعراء : ٥٥] » .



الفصّل اكخامِسْ

اختلاف العوامل

المسألة الأولى: اشتغال العامل عن المعمول

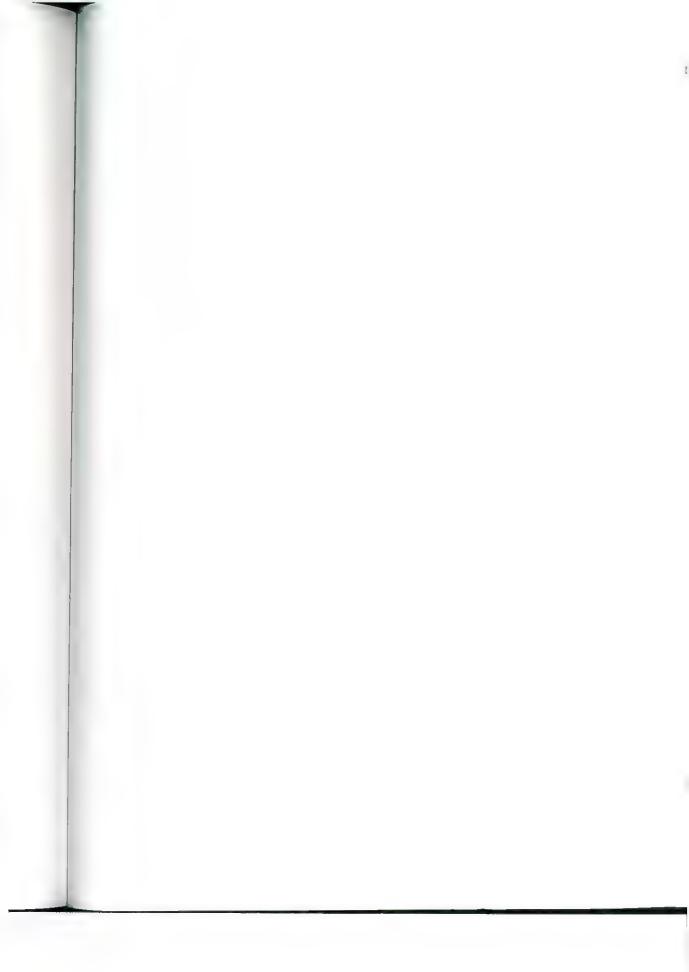
المسألة الثانية : أنواع الفعل من حيث التعدي واللزوم

المسألة الثالثة : تعدية المتعدي بحرف الجر إذا ضعف عمله

المسألة الرابعة : تعدية اللازم بنزع الخافض

المسألة الخامسة: التعدية بالتضمين

المسألة السادسة: التنازع في العمل



المسألة الأولى

اشتغال العامل عن المعمول(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« وللناس في قوله : ﴿ وَرَهِّبَانِيَّةً ﴾ [الحديد : ٢٧] قولان (٣) :

أحدهما : أنها منصوبة ، يعني ابتدعوها :

١ _ إما بفعل مضمر يفسره ما بعده .

٢ ــ أو يقال هذا الفعل عمل في المضمر والمظهر كما هو قول الكوفيين
 حكاه عنهم ابن جرير وثعلب⁽¹⁾ وغيرهما .

⁽١) الاشتغال هو و أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه و نحو و زيداً ضربت فلامه و و قد يجب نصب هذا الاسم أو يترجح وقد يجب رفعه أو يترجح في حالات مذكورة في كتب النحو ، وقد اختلف في الناصب للاسم :

فذهب الجمهور من البصريين وغيرهم إلى أن الناصب هو فعل مضمر وجوباً موافق في المعنى للمظهر ، فقولك و زيداً ضربت ، تقديره و ضربت زيداً ضربته ،

وذهب الكوفيون إلى أن الناصب لهذا الاسم هو الفعل المذكور بعده ، ويجعلونه عاملاً في الاسم السابق له ، وفي الضمير المتصل به ، فيعمل هذا العامل في معمولين . وانظر للاستزادة : و أوضح المسالك ، ١٥٨/٢ ، و شرح ابن عقيل ، ١٩٣/١ ، و الإنصاف ، ١٩٢/١ ، ٨٣ .

⁽٢) الجواب الصحيح ٢٨٦/١ .

⁽٣) ذكر القولين العكبري في ﴿ التبيان ﴾ ٢٥٧/٢ ، وابن هشام في ﴿ المغني ﴾ ٧٧/٢ .

⁽٤) ابن جرير هو : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠) شيخ المفسرين والمؤرخين ، صاحب (جامع البيان في تأويل القرآن) والتاريخ المشهور ، توفي في بغداد (الأعلام) ٦٩/٦ =

ونظيره: قوله: ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآهُ فِي رَحْمَتِهِ ۚ وَالظَّلِمِينَ أَعَدَّ لَمُمْ عَذَابًا وَنظيره: قوله: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ اللَّهَ لَكُا ﴾ (١) [الإنسان: ٣١]. وقوله: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ اللَّهَ لَكُا ﴾ (١) [الأعراف: ٣٠].

 $^{(7)}$ وعلى هذا القول فلا تكون الرهبانية معطوفة على الرأفة والرحمة

= وثعلب هو : أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني مولاهم الملقب بثعلب و ٢٠٠ ـ ٢٩١ ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، ولد ومات في بغداد و الأعلام ، ٢٦٧/١ .

(١) في سبب النصب في قوله تعالى ؛ والظالمين أعد لهم عذاباً أليما ، قولان :

الأول: أنه عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، وقد تسمى « النصب بالمشاركة » ، وذلك نحو قولك « رأيت عبدالله وزيداً مررت به » فناسب نصب زيد لأنه معطوف على « عبدالله » وهومنصوب ، مع أن العاملين مختلفان ، وكذلك في قوله تعالى « والظالمين » ناسب نصبه لأنه معطوف على منصوب وهو الموصول في قوله « من يشاء » .

الثاني : أنه من باب الاشتغال ، وأن (الظَّالمين) منصوب بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير (ويعذب الظالمين) .

وانظر للاستزادة و التبيان ، ٢٧٧/٢ ، و الجمل ، ١٣٢ ، و المغصل ، ٧٦ .

- (٢) قيل في سبب نصب قوله و وفريقاً حق عليهم الضلالة ، نفس القولين السابقين وانظر و المفصل ،
 ٢٦ ، و الجمل ، ١٣٢ .
- (٣) القول الثاني ذكره الشيخ بعد ذلك وهو أن قوله ٥ ورهبانية ٤ معطوف على قوله ٥ وجعلنا في
 قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ٤ .

المسألة الثانية

أنواع الفعل من حيث التعدي واللزوم

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

١ _ فالمتعدي : مثل : الخلق ، والإعطاء ونحو ذلك .

٢ _ واللازم : مثل : الاستواء ، والنزول ، والمجيء ، والاتيان .

قال تعالى : ﴿ هُو اللَّذِى خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامِ ثُمَّ السَّمَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ [الحديد : ؛] ، فذكر الفعلين : المتعدي واللازم : وكلاهما حاصل بمشيئته وقدرته وهو متصف به وقد بسط هذا في غير هذا الموضع » .

⁽١) و مجموع الفتاوى ، ٢٣٣/٦ .

⁽٢) الفعل المتعدي هو : الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر ، نحو قولك و ضربت زيداً ٤ ، والفعل المتعدي على ثلاثة أقسام بحسب عدد المفاعيل ، فمنه ما ينصب ثلاثة مفاعيل كـ و أرى و وأخواتها و وأخواتها و ومنه ما ينصب مفعولين كـ و ظن وأخواتها و وأعطى و ونحوها ، ومنه ما ينصب مفعولاً واحداً كـ فضرب و ونحوه .

والفعل اللازم: هو مالا يحتاج إلى مفعول ، كقولك و قام زيد ، أو ما يحتاج إلى حرف جر للوصول إلى المفعول ، كقولك و مررت بزيد ، وهو أنواع مذكورة في كتب النحو . ومنهم من يزيد نوعاً ثالثاً وهو ما لايوصف بتعد ولا لزوم وهو و كان ، وأخواتها . وانظر للاستزادة و أوضح المسالك ، ١٧٥/٢ وما بعدها ، و شرح ابن عقيل ، ١٨٥١ ، و شرح الأشموني ، ٢٨/١ .

11

وقال أيضاً (١):

« فإن الله تعالى وصف نفسه:

١ _ بالأفعال اللازمة : كالاستواء .

٢ _ وبالأفعال المتعدية : كالخلق .

والفعل المتعدي مستلزم للفعل اللازم فإن « الفعل » لا بد له من « فاعل » سواء كان متعدياً إلى « مفعول » أو لم يكن ، و « الفاعل » لا بد له من « فعل » سواء كان فعله مقتصراً عليه أو متعدياً إلى غيره .

و « الفعل المتعدي إلى غيره » لا يتعدى حتى يقوم بفاعله ، إذ كان لا بد له من الفاعل ، وهذا معلوم سمعاً ، وعقلاً :

أما السمع: فإن أهل اللغة العربية التي نزل بها القرآن بل وغيرها من اللغات متفقون على أن الإنسان إذا قال: «قام فلان ، وقعد » ، وقال: «أكل فلان الطعام ، وشرب الشراب » فإنه لا بد أن يكون في الفعل المتعدي إلى المفعول به ما في الفعل اللازم وزيادة ، إذ كلتا الجملتين «فعلية » وكلاهما فيه «فعل » و «فاعل » ، والثانية امتازت بزيادة «المفعول » فكما أنه في «الفعل اللازم » معنا «فعل » و «فاعل » ففي «الجملة فكما أنه في «الفعل اللازم » معنا «فعل » و «فاعل » ففي «الجملة المتعدية » معنا أيضا «فعل » و «فاعل » وزيادة «مفعول به ».

ولو قال قائل : الجملة الثانية ليس فيها فعل قائم بالفاعل كما في الجملة

⁽١) درء التعارض ٢ / ٣ .

الأولى ، بل الفعل الذي هو « أَكَلَ ، و شَرِبَ » نصب المفعول من غير تعلق بالفاعل أولاً لكان كلامه معلوم الفساد بل يقال : هذا « الفعل » تعلق بد « الفاعل » أولا كتعلق « قام » و « قعد » ، ثم تعدى إلى « المفعول » ففيه ما في « الفعل اللازم » وزيادة « التعدي » ، وهذا واضح لا يتنازع فيه اثنان من أهل اللسان .

فقوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ ٱلنَّامِ ثُمَّ السَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ ٱلنَّامِ ثُمَّ السَّوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِيَ ﴾ [الحديد: ٤] ، تضمن فعلين :

أولهما : متعد إلى المفعول به .

والثاني : مقتصر لا يتعدى .

فإذا كان الثاني وهو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ ﴾ فعلاً متعلقاً بالفاعل فقوله : ﴿ خَلَقَ ﴾ كذلك بلا نزاع بين أهل العربية .

ولو قال قائل : ﴿ خَلَقَ ﴾ لم يتعلق بالفاعل بل نصب المفعول به ابتداء لكان جاهلاً بل في « خلق » ضمير يعود إلى الفاعل كما في استوى » .

المسألة الثالثة

تعدية المتعدي بحرف الجر إذا ضعف عمله

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« اللام تدخل على ما يتعدى بنفسه إذا ضعف عمله :

١ ـ إما بتأخيره .

٢ ـ أو بكونه اسم فاعل أو مصدراً .

٣ ـ أو باجتماعهما .

فيقال : « فلان يعبد الله ، ويخافه ، ويتقيه » ، ثم إذا ذكر باسم الفاعل قيل : « هو عابد لربه ، متق لربه ، خائف لربه » .

وكذلك تقول: « فلان يرهب الله » ، ثم تقول: « هو راهب لربه » . وإذا ذكرت الفعل وأخرته تقويه بـ اللام » : كقوله : ﴿ وَفِي نُسُخَتِهَا هُدًى وَرَجْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمَّ لِرَبِّهُمْ يَرْهَبُونَ ﴾ [الأعراف : ١٠٤] .

وقد قال : ﴿ فَإِيَّنَى فَأَرَّهَبُونِ ﴾ [النحل: ٥١] ، فعداه بنفسه ، وهناك ذكر « اللام » فإن هنا قوله : ﴿ فَإِيَّنَى ﴾ أتم من قوله « فلي » ، وقوله هنا لك : ﴿ لِرَبِّهِمْ ﴾ أتم من قوله « ربهم » :

فإن « الضمير المنفصل المنصوب » أكمل من « ضمير الجر بالياء »

⁽۱) و مجموع الفتاري ، ۲۹۰/۷ .

وهناك اسم ظاهر فتقويته بـ« اللام » أولى وأتم من تجريده .

ومن هذا : قوله : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّوْمَا تَعَبُّرُونَ ﴾ [يوسف : ٤٣] .

ويقال : عبرت رؤياه .

وكذلك قوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَآبِظُونَ ﴾ [الشعراء: ٥٥] ، وإنما يقال : غظته لا يقال غظت له .

ومثله كثير ، .

双双双双

المسألة الرابعة

تعدية اللازم بنزع الخافض (١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى _ عن التعدية والنصب بإسقاط الخافض _ (٢):

« ليس هو أصلاً فيعتبر به ، لكن قد تنزع حروف الجر في مواضع مسموعة فيتعدى الفعل بنفسه ، و إن كان مقيساً في بعض الصور » .

(۱) سبق أن ذكرت أن و الفعل اللازم ، هو ما لا يحتاج إلى مفعول ، أو ما يتعدى إلى مفعوله بحرف خفض ، وقد اختلف النحاة في مسألة نزع الخافض ونصب المفعول بالفعل اللازم على قولين : القول الأول _ وهو اختيار الشيخ كما في هذه المسألة _ : وهو جواز ذلك في مواضع مسموعة كقول الشاعر :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي إذا حرام والاصل و تمرون بالديار و فحذف الجار ونصب ما كان مجروراً ، ويقتصر في هذا على السماع ولا يقاس عليه ، إلا أنه مقيس في حالة كون المجرور مصدر منسبك من و أنّ و و أنّ و و معموليهما إذا أمن اللبس ، وذلك نحو قولك و عجبت من أنك قائم و فيجوز أن تقول و عجبت أنك قائم ، فإن حصل لبس امتنع كقولك و رغبت في أن تقوم و فلا يجوز حذف و في و لاحتمال أن يكون المحذوف و عن و و والمعنيان متضادان _ .

والقول الثاني : وهو للأخفش الصغير : فإنه ذهب إلى جواز الحذف مطلقاً قياساً على المسموع ، بشرط أمن اللبس _ . وسبق التمثيل على المثال الملبس _ .

وانظر للاستزاده (المغني ٤ ٢/٥٢٥ ، (شرح ابن عقيل ١ /٥٥٥ ، (شرح الأشموني ١ /٩٤١ . (٢) (مجموع الفتاوى ١ ٣٩/١٦ .

المسألة الخامسة

التعدية بالتضمين ، وتضعيف قول الكوفيين في اشتراك الحروف وتناوبها(ا)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« والعرب تضمّن الفعل معنى الفعل وتعديه تعديته ، ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض كما يقولون في :

١ _ قوله : ﴿ قَالَ لَقَدُ ظَلَمَكَ بِسُوَّالِ نَعْجَلِكَ إِلَى نِعَاجِهِ ۗ ﴾ [ص : ٢٤] أي : مع نعاجه .

٢ ــ و ﴿ مَنْ أَنصَكَارِئَ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران : ٥٢] أى : مع الله .
 ونحو ذلك .

والتحقيق :

ما قاله نحاة البصرة من التضمين ، فسؤال النعجة يتضمن « جمعها وضمها إلى نعاجه » وكذلك قوله : ﴿ وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ [الإسراء : ٧٣] ضمن معنى « يزيغونك ويصدونك »

⁽۱) التضمين هنا يقصد به: ضم معنى لفظ معروف إلى آخر مع بقاء معنى اللفظ الأول ، وقد قال ابن هشام في و المغني ٤ / ٥ / ٥ - في باب الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر وهي سبعة: و السادس: التضمين ، فلذلك عدي رحب وطلع إلى مفعول لما تضمنا معنى وسع وبلغ . . . ٤ . وانظر للاستزادة: و الأشباه والنظائر في النحو ٤ / ١٣٣/١ _ ١٣٣/١ ، و شرح الأشموني ٤ / ٤٤٩ . (٢) و مجموع الفتاوى ٣٤٢/١٣ .

وكذلك قوله ﴿ وَيَصَرِّنَكُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواً بِثَايَنتِنَاً ﴾ [الأنبياء: ٧٧] ضمن معنى « نجيناه وخلصناه » . وكذلك قوله : ﴿ عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ ﴾ [الإنسان : ٦] ضمن « يروى بها » ونظائره كثيرة » . وقال أيضاً (١) :

(إن (التضمين) المعروف في اللغة إنما هو : ضم معنى لفظ معروف إلى آخر مع بقاء معنى اللفظ الأول : كما في قوله : ﴿ وَاَحْدَرُهُمْ أَنَ يَقْدِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللّهُ إِلَيْكً ﴾ [المائدة : ٤٩] فإنه ضمّن معنى الإذاعة فعدى بحرف الغاية (عن) مع أنه فتنة

وكذلك قوله: ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُوَّالِ نَجْمَلِكَ إِلَى نِعَاجِهِمْ ﴾ [ص: ٢٤] فإنه ضمّن معنى الضم والجمع فعدي بحرف الغاية مع أن معنى السؤال موجود. وكذلك قوله ﴿ وَنَصَرْنَهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا بِاللَّانِيَا ﴾ [الأنبياء: ٧٧] ضمّنه معنى نجيناه مع بقاء معنى النصر.

وقوله ﴿ عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [الإنسان : ٦] ضمّن معنى يروىٰ فعدي بحرف « الباء » مع بقاء معنى الشرب » .
وقال أيضاً (٢):

« ليس في القرآن لفظ إلا مقرون بما يبين به المراد ، ومن غلط في فهم

⁽١) الرد على البكري ٨٣/١ .

⁽۲) و مجموع الفتاوى ، ۲۰ / ۲۷٤ .

القرآن فمن قصوره أو تقصيره:

فإذا قال القائل : 0 يشرب بها 0 أن 0 الباء 0 زائدة ، كان من قبله علمه (۱) ، فإن الشارب قد يشرب ولا يروى .

فإذا قيل ، ﴿ يَشْرَبُ منها ﴾ [الإنسان: ٦] لم يدل على الري ، وإذا ضمن معنى الري فقيل ، ﴿ يَشْرَبُ بِهَا ﴾ كان دليلا على الشرب الذي يحصل به الري ، وهذا شرب خاص دل عليه لفظ الباء » وقال أيضاً (٢) :

« وباب تضمين الفعل معنى فعل آخر حتى يتعدى بتعديته .

كقوله : ﴿ قَالَ لَقَدَّ ظَلَمَكَ بِسُوَّالِ نَجْمِئِكَ إِلَى نِعَاجِهِ ۚ ﴾ [ص : ٢٤] . وقوله ﴿ وَنَصَرْنَهُ مِنَ ٱلْفَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا بِعَايَنتِنَا ۚ ﴾ [الأنبياء : ٧٧] . وقوله : ﴿ وَاَحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [المائدة : ٤٩] وأمثال ذلك كثير في القرآن .

وهو يغني عند البصريين من النحاة عما يتكلفه الكوفيون من دعوى الاشتراك في الحروف » .

双双双双

⁽١) كذا في الفتاوى ، ولعل الصواب : قِبل علمه .

⁽۲) ، مجموع الفتارى ، ۱۲۳/۲۱ .

المسألة السادسة

التنازع في العمل(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« وقوله : ﴿ قَابُهِمًا بِٱلْقِسْطِ ﴾ [آل عمران : ١٨] :

يجوز أن يعمل فيه كلا العاملين على مذهب الكوفيين في أن المعمول الواحد يعمل فيه عاملان .

كما قالوا في قوله : ﴿ هَأَوْمُ ٱقْرَءُواْ كِنَابِيةٌ ﴾ [الحاقة : ١٩] .

و ﴿ ءَاتُونِيَّ أُفْرِغُ عَلَيْهِ قِطْ رَا ﴾ [الكهف : ٩٦] .

و ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلنِّمَالِ فَعِيدٌ ﴾ [ق : ١٧] ، و نحو ذلك .

⁽۱) التنازع في العمل هو وأن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمول أو أكثر ويكون كل من المتقدم طالباً لذلك المتأخر ، وذلك نحو قولك وضربت وأكرمت زيداً ، فد زيداً ، معمول تنازعه الفعلان السابقان وضربت ، و و أكرمت ، وقد اختلف البصريون والكوفيون في أي العاملين أولى :

فذهب البصريون إلى أن الأولى بالعمل هو الثاني ، وذهب الكوفيون إلى أن الأولى الأول ، وقد قال الفراء : إن العاملين إذا اتفقا في طلب المرفوع فالعمل لهما جميعاً .

وانظر للاستزادة : • الإنصاف ٤ ٨٣/١ ـ ٩٦ ، • شرح ابن الناظم ٤ ص ٢٥٦ ، • شرح الأشموني ٤ ١/٥٥٤ وما بعدها .

وقد ذكر الشيخ رحمه الله تعالى هنا أن الكوفيين يرون أن كلا العاملين عملا في المعمول الواحد ، وأن البصريين يرون أن العامل أحدهما ويستحسنون أن يكون العامل هو الثاني ، ورجح قول الكوفيين .

⁽۲) و مجموع الفتاوی ، ۱۷٥/۱٤ .

وسيبويه و أصحابه يجعلون لكل عامل معمولاً ، ويقولون : حذف معمول أحدهما لدلالة الآخر عليه .

وقول الكوفيين أرجح كما قد بسطته في غير هذا الموضع » . وقال أيضاً (١) :

« ثم قال سبحانه في تمام خبر المنافقين : ﴿ كَالَّذِينَ مِن قَبَلِكُمْ صَالَوْ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَمُ مُ اللهُ وَأَوْلَكُ اللهِ [التوبة : ٢٩] : وهذه (الكاف) :

قد قيل: إنها رفع خبر مبتدأ محذوف تقديره: «أنتم كالذين من قبلكم ». وقيل: إنها نصب بفعل محذوف تقديره: « فعلتم كالذين من قبلكم » كما قال النمر بن تولب $(^{\Upsilon})$:

كاليوم مطلوباً ولا [طلباً] (٣) . أي : لم أر كاليوم .

حلت تماضر بعدنا رببا فالغمر فالمؤين فالشُعبا وانظر 1 المفصل 1 ص ٥ ٩ . ٧٤ .

⁽١) اقتضاء الصراط ١٠١١ .

⁽٢) هو : النمر بن تولب بن زهير العكلي (ت ١٤ تقريباً) شاعر مخضرم ، عاش طويلاً ، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم (الأعلام) ٤٨/٨ .

⁽٣) في ٥ الاقتضاء ﴾ : طالباً ، وهو تصحيف من الناسخ أو الطابع والصواب ٥ طلباً ﴾ ، والبيت ذكره الشيخ أنه لنمر بن تولب والناس يجعلونه لأوس بن حجر ، وأول البيت : ٥ حتى إذا الكلاب قال لها ﴾ ، وأول القصيدة كما في ديوان أوس :

والتشبيه على هذين القولين في أعمال الذين من قبل ، وقيل : إن التشبيه في العذاب ، ثم قيل :

1_ العامل محذوف أي : « لعنهم وعذبهم كما لعن الذين من قبلكم » .

Y_ وقيل : _ وهو أجود _ بل العامل ما تقدم ، أي : « وعد الله المنافقين كوعد الذين من قبلكم ولعنهم كلعن الذين من قبلكم ولهم عذاب مقيم كالذين من قبلكم » فمحلها نصب ، ويجوز أن يكون رفعاً ، أي : « عذاب كعذاب الذين من قبلكم » .

وحقيقة الأمر على هذا القول أن « الكاف » تنازعها عاملان : ناصبان أو ناصب ورافع ، من جنس قولهم : « أكرمت وأكرمني زيد » والنحويون لهم فيما إذا لم يختلف العامل كقولك : « أكرمت وأعطيت زيداً » قولان :

أحدهما: وهو قول سيبويه وأصحابه: أن العامل في الاسم هو أحدهما وأن الآخر حذف معموله ، لأنه لا يرى اجتماع عاملين على معمول واحد . والثاني : قول الفراء وغيره من الكوفيين : أن الفعلين عملا في هذا الاسم وهو يرى أن العاملين يعملان في المعمول الواحد . وعلى هذا اختلافهم في نحو قوله : ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ فَعِيدٌ ﴾ [ق: ١٧] وأمثاله :

فعلى قول الأولين: يكون التقدير: « وعد الله المنافقين النار كوعد الذين من قبلكم ، أو كعذاب الذين من

قبلكم » ثم حذف اثنان من هذه المعمولات لدلالة الآخر عليهما وهم يستحسنون حذف الأولين .

وعلى القول الثاني: يمكن أن يقال: « الكاف » المذكورة بعينها هي المتعلقة بقوله: « وعد » ، وبقوله: « لعن » ، وبقوله: « ولهم عذاب مقيم » ؛ لأن « الكاف » لا يظهر فيها إعراب وهذا على القول بأن عمل الثلاثة النصب ظاهر .

وإذا قيل: إن الثالث يعمل الرفع فوجهه: أن العمل واحد في اللفظ، إذ التعلق تعلق معنوي لا لفظي، وإذا عرفت أن من الناس من يجعل التشبيه في العمل، ومنهم من يجعل التشبيه في العذاب، فالقولان متلازمان، إذ المشابهة في الموجب تقتضي المشابهة في الموجب وبالعكس، فلا خلاف معنوي بين القولين.

وكذلك ما ذكرناه من اختلاف النحويين في وجوب الحذف وعدمه إنما هو اختلاف في تعليلات ومآخذ لا تقتضي اختلافاً لا في إعراب ولا في معنى :

فإذن الأحسن أن تتعلق « الكاف » بمجموع ما تقدم من العمل والجزاء فيكون التشبيه فيهما لفظياً ، وعلى القولين الأولين يكون قد دل على أحدهما لفظاً ، ودل على الآخر لزوماً .

وإن سلكت طريقة « الكوفيين » على هذا كان أبلغ وأحسن ، فإن لفظ

الآية يكون قد دل على المشابهة في الأمرين من غير حذف وإلا فيضمر: «حالكم كحال الذين من قبلكم »ونحو ذلك ، وهو قول من قدره: «أنتم كالذين من قبلكم » ولا يسع هذا المكان بسطاً أكثر من هذا فإن الغرض متعلق بغيره » .

双双双双

الفصلالسكادس

الفضـــلات

المسألة الأولى : أصل الاشتقاق ومعناه

المسألة الثانية : الفصل بين المستثنى والمستثنى منه

المسألة الثالثة : الاستثناء المنقطع والمفرّغ

المسألة الرابعة : إعراب ، جاء القوم ما خلا زيداً ،

المسألة الخامسة : الحال

المسألة السادسة : التمييز بالمعرفة



المسألة الأولى

اصل الاشتقاق ومعناه^(۱)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« ومما ينبغي أن يعرف في باب الاشتقاق :

أنه إذا قيل : هذا مشتق من هذا فله معنيان :

أحدهما : أن بين القولين تناسباً في اللفظ والمعنى ، سواء كان أهل اللغة

(١) الاشتقاق هو : نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ، ومغايرتهما في الصيغة ، نحو اشتقاق كلمة « كاتب » من « كَتَبَ » . وهو أنواع :

١ – الاشتقاق الأصغر و ويقال الصغير ، والعام ٤ : وهو نزع لفظ من آخر بشرط اشتراكهما في المعنى والأحرف وترتيبها ، كاشتقاق و ضارب ٤ من و الضرب ٤ ، وهو الذي ينصرف إليه اسم الاشتقاق عند الإطلاق .

٢ ... الاشتقاق الأوسط و ويقال الكبير : وهو أن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى
 دون ترتيب الأحرف ، نحو و جذب وجبذ ، يأس وأيس .

٣ ــ الاشتقاق الأكبر: وهو إقامة حرف مكان آخر في الكلمة ، أو اتفاق الكلمتين في بعض الحروف دون بعض ، نحو ٩ طنّ و دنّ ، نعق و نهق ٤ .

انظر ؛ موسوعة النحو والصرف والإعراب ، ص ٨٩ .

وقد اختلف في أصل الاشتقاق :

فذهب الكوفيون إلى أن الأصل هو و الفعل ، وأن و المصدر ، مشتق منه .

وذهب البصريون إلى العكس ، فجعلوا الأصل هو ﴿ المصدر ﴾ ، و ﴿ الفعل ﴾ مشتق منه .

ولكلِّ أدلة على قوله ، وانظر للاستزادة : ﴿ مسائل خلافية في النحو ﴾ ص ٧٣ ، ﴿ الإنصاف ﴾ ١/

٢٣٥ _ ٢٤٣ ، حاشية و أوضح المسالك ، ٢٠٨/١ _ ٢١٢ وقد ذكر أربعة مذاهب في ذلك .

وقد حرّر الشيخ رحمه الله القول في هذه المسألة تحريراً جميلاً ، وصوّب كلا القولين من وجه .

(٢) و مجموع الفتاوى ، ٢٣١/١٧ .

تكلموا بهذا بعد هذا ، أو بهذا بعد هذا ، وعلى هذا فكل من القولين مشتق من الآخر ، فإن المقصود أنه مناسب له لفظاً ومعنى ، كما يقال : « هذا الماء من هذا الماء ، وهذا الكلام من هذا الكلام » .

وعلى هذا: فإذا قيل: إن الفعل مشتق من المصدر ، أو المصدر مشتق من الفعل كان كلا القولين صحيحاً وهذا هو الاشتقاق الذي يقوم عليه دليل التصريف . وأما المعنى الثاني في الاشتقاق : وهو أن يكون أحدهما أصلاً للآخر : الله في الأناني به أن أحدهما تكلم به قبل الآخر : لم يقم على هذا دليل في أكثر المواضع .

٢ ـ وإن عنى به أن أحدهما متقدم على الآخر في العقل لكون هذا
 مفرداً وهذا مركباً: فالفعل مشتق من المصدر.

والاشتقاق الأصغر: اتفاق القولين في الحروف وترتيبها.

والأوسط: اتفاقهما في الحروف لا في الترتيب.

والأكبر: اتفاقهما في أعيان بعض الحروف وفي الجنس لا في الباقي كاتفاقهما في كونهما من حروف الحلق إذا قيل: «حزّر، وعزّر وأزّر» فإن الجميع فيه معنى القوة والشدة، وقد اشتركت مع الراء والزاي والحاء (۱) في أن الثلاثة حروف حلقية ».

⁽١) كذا هنا ، والحروف الحلقية في هذه الكلمات هي \$ الحاء ، و \$ العين ، و \$ الهمزة ، ـ كما سيأتي من كلام الشيخ نفسه ـ فلعل ما حصل هنا سهو من الناسخ والله تعالى أعلم .

وقال أيضاً (١) :

« كثير من الناس بل أكثر المحققين من علماء العربية والبيان يثبتون المناسبة بين الألفاظ والمعاني ويقسمون الاشتقاق إلى ثلاثة أنواع:

الاشتقاق الأصغر: وهو اتفاق اللفظين في الحروف والترتيب ، مثل: علم وعالم وعليم .

والثاني الاشتقاق الأوسط: وهو اتفاقهما في الحروف دون الترتيب مثل: سمي ووسم، وقول الكوفيين: إن « الاسم » مشتق من « السمة » صحيح إذا أريد به هذا الاشتقاق، وإذا أريد به الاتفاق في الحروف وترتيبها فالصحيح مذهب البصريين أنه مشتق من « السمو » ، فإنه يقال في الفعل: سماه ولا يقال وسمه ، ويقال في التصغير: سمّي ولا يقال وسيم ، ويقال أوسام (٢) .

وأما الاشتقاق الثالث: فاتفاقهما في بعض الحروف دون بعض ، لكن أخص من ذلك أن يتفقا في جنس الباقي ، مثل أن يكون حروف حلق كما يقال « حزّر وعزّر وآزر » فالمادة تقتضي القوة ، والحاء والعين والهمزة جنسها واحد ولكن باعتبار كونها من حروف الحلق ، ومنه المعاقبة بين الحروف المعتل والمضعف ، كما يقال : « تقضى البازي وتقضض » ، ومنه الحروف المعتل والمضعف ، كما يقال : « تقضى البازي وتقضض » ، ومنه

⁽۱) ۵ مجموع الفتاوی ۲۰ /۲۱۸ .

⁽٢) وقد سبق ذكر هذه المسألة بالتفصيل في المسألة الثامنة من الفصل الأول .

يقال: السرّيّة مشتق من السرّ وهو النكاح، ومنه قول أبى جعفر الباقر (١) : « العامة مشتقة من العمى » ، ومنه قولهم : الضمان مشتق من ضم إحدى الذمتين إلى الأخرى .

وإذا قيل هذا اللفظ مشتق من هذا ، فهذا يراد به شيئان :

أحدهما: أن يكون بينهما مناسبة في اللفظ والمعنى من غير اعتبار كون أحدهما أصلاً والآخر فرعاً ، فيكون الاشتقاق من جنس آخر بين اللفظين . ويراد بالاشتقاق : أن يكون أحدهما مقدماً على الآخر أصلاً له ، كما يكون الأب أصلاً لولده .

وعلى الأول: فإذا قيل: الفعل مشتق من المصدر، أو المصدر مشتق من الفعل فكلا القولين _ قول البصريين والكوفيين _ صحيح.

وأما على الثاني :

١ _ فإذا أريد الترتيب العقلي : فقول البصريين أصح ، فإن المصدر إنما يدل على الحدث والزمان .

Y = 0 الترتيب الوجودي = وهو تقدم وجود أحدهما على الآخر = : فهذا لا ينضبط فقد يكونون تكلموا بالفعل قبل المصدر ، وقد يكونون تكلموا بالمصدر قبل الفعل :

⁽١) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي \$ ٥٧ – ١١٤ ، كان ناسكاً عابداً ، توفي بالحميمة ودفن بالمدينة \$ الأعلام ، ٢٧١/٦ .

وقد تكلموا بأفعال لا مصادر لها مثل: « بد » .
وبمصادر لا أفعال لها مثل: « ويح » و « ويل » .
وقد يغلب عليهم استعمال « فعل » و « مصدر فعل آخر » :
كما في « الحب » ، فإن فعله المشهور هو الرباعي يقال : أحبّ يحبّ :
ومصدره المشهور هو : « الحبّ » دون « الإحباب » .
وفى اسم الفاعل قالوا : « مُحِبّ » ولم يقولوا : « حابّ » .
وفى المفعول قالوا : « محبوب » ولم يقولوا : « مُحَبّ » إلا في الفاعل .
وكان القياس أن يقال : أحبه إحبابا ، كما يقال : أعلمه إعلاما .
وهذا أيضاً له أسباب يعرفها النحاة وأهل التصريف ، إما كثرة الاستعمال وإما نقل بعض الألفاظ ، وإما غير ذلك كما يعرف ذلك أهل النحو

المسألة الثانية

الفصل بين الستثنى والستثنى منه

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« فإنه لو قال : قاتل أهل الكتاب وعادهم وأبغضهم إلا أن يعطوا الجزية كان الاستثناء عائداً إلى الجملة الأولى فقط ، وقد قال سبحانه : ﴿ لَا يَتَخِذِ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلُ ذَالِكَ فَلَيْسَ يَتَخِذِ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلُ ذَالِكَ فَلَيْسَ مِن اللّهِ فِي شَيْءٍ إِلّا أَن تَكَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَلَقً ﴾ [آل عمران : ٢٨] ، وهذا الاستثناء في الظاهر عائد إلى الجملة الأولى ، وقال سبحانه :

﴿ بَرَآءَ أُ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ إِلَى الَّذِينَ عَلَهَدَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * فَسِيحُواْ فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾ [التوبة: ١، ٢] إلى قوله ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَلَهَدَّ مَن الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظُلِهِرُواْ عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُواْ إِلَيْهِمْ مِن اللهِ مِن اللهِ مِن أول عَلَيْكُمْ إِلَى مُدَّتِهِم فَي التوبة: ٤] وليس هذا مستثنى مما يليه بل من أول الكلام.

وقد قال جماعة من أهل العلم في قوله : ﴿ لَأَتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيَطَانَ إِلَا قَلِيلًا ﴾ والنساء: ٨٣] ، أن ﴿ قَلِيلًا ﴾ عائد إلى قوله : ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ قَلِيلًا ﴾ والنساء: ٨٣] ، أن ﴿ قَلِيلًا ﴾ عائد إلى قوله الاستثناء عائد أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ ، إلا قليلاً ، وهذا الاستثناء عائد

⁽۱) و مجموع الفتاوى و ۳۱ / ۱۹۲ .

إلى جملة بينها وبين الاستثناء جمل أخرى .

والمقدم في القرآن والمؤخر باب من العلم ، وقد صنف فيه العلماء منهم الإمام أحمد وغيره ، وهو متضمن هذا وشبهه أن يكون الاستثناء مؤخراً في اللفظ مقدماً في النية ، ثم التقديم والتأخير في لغة العرب ، والفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة معترضة وبين غيرهما ، لا ينكره إلا من لم يعرف اللغة :

وقد قال سبحانه : ﴿ وَقَالَت ظَايَهَ أَهُ مِنْ أَهُلِ ٱلْكِتَكِ مَامِنُواْ بِالَّذِى الْمَالُ الْكِتَكِ مَامِنُواْ بِالَّذِى أَنْزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ مَامَنُوا وَجَهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُواْ مَاخِرُهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ * وَلَا تُؤْمِنُواْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَى أَحَدُ مِثْلَ مَثْلَ أَنْ يُوثَى أَحَدُ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ ﴾ [آل عمران : ٧٧ ، ٧٧] .

فقوله: ﴿ أَن يُؤَيِّ ﴾ من تمام قول أهل الكتاب أي « كراهة أن يؤتى » فهو مفعول « تؤمنوا » وقد فصل بينهما بقوله : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى اللّهِ ﴾ وهي جملة أجنبية ليست من كلام أهل الكتاب ، فأيما أبلغ الفصل بين الفعل والمفعول ، أو بين المستثنى والمستثنى منه ؟! .

وإذا لم يكن عود الاستثناء إلى الأخيرة مقطوعاً به لم يجب عود الاستثناء إليها بل ربما كان في سياقه ما يقتضى أن عوده إلى الأولى أوكد ومسألتنا من هذا الباب كما تقدم » .

المسألة الثالثة

الاستثناء المنقطع والمفرّع^(۱)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« المنقطع : لا يكون في الموجب ، و لو جاز هذا لجاز لكل أحد أن يدعى في أي استثناء شاء أنه منقطع ، و أيضاً فالمنقطع لا يكون الثاني منه بعض الأول » .

وقال أيضاً (٣):

« فالاستثناء المنقطع : إنما يكون فيما كان نظير المذكور و شبيهاً له من بعض الوجوه ، فهو من جنسه الذي لم يذكر في اللفظ ليس من جنس

⁽١) المستثنى إما أن يكون بعضاً مما قبله أو لا يكون :

فالأول : يسمى الاستثناء المتصل كقولك و قام القوم إلا زيداً ٥ .

والثاني : يسمى الاستثناء المنقطع كقولك : قام القوم إلا حماراً ؛ .

فإن كان الاستثناء غير منفي بأحد أدوات النفي وشبهها فهو الموجب كقولك • قام القوم إلا زيداً ، فإن كان منفياً فهو • غير الموجب ، كقولك • ما قام القوم إلا زيداً أو زيدٌ ، .

فإن كان المستثنى منه مذكوراً فهو « الاستثناء التام » كقولك « قام القوم إلا زيداً » ، فإن كان المستثنى منه محذوفاً فهو الاستثناء المفرّغ كقولك « ما قام إلا زيد » ولا يكون إلا منفياً .

وانظر للاستزادة : ﴿ أُوضِع المسالك ﴾ ٢٥٣/٢ وما بعدها ، ﴿ شرح الأشموني ، ١٣/١٠ وما بعده .

⁽۲) ؛ مجموع الفتاوى ، ۲۸۰/۱٦ .

⁽٣) و مجموع الفتاوى ٤ ٤١/١٧ .

المذكور ، ولهذا لايصلح المنقطع [حتى](١) يصلح الاستثناء المفرغ وذلك : كقوله : ﴿ لَا يَدُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ ﴾ [الدخان : ٥٦] . ثم قال : ﴿ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَى ﴾ فهذا ﴿ منقطع ﴾ ، لأنه يحسن أن يقال : ﴿ لا يذوقون إلا الموتة الأولى » .

و كذلك قوله تعالى : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمُوالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَطِلِّ إِلَّا أَنْ لَكُم بَيْنَكُم بَالْبَطِلِّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ يَجَدَرَةً عَن تَرَاضِ مِنكُمُ ﴾ [النساء: ٢٩].

لأنه يحسن أن يقال: « لا تأكلوا أموالكم بينكم إلا أن تكون تجارة » . و قوله: ﴿ مَا لَمُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱنِّبَاعَ ٱلظَّرِّ ﴾ [النساء: ١٥٧] يصلح أن يقال: « و ما لهم إلا اتباع الظن » » .

وقال أيضاً^(٢) :

« والمفرغ : يكون في غير الموجب لفظاً أو معنى $^{(7)}$.

⁽۱) في الفتاوى 1 حيث ٥ وهو تحريف قطعاً ، لأن المعنى يتغير ، فمراد الشيخ رحمه الله تعالى أن يثبت أن الاستثناء المنقطع لا يصلح إلا إذا صلح الاستثناء المفرغ ــ كما بينه في الأمثلة ــ ، وكلمة 1 حيث 1 عكست المعنى تماماً .

⁽۲) و مجموع الفتاوى ، ۱/۱۸ه .

⁽٣) الاستثناء المفرّغ لا يكون إلا في غير الموجب _ كما سبق _ ، وقد قسم الشيخ هنا ؛ غير الموجب ، إلى قسمين :

الأول: غير الموجب لفظاً ، وذلك نحو المنفي بأدوات النفي المعروفة كقولك و ما قام إلا زيدً » . الثاني : غير الموجب معنى ، ودلك أن يكون الاستثناء مثبتاً لا منفياً ، ولكنه في معنى المنفي ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الْحَنْشِيمِينَ ﴾ فالمعنى و إنها لاتسهل إلا على الخاشعين » . وانظر و المغنى » ٢٧٦/٢ .

المسألة الرابعة

إعراب جاء القوم ما خلا زيداً(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« إن القائل إذا قال : « جاء القوم ما خلا زيداً » :

فإن « خلا » هنا : فعل ناقص من أخوات كان .

و « زيداً » : منصوب به ، وفيه ضمير مرفوع ، وذلك الضمير عائد على « ما » أخت « الذي » وهي « الموصولة » ، وهذه الجملة صلة « ما » . وكان تقدير الكلام : « قام القوم الذين هم خلا زيداً » .

لكن « ما » بحتمل الواحد والاثنين والجميع ، والضمير يعود إلى لفظها أكثر من معناها ، فقوله : « رأيت ما رأيته من الرجال » أحسن من قولك :

(١) ؛ خلا ۽ لها حالتان :

١ _ أن تكون مسبوقة بـ ما ، المصدرية ، فعندها يجوز فيها أن تكون حرف جر فتجر الاسم بعدها ، ويجوز أن تكون فعلاً وتنصب ما بعدها .

٢ _ أن تكون مسبوقة بـ غيره ما ، المصدرية ، فعندها يتعين نصب ما بعدها ، وتكون فعلاً .
 انظر و أوضح المسالك ، ٢٨٥/٢ ، و شرح الأشموني ، ٢٤/١ .

وقد ذكر شيخ الإسلام هنا أمرين لم أرهما لأحدٍ من النحاة _ بعد البحث والسؤال _ :

الأول : أنه جعل (ما) السابقة لخلا (موصولة) ، والنحاة يجعلونها (مصدرية) ، وبعض النحاة يجيز أن تكون (زائدة) .

الثاني : أنه جعل و خلا ، من أخوات و كان ، . والله تعالى أعلم .

⁽٢) و مجموع الفتاري ، ٢٦/٢ .

« ما رأيتهم من الرجال » وباب ﴿ وَمِنْهُم مَن يَسْتَمِعُ إِلَيْكُ ﴾ [الأنعام : ٢٥] أكثر وأفصح من قوله : ﴿ مَن يَسْتَمِعُونَ ﴾ [يونس : ٤٢] ، ولهذا قوي فصار « ما خلا زيداً » يقوم مقام « الذي خلا » ، و « الذين خلوا » و « اللاتى خلون » ونحو ذلك ، تقول : « قامت النسوة ما خلا هنداً » » .

المسألة الخامسة

الحال

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« فقوله : ﴿ نَعَبُدُ إِلَىٰهَكَ ﴾ ﴿ إِلَهَا وَلِحِدًا ﴾ :

إذا قيل : إنه منصوب على الحال ، فإما أن يكون حالاً من الفاعل العابد أومن المفعول المعبود .

فالأول : نعبده في حال كوننا مخلصين لا نعبد إلا إياه .

والثاني : نعبده في الحال اللازمة له و هو أنه إله واحد ، فنعبده مخلصين معترفين له بأنه الإله وحده دون ما سواه .

فإن كان التقدير هذا الثاني امتنع أن يكون المشرك عابداً له ، فإنه لا يعبده في هذه الحال و هو سبحانه ليست له حال أخرى نعبده فيها .

و إن كان التقدير الأول فقد يمكن أن نعبده في حال أخرى نتخذ معه آلهة أخرى في أنفسنا لكن قوله: ﴿ إِلَهَا وَبِحِدًا ﴾ دليل على أنها حال من المعبود ، بخلاف ما إذا قيل: « نعبده مخلصين له الدين » فإن هذه حال من الفاعل .

ولهذا يأتي هذا في القرآن كثيراً كقوله : ﴿ فَأَعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ

⁽۱) و مجموع الفتاوى ، ۱٦ / ۷۷۵ .

ٱلدِّينَ ﴾ [الزمر : ٢] .

وقوله : ﴿ قُلِ ٱللَّهَ أَعَبُدُ مُخْلِصًا لَكُمْ دِبِنِي ﴾ [الزمر: ١٤] فهذا حال من الفاعل ، فإنه يكون تارة مخلصاً وتارة مشركاً ، و أما الرب تعالى فإنه لا يكون إلا إلهاً واحداً .

و الحال و إن كانت صفة للمفعول فهي أيضاً حال للفاعل ، فإنهم قالوا نعبده في هذه الحال فلزم أن عبادتهم له ليست في غير هذا الحال و بين أن قوله : ﴿ نَعْبُدُ إِلَاهَكَ وَإِلَاهَ ءَابَآبِكَ ﴾ ﴿ إِلَهًا وَنِحِدًا ﴾ هي حال متعلقة بالفاعل و المفعول جميعاً ، بالعابد و المعبود ، فإن العامل فيها المتعلق بها العبادة و هي فعل العابد و الذي يقال له المفعول في العربية هو المعبود .

كما قيل في الجملة ﴿ وَنَحْنُ لَهُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة : ١٣٣] :

١ _ قيل : هي ٥ واو العطف ٥ .

٢ ـ. وقيل: « واو الحال » أي: نعبده في هذه الحال ، قالوا: و هي حال من فاعل ﴿ نَعْبُدُ ﴾ أو مفعوله لرجوع الهاء إليه في ﴿ لَمُ ﴾ .
 و هذا الترديد غلط ، إذ هي حال منهما جميعاً ، فإنهم إذا عبدوه و هم مسلمون فهم مسلمون حال كونهم عابدين و حال كونه معبودا ، إذ كونهم عابدين و حال كونه معبودا الآخر كونهم عابدين و كونه معبودا ليس مختصاً بمقارنة أحدهما دون الآخر فالظرف والحال هنا كلمة و ليست مفرداً ، و لهذا اشتبه عليهم فإن المفرد لا يمكن أن يكون في اللفظ صفة لهذا و هذا :

فإذا قلت : « ضربت زيداً قاعداً » فالقعود حال للفاعل أو المفعول . و إذا قلت : « ضربته و الناس قعود » فليس هذه الحال من أحدهما دون الآخر ، بل هي مقارنة للضرب المتعلق بها ، كأنه قال : « ضربته في زمان قعود الناس » فهو ظرف للفعل المتعلق بالفاعل و المفعول ، بخلاف ما إذا قلت : « ضربته في حال قعودي أو قعوده » فهذا يختلف .

و الآية فيها ﴿ إِلَهَا وَنِحِدًا ﴾ فهذه حال من المعبود بلا ريب ، فلزم أنهم إنما عبدوه في حال كونه إلهاً واحداً و هذه لازمة له .

و إذا قيل: المراد في حال كونه معبوداً واحداً لا نتخذ معه معبوداً آخر فهذه حال ليست لازمة لكنه صفة للعابدين لا له قيل هذا ليس فيه مدح له ولا وصف له بأنه يستحق الإلهية لكن فيها و صفهم فقط » .

日 日 日 日

المسألة السادسة

التمييز بالعرفة(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

﴿ فَالْأَسْبِهِ _ وَاللَّهِ أَعْلَمْ _ أَنْ يَكُونَ قُولُهُ : ﴿ يَّغُتَانُونَ اللَّهِ مَنْ سَفِهُ اللَّهُ مَنْ سَفِهُ وَلَّهُ : ﴿ إِلَّا مَنْ سَفِهُ لَفُسَكُمْ ﴾ [البقرة : ١٣٠] .

و « البصريون » يقولون في مثل هذا : إنه منصوب على أنه « مفعول له » ويخرجون قوله : « سفه » عن معناه في اللغة ، فإنه « فعل لازم » فيحتاجون أن ينقلوه من اللزوم إلى التعدية بلا حجة .

وأما « الكوفيون » كالفراء و غيره ومن تبعهم فعندهم : أن هذا منصوب على « التمييز » و عندهم أن « المميز » قد يكون معرفة كما يكون نكرة وذكروا لذلك شواهد كثيرة من كلام العرب مثل قولهم :

⁽۱) يعرف النحاة من الذين يذهبون مذهب البصريين التمييز بأنه و اسم نكرة متضمن معنى و من ، مبين ما قبله من إجمال ، وذلك نحو و طاب زيد نفساً ، وعندي شبر أرضاً ، ولأن أكثر كتب النحو المشهورة على مذهب البصريين فإنهم ينصون في حد التمييز على أنه و اسم نكرة ، وأما الكوفيون فيجيزون أن يكون المميز معرفة أيضاً _ كما ذكره شيخ الإسلام رحمه الله واختاره . .

وانظر للاستزادة (الإنصاف) ٥/١ ٣١ ، (التبيان في إعراب القرآن) ٦٤/١ .

⁽۲) ، مجموع الفتاوى ، ۱٤ / ۱٤٤ .

« ألم فلان رأسه » و « وجع بطنه » و « رشد أمره » ، وكان الأصل « سفهت نفسه » و « رشد أمره » ، ومنه قولهم : « غبن رأيه » و « بطرت نفسه » .

فقوله تعالى : ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [القصص : ٥٨] من هذا الباب ، فالمعيشة نفسها بطرت ، فلما كان الفعل نصبه على « التمييز » ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيكرِهِم بَطَرًا وَرِثَاءَ ٱلنَّاسِ ﴾ [الأنفال : ٤٧] .

فقوله: ﴿ مَن سَفِهَ نَفْسَأُمُ ﴾ [البقرة: ١٣٠] معناه: « إلا من سفهت نفسه » أي: « كانت سفيهة » فلما أضاف الفعل إليه نصبها على « التمييز » كما في قوله: ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مرم: ٤] ونحو ذلك .

وهذا اختيار ابن قتيبة و غيره ، لكن ذاك نكرة و هذا معرفة .
وهذا الذي قاله « الكوفيون » أصح في اللغة و المعنى ، فإن الانسان هو السفيه نفسه ، كما قال تعالى : ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَاءُ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ هو السفيه نفسه ، كما قال تعالى : ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَاءُ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة : ١٤٢] ﴿ وَلَا تُوَتُّوا ٱلسُّفَهَاءَ آمُولَكُم ﴾ [النساء : ٥] فكذلك قوله : ﴿ مَنْ النَّاسِكُم ﴾ [البقرة : ١٨٧] ، أي : « تختان أنفسكم » فالأنفس هي التي اختانت ، كما أنها هي السفيهة و قال : « اختانت » ولم يقل : « خانت » ؛ لأن « الافتعال » فيه زيادة فعل على ما في مجرد الخيانة » .

وقال أيضاً (١) :

لا وقوله : ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِلَةِ إِبْرَهِمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَلَمْ ﴾ [البقرة : ١٣٠] ، يبين أن كل من رغب عنها فقد سفه نفسه ، وفيه من جهة الإعراب والمعنى قولان :

أحدهما : وهو قول الفراء و غيره من نحاة الكوفة واختيار ابن قتيبة وغيره وهو معنى قول أكثر السلف :

أن النفس هي التي سفهت فإن « سفه » : فعل لازم لا يتعدى ، لكن المعنى : إلا من كان سفيها ، فجعل الفعل له ونصب النفس على « التمييز » (٢) لا النكرة كقوله : ﴿ وَاَشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم : ٤] . وأما « الكوفيون » فعرفوا هذا و هذا ، قال الفراء : نصب النفس على التشبيه بالتفسير كما يقال : ضقت بالأمر ذرعا ، معناه : ضاق ذرعى به ومثله : ﴿ وَاَشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم : ٤] ، أي اشتعل الشيب في الرأس ، قال : ومنه قوله : « ألم فلان رأسه » و « وجع بطنه » و « رشد الرأس ، قال : ومنه قوله : « ألم فلان رأسه » و « وجع بطنه » و « رشد

⁽١) و مجموع الفتاوى ، ١٦ / ١٦٥ .

⁽٢) يظهر وجود سقط في هذا الموضع لأمرين :

الأول : عدم ظهور اتصال الكلام في هذا الموضع .

الثاني : قوله بعد هذا و وأما الكوفيون فعرفوا هذا وهذا .

مما يدل على أنه سقط ذكره لمذهب البصريين وعدم تجويزهم أن يأتي التمييز معرفة بل أن يكون نكرة _ كما في الآية _ ، والله تعالى أعلم .

وقال أيضاً^(١) :

« وقوله : ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِلَةِ إِبْرَهِمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَلُم ﴾ [البقرة : ١٣٠] ، يبين أن كل من رغب عنها فقد سفه نفسه ، وفيه من جهة الإعراب والمعنى قولان :

أحدهما : وهو قول الفراء و غيره من نحاة الكوفة واختيار ابن قتيبة وغيره وهو معنى قول أكثر السلف :

أن النفس هي التي سفهت فإن « سفه » : فعل لازم لا يتعدى ، لكن المعنى : إلا من كان سفيها ، فجعل الفعل له ونصب النفس على « التمييز » (٢) لا النكرة كقوله : ﴿ وَاَشْتَعَلَ الرَّاسُ شَيْبًا ﴾ [مرم : ٤] . وأما « الكوفيون » فعرفوا هذا و هذا ، قال الفراء : نصب النفس على التشبيه بالتفسير كما يقال : ضقت بالأمر ذرعا ، معناه : ضاق ذرعى به ومثله : ﴿ وَاَشْتَعَلَ الرَّاسُ شَيْبًا ﴾ [مرم : ٤] ، أي اشتعل الشيب في الرأس ، قال : ومنه قوله : « ألم فلان رأسه » و « وجع بطنه » و « رشد الرأس ، قال : ومنه قوله : « ألم فلان رأسه » و « وجع بطنه » و « رشد

⁽١) و مجموع الفتاوي ، ١٦ / ١٦٥ .

⁽٢) يظهر وجود سقط في هذا الموضع لأمرين :

الأول : عدم ظهور اتصال الكلام في هذا الموضع .

الثاني : قوله بعد هذا 3 وأما الكوفيون فعرفوا هذا وهذا 3 .

مما يدل على أنه سقط ذكره لمذهب البصريين وعدم تجويزهم أن يأتي التمييز معرفة بل أن يكون نكرة _ كما في الآية _ ، والله تعالى أعلم .

أمره » وكان الأصل: « سفهت نفس زيد » و « رشد أمره » فلما حول الفعل إلى زيد انتصب ما بعده على « التمييز » ، فهذه شواهد عرفها الفراء من كلام العرب ، و مثله قوله: « غبن فلان رأيه » و « بطر عيشه » ومثل هذا قوله: ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ [القصص: ٥٠] أي: « بطرت نفس المعيشة » .

و هذا معنى قول يمان بن رباب : « حمق رأيه و نفسه » ، و هو معنى قول ابن السائب : « ضل من قبل نفسه » ، و قول أبى روق : « عجز رأيه عن نفسه » .

و « البصريون » لم يعرفوا ذلك :

١ ـ فمنهم من قال : « جهل نفسه » ، كما قاله ابن كيسان و الزجاج قال : لأن من عبد غير الله فقد جهل نفسه ، لأنه لم يعلم خالقها . وهذا الذي قالوه ضعيف ، فإنه إن قيل : إن المعنى صحيح فهو إنما قال : « سفه » ، و « سفه » : فعل لازم ليس بمتعد ، و « جهل » : فعل متعد وليس في كلام العرب « سفهت كذا » ألبتة بمعنى « جهلته » ، بل قالوا : « سَفُة _ بالضم _ سفاهة : أي : صار سفيها » و « سَفِة _ بالكسر _ : أي : حصل منه سفه » ، كما قالوا في : « فَقُه و فَقِه » . و نقل بعضهم « سفهت الشرب » إذا أكثرت منه ، و هو يوافق ما حكاه و نقل بعضهم « سفهت الشرب » إذا أكثرت منه ، و هو يوافق ما حكاه

الفراء ، أي : صار شربه سفيها ، فسفه شربه لما جاوز الحد .

٢ ـ و قال الأخفش و يونس^(۱): نصب بإسقاط الخافض ، أي: « سفه في نفسه » و قولهم: « بإسقاط الخافض » ليس هو أصلاً فيعتبر به ، ولكن قد تنزع « حروف الجر » في مواضع مسموعة فيتعدى الفعل بنفسه ، و إن كان مقيساً في بعض الصور ، فد « سفه » ليس من هذا ، لا يقال : « سفهت أمر الله و لا دين الإسلام » بمعنى جهلته ، أي : سفهت فيه وإنما يوصف بالسفه و ينصب على التمييز ما خص به » .

« فقد بين سبحانه أنه لا يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه أي : « سفه نفساً » ، أي : كانت نفسه سفيهة جاهلة ، هذا أصح القولين في ذلك ، وهو مذهب « الكوفيين » من النحاة يجوزون أن يكون المنصوب على التمييز معرفة كما يكون نكرة » .

双双双双

⁽١) يونس هو ابن حبيب الضبي مولاهم و ٩٤ ـ ١٨٢ ، من أثمة نحاة البصرة ، له مصنفات في اللغة و الأعلام ، ٢٦١/٨ .

⁽٢) الجواب الصحيح ٢/١٤.



الفصّ لالسّابع

المجرورات والمصدر

المسألة الأولى: تسمية حروف الجر بحروف الصفات

المسألة الثانية: من معانى حرف « من »

المسألة الثالثة : من معانى حرف (الباء »

المسألة الرابعة : من معاني حرف و حتى ، والفرق بينه

وبين د إلى »

المسألة الخامسة : من معانى حرف « اللام »

المسألة السادسة : « لام كي » والفرق بينها وبين « لام العاقبة »

المسألة السابعة : إضافة الموصوف إلى صفته

المسألة الثامنة: اشتقاق و لبيك و

المسألة التاسعة: إعمال المسدر

المسألة العاشرة: التعبير عن الفاعل أو المفعول بالمصدر



المسألة الأولى

تسمية حروف الجر بحروف الصفات

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« إن نحاة الكوفة يسمون « حروف الجر » ونحوها « حروف الصفات » ($^{(Y)}$. . . إذ النحاة إنما سموا « حروف الجر » « حروف الصفات » ؛ لأن الجار والمجرور يصير في المعنى صفة لما تعلق به » .

⁽١) ١ مجموع الفتاوى ، ٣٥ / ٢٦٧ .

⁽٢) ذكر ذلك الكسائي وغيره ، انظر 3 حروف المعاني ٤ /٧٧/ و 3 أدب الكاتب ٤ ص٣٩٢ ، ومن ذلك قول ابن قتيبة رحمه الله في 3 أدب الكاتب ٤ ص ٣٩١ و باب دخول بعض الصفات على بعض ٤ ، وقوله ص ٣٩٢ و باب ما يعدى بحرف صفة ٤ ، وقوله ص ٣٩٤ و باب دخول بعض الصفات مكان بعض ٤ ، وقوله ص ٤١٩ و باب زيادة الصفات ٤ ، وقوله ص ٤١٩ و باب زيادة الصفات ٤ ، وقوله ص ٤١٩ و باب زيادة الصفات ٤ ، وقوله ص ٤١٩ و باب إدخال الصفات وإخراجها ٤ ، ويريد في الجميع ٤ حروف الجر ٤ .

وقد ذُكِر أيضاً أن البصريين يسمون هذه الحروف و حروف الجر ، ويسميها الكوفيون و حروف الحفض ، ، انظر و الأشباه والنظائر في النحو ، ١٠٥/٢ .

المسألة الثانية

من معاني حرف ، من ،(۱)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« وقال تعالى : ﴿ قَائِلُوا ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ
وَلَا يُحْرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ
اَوْتُوا ٱلْكِتَبَ حَتَّى يُعْطُوا ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدِ وَهُمْ صَنْغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩]
و « حرف من » في هذه المواضع : لـ « بيان الجنس » ، فتبين جنس المتقدم وإن كان ما قبلها يدخل في جميع الجنس الذي بعدها ، بخلاف ما إذا كان لـ « لتبعيض » ، كقوله :

﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ ٱلْكِئَابِ ﴾ [البينة : ١] .

فإنه يدخل في « الذين كفروا » بعد مبعث النبي جميع المشركين وأهل الكتاب ، وكذلك دخل في ﴿ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَلَا يَكِينُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ مِا كَتَّ ﴾ جميع أهل

⁽١) ذكر ابن هشام رحمه الله تعالى في ١ المغني ١ ٣١٨/١ أن ١ من ٢ تأتي على خمسة عشر وجهاً ــ ثم ذكرها ــ ، إلا أن بعض ما ذكره هو على القول بنيابة حروف الجر بعضها عن بعض ــ وقد ضعف ذلك شيخ الإسلام في المسألة الخامسة من الفصل الخامس ــ .

وقد ذكر الشيخ في هذه المسألة ثلاثة معانٍ لـ\$ من ﴾ وهي : بيان الجنس ، والتبعيض وابتداء الغاية .

⁽٢) الجواب الصحيح ٢/٣٥.

الكتاب الذين بلغتهم دعوته ولم يؤمنوا به » .

وقال أيضاً (١) :

« إن لفظة « من » في اللغة :

۱ _ قد تكون لـ « بيان الجنس » ، كقولهم : « باب من حديد » .

Y = 0 وقد تكون لـ « ابتداء الغاية » ، كقولهم : « خرجت من مكة » » . وقال رحمه الله تعالى (Y) :

« و « من » هي : لـ « ابتداء الغاية » ؛ فإن كان المجرور بها :

١ ــ عيناً يقوم بنفسه: لم يكن صفة لله ، كقوله: ﴿ وَسَخَرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْمَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ [الجائية: ١٣] ، وقوله في المسيح: ﴿ وَرُوحُ مِّنَهُ ﴾ [النساء: ١٧١] .

٢ _ وكذلك ما يقوم بالأعيان ، كقوله : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِعْمَةِ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ [النحل : ٣٠] .

٣ ــ وأما إذا كان المجرور بها صفة ولم يذكر لها محل : كان صفة لله كقوله : ﴿ وَلِكَكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِي ﴾ [السجدة: ١٣] » . وقال أيضاً (٣) :

⁽۱) و مجموع الفتاوى ۵ ٪ / ۲۲۸ .

⁽۲) د مجموع الفتاوی ۱ ۱۸/۱۲ .

⁽٣) ، مجموع الفتاوى ، ١٥/ ٩٦ .

« وحرف « من » : لـ« ابتداء الغاية » :

وما يستعمل فيه حرف « ابتداء الغاية » فيقال : « هو من الله » على نوعين ، فإنه إما أن يكون :

١ـ من الصفات التي لا تقوم بنفسها ولا بمخلوق : فهذا يكون صفة له .

٢. وما كان عيناً قائمة بنفسها أو بمخلوق : فهي مخلوقة .

فَالْأُولَ : كَقُولُه : ﴿ وَلَكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي ﴾ [السجدة : ١٣] ، وقوله :

﴿ يَعْلَمُونَ أَنَّكُمُ مُنَزَّلُ مِن زَّبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ [الأنعام: ١١٤]، كما قال السلف:

« القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدا وإليه يعود » .

والنوع الثاني : كقوله : ﴿ وَسَخَرَ لَكُمْ مَا فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْةً ﴾ [الجائية : ١٣] .

وقوله : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِعْمَةِ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل : ٥٣] .

و ﴿ مَّا أَصَابُكَ مِنْ حَسَنَةِ فَيْنَ ٱللَّهِ ﴾ [النسناء : ٧٩] .

وكما يقال: « إلهام الخير وإيحاؤه من الله ، وإلهام الشر وإيحاؤه من الشيطان ، والوسوسة من الشيطان » » .

وقال أيضاً (١):

« فإن قيل : لم قال : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الفتح : ٢٩] ولم يقل : « وعدهم كلهم » ؟! .

⁽١) منهاج السنة النبوية ٢ / ٣٨ وانظر مختصر الفتاوي المصرية ص ٥٤٠ .

قيل : كما قال : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَكِمْلُواْ الصَّالِحَاتِ ﴾ [النور : ٥٥] ولم يقل : « وعدكم » . و « من » تكون لـ « بيان الجنس » : فلا يقتضي أن يكون قد بقى من المجرور بها شيء خارج عن ذلك الجنس كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَجْتَكِنِبُوا ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْتُكِنِ ﴾ [الحج: ٣٠] فإنه لا يقتضى أن يكون من الأوثان ما ليس برجس ، وإذا قلت : « ثوب من حرير » فهو كقولك : « ثوب حرير » ، وكذلك قولك : « باب من حديد » كقولك : « باب حديد » وذلك لا يقتضى أن يكون هناك حرير وحديد غير المضاف إليه ، وإن كان الذي يتصوره كلياً : فإن « الجنس الكلي » هو : ما لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه وإن لم يكن مشتركا فيه في الوجود ، فإذا كانت « من » لـ « بيان الجنس » كان التقدير : « وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات » من هذا الجنس ، وإن كان الجنس كلهم مؤمنين مصلحين ، وكذلك إذا قال : « وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات » ، من هذا الجنس والصنف ، « مغفرة وأجراً عظيماً » ، لم يمنع ذلك أن يكون جميع هذا الجنس مؤمنين صالحين ، ولما قال لأزواج النبي ﷺ : ﴿ وَمَن يَقَنُتُ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلُ صَلِحًا نَّوْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَمَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٣١] ، لم يمنع أن يكون كل منهن تقنت لله ورسوله وتعمل صالحا ، ولما قال تعالى : ﴿ وَإِذَا جَآءَكَ

الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِعَايَلِنِنَا فَقُلَ سَلَامُ عَلَيْكُمْ كُنَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ النَّرِحْمَةُ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعَدِهِ، وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ عَفُورٌ رَّحِيثٌ ﴾ [الأنعام: ١٥] لم يمنع هذا أن يكون كل منهم متصفاً بهذه الصفة و يجوز أن يقال إنهم لو عملوا سوءا بجهالة ثم تابوا من بعده وأصلحوا لم يغفر إلا لبعضهم.

ولهذا تدخل « من » هذه في النفي لـ « تحقيق نفي الجنس » :

كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَلَنْنَهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ ﴾ [الطور: ٢١] وقوله : ﴿ فَمَا مِنكُمُ وَقُولُه : ﴿ فَمَا مِنكُمُ مِنْ أَسَلُمُ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٢٢] ، وقوله : ﴿ فَمَا مِنكُمُ مِنْ أَسَدُ عَنْهُ حَنْجِزِينَ ﴾ [الحاقة: ٤٧] .

ولهذا إذا دخلت في النفي تحقيقاً أو تقديراً أفادت نفى الجنس قطعاً : ١ ــ فالتحقيق : ما ذكر .

٢ ـ والتقدير : كقوله تعالى : ﴿ لَاۤ إِلَهُ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [الصافات : ٣٥] وقوله : ﴿ لَا رَبُّ فِيهُ ﴾ [البقرة : ٢] ونحو ذلك :

بخلاف ما إذا لم تكن « من » موجودة : كقولك : « ما رأيت رجلاً » : فإنها ظاهرة لـ « نفى الجنس » ، ولكن قد يجوز أن ينفى بها الواحد من الجنس كما قال سيبويه : يجوز أن يقال : « ما رأيت رجلا بل رجلين » فتبين أنه يجوز إرادة الواحد وإن كان الظاهر نفى الجنس بخلاف ما إذا دخلت « من » فإنها تنفى نفى الجنس قطعاً :

ولهذا لو قال لعبيده : « من أعطاني منكم ألفا فهو حر » فأعطاه كل واحد ألفا عتقوا كلهم .

وكذلك لو قال لنسائه : « من أبرأتني منكن من صداقها فهي طالق » فأبرأنه كلهن طلقن كلهن .

فإن المقصود بقوله: « منكم » بيان جنس المعطى والمبرئ لا إثبات هذا الحكم لبعض العبيد والأزواج » .

المسألة الثالثة

من معاني حرف , الباء ،^(۱)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« وقوله : « لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله $(^{(7)}$ لا يناقض قوله تعالى :

﴿ جَزَّاءً بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الواقعة : ٢٤] :

فإن المنفى بـ « باء المقابلة والمعاوضة » كما يقال : « بعت هذا بهذا » وما أثبت أثبت بـ « باء السبب » ، فالعمل لا يقابل الجزاء وإن كان سبباً للجزاء ، ولهذا من ظن أنه قام بما يجب عليه وأنه لا يحتاج إلى مغفرة الرب تعالى وعفوه فهو ضال كما ثبت في الصحيح عن النبي عيام أنه قال : « لن يدخل أحد الجنة بعمله ، قالوا : ولا أنت يا رسول الله قال : ولا أنا إلا أن يتغمدنى الله برحمة منه وفضل » ، وروى « بمغفرته » ومن

⁽١) ذكر ابن هشام رحمه الله تعالى في و المغنى ، ١٠١/١ أن و الباء ، تأتي على أربعة عشر وجهاً ، وبعض هذه المعاني على أن حروف الجرينوب بعضها عن بعض ، وشيخ الإسلام ... كما سبق ... يضعف هذا الشئ كما في المسألة الخامسة من الفصل الخامس .

وقد ذكر الشيخ رحمه الله في هذه المسألة لـ ﴿ الباء ﴾ خمسة معانٍ هي : السببية و المقابلة والإلصاق والمؤكدة ــ وهي الزائدة ــ والتبعيض .

⁽٢) (مجموع الغتاوى ، ٢١٧/١ .

⁽٣) رواه البخاري \$ ٦١٠٢ ؛ و مسلم \$ ٢٨١٨ ؛ عن عائشة رضي الله عنها ، وله ألفاظ أخرى عن عدد من الصحابة .

هذا أيضاً الحديث الذي في السنن عن النبي على أنه قال: « إن الله لو عذب أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيراً من أعمالهم الحديث ».

وقال أيضاً (١) :

« وكذلك أمر الآخرة ليس بمجرد العمل ينال الإنسان السعادة بل هي سبب ولهذا قال النبي ﷺ : « أنه لن يدخل أحدكم الجنة بعمله ، قالوا : ولا أنت يا رسول الله ، قال : ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل » وقد قال : ﴿ أَدَّخُلُوا اللَّهِ يَهُمُ كُنْتُمْ تَعَمَلُونَ ﴾ [النحل : ٣٢] .

فهذه « باء السبب » أي : بسبب أعمالكم .

والذي نفاه النبي عَلَيْكُم « باء المقابلة » ، كما يقال : « اشتريت هذا بهذا » أي : ليس العمل عوضا و ثمنا كافيا في دخول الجنة بل لابد من عفو الله وفضله ورحمته فبعفوه يمحوا السيئات وبرحمته يأتي بالخيرات وبفضله يضاعف البركات » .

وقال أيضاً (٢):

« « الباء » قد تكون : لـ « المصاحبة » : تقول : « جاء بأسياده وأولاده » » .

۱ مجموع الفتاوى ٤ ٨٠/٨ .

⁽۲) « مجموع الفتاوي » ۱٦ / ١٦٤ .

وقال أيضاً(١):

« فإن قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُهُ وسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة : ٦] نظير قوله ﴿ فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم ﴾ [المائدة : ٦] لفظ « المسح » في الآيتين وحرف « الباء » في الآيتين :

فإذا كانت «آية التيمم » لا تدل على مسح « البعض » مع أنه بدل عن الوضوء وهو مسح بالتراب لا يشرع فيه تكرار ، فكيف تدل على ذلك «آية الوضوء » مع كون الوضوء هو الأصل ، والمسح فيه بالماء المشروع فيه التكرار هذا لا يقوله من يعقل ما يقول .

ومن ظن أن من قال بإجزاء البعض لأن « الباء للتبعيض » ، أو دالة على القدر المشترك ، فهو خطأ أخطأه على الأئمة ، وعلى اللغة ، وعلى دلالة القرآن .

و « الباء للإلصاق » وهي : لا تدخل إلا لفائدة :

فإذا دخلت على فعل يتعدى بنفسه أفادت قدراً زائداً:

كما في قوله : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ ﴾ [الإنسان : ٦] ، فإنه لو قيل : « يشرب منها » لم تدل على « الري » فضّمّن « يشرب » معنى « يروى » فقيل : « يشرب بها » فأفاد ذلك أنه « شرب يحصل معه الري » وكذلك المسح في الوضوء والتيمم لو قال : « فامسحوا رؤوسكم أو

⁽۱) و مجموع الفتاوى ، ۲۱ / ۱۲۳ .

وجوهكم » لم تدل على ما يلتصق بالمسح ، فإنك تقول : « مسحت رأس فلان » وإن لم يكن بيدك بلل ، فإذا قيل : « فامسحوا برؤوسكم وبوجوهكم » ضُمِّن المسح معنى الالصاق ، فأفاد أنكم تلصقون برؤوسكم وبوجوهكم شيئاً بهذا المسح وهذا يفيد في « آية التيمم » أنه لا بد أن يلتصق الصعيد بالوجه واليد ، ولهذا قال : ﴿ فَأَمْسَحُوا بُوجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِّنْفَةً ﴾ [المائدة : ٢] » .

وقال أيضاً (١):

« إِن قُولُه : ﴿ وَأَمْسَحُواْ بِرُهُ وَسِكُمْ ﴾ [المائدة : ٢] .

« وقوله : ﴿ فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم ﴾ [المائدة : ٦] .

يقتضي إلصاق الممسوح ، لأن « الباء للالصاق » وهذا يقتضي إيصال الماء والصعيد إلى أعضاء الطهارة ، وإذا قيل : « امسح رأسك ورجلك » لم يقتض إيصال الماء إلى العضو ، وهذا يبين أن « الباء » حرف جاء لمعنى لا « زائدة » كما يظنه بعض الناس وهذا خلاف قوله :

معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا فإن « الباء » هنا « مؤكدة » فلو حذفت لم يختل المعنى ، و « الباء » في « آية الطهارة » إذا حذفت اختل المعنى ، فلم يجز أن يكون العطف على محل المجرور بها بل على لفظ المجرور بها أو ما قبله » .

⁽۱) و مجموع الفتاوي ، ۲۱ / ۱۲۹ .

و قال أيضاً^(١) :

« وقوله : ﴿ فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنَـٰهُ ﴾ [المائدة : ٢] . قد اتفق « القراء السبعة » على قراءة « أيديكم » بالإسكان ، بخلاف قوله في الوضوء : ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ فإن « بعض السبعة » قرأوا : ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ فإن « بعض السبعة » قرأوا :

قالوا: إنها معطوفة على المغسول ، تقديره: « فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم إلى الكعبين » كذلك قال علي بن أبي طالب وغيره من السلف:

قال أبو عبدالرحمن السلمي: « قرأ علي الحسن والحسين: ﴿ وَٱرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعَبَيْنِ ﴾ بالخفض فسمع ذلك علي بن أبي طالب _ وكان يقضي بين الناس _ فقال: ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ يعني بالنصب ، وقال: هذا من المقدم المؤخر في الكلام » وكذلك ابن عباس قرأها بالنصب وقال: « عاد الأمر إلى الغسل » ولا يجوز أن يكون ذلك عطفاً على المحل كما يظنه بعض الناس كقول بعض الشعراء:

معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا فإنما يسوغ في «حرف التأكيد» مثل المباني، وأما «حروف المعاني» فلا يجوز ذلك فيها، و«الباء» هنا لـ «الإلصاق» ليست لـ «التوكيد»،

⁽۱) و مجموع الفتاوي ۱ / ۳٤٩ .

ولهذا لم يقرأ القراء هنا « وأيديكم » كما قرأوا هناك « وأرجلكم » ؛ لأنه لو قال : « فامسحوا وجوهكم وأيديكم أو امسحوا بها » لكان يكتفى بمجرد المسح من غير إيصال للطهور إلى الرأس وهو خلاف الإجماع فلما كانت « الباء » لـ « الإلصاق » دل على أنه لا بد من إلصاق الممسوح به فدل ذلك على استعمال الطهور ، ولهذا كانت هذه « الباء » لا تدل على « التبعيض » عند أحد من السلف ، وأئمة العربية ، ولا قال الشافعي أن « التبعيض » يستفاد من « الباء » ، بل أنكر إمام الحرمين وغيره من أصحابه ذلك ، وحكوا كلام أئمة العربية في إنكار ذلك ، ولكن من قال بذلك استند إلى دلالة أخرى » .

المسألة الرابعة

من معاني حرف , حتى , والفرق بينه وبين , إلى ،^(۱)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(٢):

« إن « حتى » : حرف غاية ، و ما بعد الغاية يخالف ما قبلها :

كما في قوله: ﴿ حَقَّ يَتَبَيَّنَ لَكُرُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ

ٱلْفَجِّرِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] .

وقوله : ﴿ حَتَّىٰ يَطْهُرُنَّ ﴾ [البقرة : ٢٢٢] .

وقوله : ﴿ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَةً ﴾ [البقرة : ٢٣٠] .

(١) قال ابن هشام رحمه الله تعالى في معاني و حتى ﴾ . و المغني ، ١٢٢/١ - :

و و حتى ، حرف يأتي لأحد ثلاثة معان :

١ _ انتهاء الغاية ، وهو الغالب .

٢ _ والتعليل .

٣ _ والاستثناء ، وهذا أقلها ، وقل من يذكره . ٢

ثم ذكر أنها تستعمل على ثلاثة أوجه :

١ _ أن تكون حرفاً جاراً بمنزلة ﴿ إِلَى ﴾ .

٢ ــ أن تكون عاطفة بمنزلة ﴿ الواو ﴾ .

٣ _ أن تكون حرف ابتداء .

ولكل استعمال تفصيل يراجع في مظانه .

وانظر للاستزادة : ﴿ الأشباه والنظائر في النحو ﴾ ٢٣٥/٢ .

(۲) و مجموع الفتاوي ، ۱٦ / ٥٠١ .

ونظائر ذلك » .

وقال أيضاً (١) :

« إن الغاية المؤقتة بحرف « حتى » تدخل في حكم المحدود المغيّا ، لا نعلم بين أهل اللغة خلافاً فيه (٢) ، وإنما اختلف الناس في الغاية المؤقتة بحرف « إلى » :

ولهذا قالوا في قولهم: « أكلت السمكة حتى رأسها » و « قدم الحاج حتى المشاة » وغير ذلك: أن الغايات داخلة في حكم ما قبلها » . وقال أيضاً (٣):

« و « حتى » : حرف غاية : يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها ليست بمنزلة :

(إلى) : التي قد يكون ما بعدها خارجاً عما قبلها ، كما في قوله : ﴿ ثُمَّ أَيْتُوا الصِّيَامَ إِلَى اَلَيْدِلَ ﴾ [البقرة : ١٨٧] .

وهي سواء كانت « حرف عطف » أو « حرف جر » تتضمن ذلك ، وما بعدها يكون النهاية التي ينبه بها على ما قبلها :

⁽۱) الفتاوي الكبرى ٣ / ٣٣٩.

⁽٢) قال ابن هشام رحمه الله في و المغني ١ ١٢٤/١ : و وزعم شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد وحتى ، وليس كذلك ، بل الحلاف فيها مشهور ، وإنما الاتفاق في وحتى ، العاطفة ، لا الحافضة ، والفرق أن العاطفة بمعنى و الواو ، .

⁽٣) الفتاوي الكبري ٢٠/٦ .

فتقول : « قدم الحجاج حتى المشاة » فقدوم المشاة تنبيه على قدوم الركاب .

وتقول : « أكلت الد مكة حتى رأسها » تنبيه على غيره ، فإن أكل رؤوس السمك قد يبقى في العادة » .

المسألة الخامسة

من معاني حرف ، اللام ،^(۱)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« فإن حرف « اللام » في لغة العرب يدل على « الاختصاص » » . وقال أيضاً (٣) :

« و « اللام » : حرف الإضافة ، وهي توجب اختصاص المضاف بالمضاف الله واستحقاقه إياه من الوجه الذي يصلح له (٤) ، وهذا المعنى يعم موارد استعمالها كقولهم : « المال لزيد » و « السرج للدابة » ، وما أشبه ذلك فيجب إذا أن يكون الناس مملكين ممكنين لجميع ما في الأرض » .

⁽۱) ذكر ابن هشام له اللام ، اثنين وعشرين معنى .. المغني ٢٠٨/١ ــ ولكن بعضها على القول بنيابة حروف الجر عن بعضها وهو خلاف ما رجحه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى كما في المسألة الخامسة من الفصل الحامس . وقد ذكر الشيخ له اللام ، أربعة معاني : الاستحقاق ، والاختصاص ، والتعليل ، والعاقبة ـ في المسألة السادسة . .

⁽٢) الجواب الصحيح ٣٢/٢ .

 ⁽٣) د مجموع الفتاوى ، ٢١ / ٥٣٥ .

⁽٤) يفرق بعض النحاة بين لام الاختصاص ولام الاستحقاق بأن لام الاختصاص: هي الداخلة بين اسمين يدل كل منهما على الذات ، والداخلة عليه لا يملك الآخر نحو (الجنة للمؤمنين ، الحصير للمسجد ، السرج للدابة) .

فإن كان يملكه فهي و لام الاستحقاق ، نحو و المال لزيد ، وقد يقال و لام الملك ، وبعضهم يفرق بين اللامين . وانظر للاستزادة و المغني ، ٢٠٨/١ .

المسألة السادسة

, لام كي , والفرق بينها وبين , لام العاقبة ،(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(٢):

« أن « لام العاقبة » التي لم يقصد فيها الفعل لأجل العاقبة إنما تكون من « جاهل » أو « عاجز » :

١ _ فالجاهل: كقوله: ﴿ فَٱلْنَقَطَهُ مَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًا وَحَرَنًا ﴾ [القصص: ٨] ، لم يعلم فرعون بهذه العاقبة .

٢ _ والعاجز: كقولهم:

لدوا للموت و ابنوا للخراب (۳) فإنهم يعلمون هذه العاقبة لكنهم عاجزون عن دفعها » . وقال رحمه الله تعالى (٤) :

⁽١) أنكر البصريون و لام العاقبة ، وسماها بعضهم و لام العلة ، _ كما فعل الزمخشري _ ، وأثبتها الكوفيون وسموها و لام الصيرورة ، .

و انظر للاستزادة : « كتاب اللامات » للزجاجي ص١١٩ ، « المغني » ٢١٤/١ ، « أوضح المسالك » ٣٢/٣ .

⁽٢) و مجموع الفتاوى ١ ٨/٤٤ .

⁽٣) عجز البيت _ كما ذكر محشي و أوضح المسالك ، ٣٣/٣ و فكلكم يصير إلى الذهاب ، وذكر أنه لم يقف له على قائل ، وقد ذكره في الأغاني ٧٤/٤ ونسبه إلى أبي العتاهية وعجزه و فكلكم يصير إلى تباب ، .

⁽٤) و مجموع الفتاوى ، ١٧ / ١٠٠ .

وقالوا: لم يخلق لحكمة و لم يأمر بحكمة و ليس في القرآن « لام وقالوا: لم يخلق لحكمة و لم يأمر بحكمة و ليس في القرآن « لام كي » لا في خلقه ، و لا في أمره ، وزعموا أن قوله : ﴿ وَسَخَرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْمَرْضِ جَيعًا مِنَةً ﴾ [الجائية : ١٣] و ﴿ خَلَقَ لَكُم مَّا فِي اللَّرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة : ٢٩] و قوله ﴿ وَلِنّهِ مَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِي اللّذِينَ أَسَتُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِي اللّذِينَ أَسَتُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِي اللّذِينَ السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِي اللّذِينَ أَسَتُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِي اللّذِينَ أَسَتُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِي اللّذِينَ اللّذِينَ أَسَتُوا بِمَا عَمِلُوا الْمِدَة وَلِينَ اللّذِينَ اللّذِينَ أَسَتُوا بِمَا عَمِلُوا اللّذِينَ اللّذِينَ اللّذِينَ أَسَتُوا اللّذَي فَي اللّذِينَ اللّذِينَ أَسَتُوا بِمَا عَمْلُوا المَالَقَ اللّذِينَ اللّذِينَ أَسَتُوا اللّذِينَ اللللّذِينَ الللّذِينَ اللّذِينَ الللّذِينَ اللللّذِينَ الللّذِينَ اللللّذِينَ الللّذِينَ اللللّذِينَ اللّذِينَ اللّذِينَ اللّذِينَ الللللّذِينَ اللللّذِينَ اللللّذِينَ الللّذِينَ اللللّذِينَ اللّذِينَ الللّذِينَ الللّذِينَ اللللّذِينَ اللللّذِينَ اللللّذِينَ الللّذِينَ اللللّذِينَ اللللّذِينَ اللللّذِينَ اللللّذِينَ اللللّذِينَ الللللّذِينَ الللللّذِينَ اللللّذِينَ اللللّذِينَ الللّذِينَ اللللّذِينَ ا

لدوا للمسوت و ابنوا للخراب و لم يعلموا أن « لام العاقبة » إنما تصح ممن يكون :

١ ــ جاهلاً بعاقبة فعله : كفرعون الذي لم يكن يدري ما ينتهي إليه أمر
 وسى .

٢ ــ أو ممن يكون عاجزاً عن رد عاقبة فعله : كعجز بني آدم عن دفع
 الموت عن أنفسهم و الخراب عن ديارهم .

فأما من هو بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير وهو مريد لكل ما خلق فيمتنع في حقه « لام العاقبة » التي تتضمن نفى العلم أو نفى القدرة » .

المسألة السابعة

إضافة الموصوف إلى صفته (١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« إذا أضيف الموصوف إلى الصفة كقوله : ﴿ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾ [ق : ٩] . وقولهم : « صلاة الأولى » و ، « دار الآخرة » :

١ ــ هو عند كثير من نحاة الكوفة وغيرهم: إضافة الموصوف إلى صفته
 بلا حذف .

Y = 0 وعند كثير من نحاة البصرة : أن المضاف إليه محذوف تقديره : « صلاة الساعة الأولى » .

⁽١) المراد بهذا هو إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى كإضافة الموصوف إلى صفته ، نحو ه مسجد الجامع ، صلاة الأولى ، دار الآخرة ، ، وقد اختلف النحاة في هذا :

فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز هذا ، لأن الإضافة يقصد بها التعريف والتخصيص ، والشئ لا يتعرف بنفسه ، وما ورد جميعه محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه ، فصلاة الأولى التقدير فيه و مسجد الموضع الجامع » ومسجد الجامع التقدير فيه و مسجد الموضع الجامع » ودار الآخرة التقدير فيه و دار الساعة الآخرة » وهكذا .

وذهب الكوفيون إلى أن هذا جائز بشرط اختلاف اللفظين ، بدليل مجيئه في القرآن وكلام العرب كثيراً ، كقوله تعالى ٥ وحب الحصيد ، و ٥ لدار الآخرة خير ، و ٥ بجانب الغربي ، ، وقول العرب ٥ مسجد الجامع ، وصلاة الأولى ، وبقلة الحمقاء ، وغيرها .

وانظر للاستزادة : ﴿ الإنصاف ﴾ ٤٣٦/٢ ــ ٤٣٨ ، ﴿ أُوضِع المسالك ﴾ ١٠٣/٣ ــ ١١٠ .

⁽۲) و مجموع الفتاوي ، ۲۰ / ۲۸۰ .

والأول : أصح ، ليس في اللفظ ما يدل على المحذوف ، ولا يخطر بالبال .

وقد جاء في غير موضع ، كقوله : ﴿ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ ﴾ [البقرة : ٩٤] وقال : ﴿ قُولُهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [الأنعام : ٧٣] .

وبالجملة فنظائر هذا في القرآن وكلام العرب كثير » .

المسألة الثامنة

اشتقاق ، لبيك ،

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (١): « وأما اشتقاقها (٢):

ا _ فقد قال قوم : إنه من قولهم : « ألب بالمكان » إذا أقام به ولزمه و لل ب » أيضاً لغة فيه حكاها الخليل ، والمعنى « وأنا مقيم على طاعتك ولازمها لا أبرح عنها ولا أفارقها » أو « أنا لازم لك ومتعلق بك لزوم اللب بالمكان » وهومنصوب على المصدر بالفعل اللازم إضماره ، كما قالوا : « حنانيك ، وسعديك ، ودواليك » و « الياء » فيه للتثنية ، وأصل المعنى « لبيت مرة بعد مرة ، لباً بعد لب » ثم صيغ بلفظ التثنية الذي يقصد به التكرار والمداومة ، كقوله : ﴿ ثُمُّ أَرْجِعِ ٱلْبَعَرَ كُرِّيِّنِ ﴾ [الملك : ٤] وكقول حذيفة : « وجعل يقول بين السجدتين : رب اغفر لي ، رب اغفرلي ، ويقول في الاعتدال : لربى الحمد ، لربى الحمد » (٣) يريد بذلك اغير هذا اللفظ هذا قول الخليل وأكثر النحاة .

⁽١) شرح العمدة (الحج) ٢ / ٨١٠ .

⁽٢) اختلف في أصل (لبيك) والجمهور على ما ذهب إليه الخليل وسيبويه وهو أنها مشتقة من (ألب بالمكان) إذا أقام فيه ، والمعنى : إقامة على إجابتك بعد إقامة ، انظر (الكتاب) ١/ ٣٥٣ . و أوضح المسالك) ١/٦٦٣ ، و اللباب في علل البناء والإعراب) ١/٤٦٥ .

⁽٣) رواه أبو داود (٤ ٨٧٤ والنسائي (١٠٦٩) .

٢ _ وزعم يونس : أنها كلمة واحدة ليست مثناة ، وأن الياء فيها أصلية بدليل قولهم « لبي يلبي » .

والأجود في اشتقاقها : أن جماع هذه المادة هو : « العطف على الشيء والإقبال إليه ، والتوجه نحوه » :

ومنه « اللبلاب » وهو : نبت يلتوي على الشجر .

و« اللبلبة » : الرقة على الولد .

و « لبلبت الشاة على ولدها » : إذا لحسته وأسلبت عليه حين تضعه . ومنه « لب بالمكان ، وألب به » : إذا لزمه لإقباله عليه .

و« رجل لب ، ولبيب » أي : لازم للأمر .

ويقال : « رجل لب طب » ، قال :

لبابا بإعجـــاز المطي لاحقا

قال :

فقلت لها فيئي إليك فإنني حرام وإني بعد ذاك لبيب (١) وامرأة «لبه»، قال أبو عبيد: أي قريبة من الناس لطيفة، ومنه «اللبة» وهي المنحر، و«اللبب» وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء وهو ما يشد أيضاً على صدر الناقة أو الدابة يمنع الرحل من الاستئخار سمي مقدم الحيوان «لبباً» و «لبة» لأنه أول ما يقبل به ويتوجه، ثم قيل

⁽١) البيت للمخبّل السعدي .

: « لببت » الرجل تلبيباً إذا جمعت ثيابه عند صدره ونحره في الخصومة ثم جررته ، لأن انقياده واستجابته تكون بهذا الفعل وقد تلبب إذا انقاد وسمي العقل « لباً » لأنه الذي يعلم الحق فيتبعه فلا يكون للرجل لبحتى يستجيب للحق ويتبعه وإلا فلو عرفه وعصاه لم يكن ذا لب وصاحبه لبيب ، ويقال بنات « البب » : عروق في القلب تكون منها الرقة وقيل لأعرابية تعاقب ابناً لها : مالك لا تدعين عليه ، قالت : تأبي له ذلك بنات الببي ، وقد قيل في قول الكميت :

إليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلب ظماء والبب إنه من هذا ، وقيل : إنه جمع لب وإنما فك الإدغام للضرورة .

فالداعي إلى الشيء يطلب استجابة المدعو وانقياده وإقباله إليه وتوجهه نحوه ، فيقول : لبيك ، أي قد أقبلت إليك وتوجهت نحوك وانقدت لك فأما مجرد الإقامة فليست ملحوظة » .

双双双双

المسألة التاسعة

31

إعمال المصدر(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« ـ في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَغْرَضَ عَن ذِكْرِى ﴾ [طه: ١٢٤] - : والذكر : مصدر يضاف تارة إلى الفاعل ، وتارة إلى المفعول ، كما يقال : « دقّ الثوبِ » و « دقّ القصارِ » ، ويقال : « أكلُ زيدٍ » و « أكلُ الطعامِ » ويقال : « ذكر اللهِ » أي : ذكر العبد ، ويقال : « ذكر اللهِ » أي : ذكر الله الذي ذكره هو ، مثل ذكره عبده ، ومثل القرآن الذي هو ذكره » . وقال أيضاً (٣) :

« المصدر : يعمل عمل « الفعل » لكن إذا أضيف عمل في غير المضاف

⁽۱) المصدر : ما دل على حدث وجرى على فعله _ يعني كانت حروفه حروف فعله _ ، كالضرب من ضرب ، والفتح من فتح ، فإن دل على حدث ولم يجر على فعله فهو (اسم المصدر) نحو الدخول) من دخل ، والنبات من أنبت ، والفسل من اغتسل ، والمصدر يعمل عمل فعله ، فإن كان متعدياً تعدى وإلا لزم ، وله ثلاثة أحوال :

١ _ أن يكون مضافاً : فيضاف إلى مفعوله أو فاعله ، وهو يعمل بالاتفاق ، نحو ﴿ ولولا دفع الله الناس ﴾ .

٢ _ أن يكون منوناً : نحو ٥ أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ٥ وهو يعمل عند الجمهور .

٣ _ أن يكون مقروناً بـ﴿ أَل ﴾ : وقد اختلف فيه على عدة أقوال .

وانظر للاستزادة ؛ أوضح المسالك ، ٢٠٥/٣ ــ ٢٠٨ .

⁽٢) منهاج السنة النبوية ٢ / ١٥٥ .

⁽٣) منهاج السنة النبوية ٢٠٢/٧ .

إليه ، ولهذا إن أضيف إلى الفاعل نصب المفعول ، و إن أضيف إلى المفعول رفع الفاعل:

فتقول : « أعجبني دقّ القصّارِ الثوبَ » _ و هذا وجه الكلام _ . وتقول : « أعجبني دقّ الثوب القصّارُ » .

ومن النحاة من يقول إعماله منكّراً أحسن من إعماله مضافاً ، لأنه بالإضافة قوي شبهه بالأسماء .

والصواب: أن إضافته إلى أحدهما و أعماله في الآخر أحسن من تنكيره و إعماله فيهما (١) ، فقول القائل: « أعجبني دقّ القصارِ الثوبَ » أحسن من قوله: « دقّ الثوبَ القصارُ » ، فإن التنكير أيضا من خصائص الأسماء و الإضافة أخف ، لأنه اسم و الأصل فيه أن يضاف و لا يعمل لكن لما تعذرت إضافته إلى الفاعل و المفعول جميعاً أضيف إلى أحدهما و أعمل في الآخر » .

وقال أيضاً (٢):

⁽١) اتفق النحاة على أن المصدر المضاف إلى فاعله أو مفعوله يعمل ، واختلفوا في تنكيره وإعماله : فندهب جمهور البصريين إلى جواز إعماله لوروده في القرآن في قوله تعالى و أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً .

وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المنكر ، ويقولون : إذا ورد بعد المصدر المنكر اسم مرفوع أومنصوب فالعامل فعل دل عليه المصدر .

وانظر في هذا : ﴿ أُوضِحِ المسالك ﴾ ٢٠٥/٣ ــ ٢٠٨ .

⁽۲) و مجموع الفتاوی ، ۲۳۸/۱۰ .

« المصدر يضاف إلى الفاعل تارة ، وإلى المفعول تارة ، ولكن إضافته إلى الفاعل أقوى ، لأنه لابد له من فاعل » .

وقال أيضاً (١) :

« والمصدر : يضاف إلى الفاعل تارة ، و إلى محل الفعل تارة ، و يماثله الذي يسمى لفظه « المفعول به » تارة كما يقال : « أعجبني دقّ الثوبِ » و « دقّ القصارِ » ، و ذلك مثل : لفظ « العلم » : يضاف تارة إلى العالم و تارة إلى المعلوم :

فَالْأُولَ : كَفُولُه : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ ﴾ [البقرة : ٢٥٠] وقوله : ﴿ أَنَّمَا أُنزِلَ وقوله : ﴿ أَنَّمَا أُنزِلَ مِعِلْمِهِ ﴾ [النساء : ١٦٦] ، و قوله : ﴿ أَنَّمَا أُنزِلَ مِعِلْمِهِ أَنَّهَ أُنزِلَ .

والثاني : كقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ [لقمان : ٣٤] فالساعة هنا معلومة لاعالمة ، و قوله حين قال فرعون : ﴿ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ فَالسَاعة هنا معلومة لاعالمة ، و قوله حين قال فرعون : ﴿ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ اللَّوْلَيٰ ﴾ [طه : ٥١] قال موسى : ﴿ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتنَبِّ لَا يَضِيلُ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾ [طه : ٥٢] ، و مثل هذا كثير » .

图 图 图 图

⁽۱) و مجموع الفتاري ، ۱٤ / ۳۹۱ .

المسألة العاشرة

التعبير عن المفعول اوالفاعل بالصدر

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« وكثيراً ما يوضع « المصدر » :

١ _ موضع « الفاعل » : كالعدل ، والصوم ، والزور .

Y = 0 وموضع «المفعول »: كالحلق ، و الرزق ، و « درهم ضرب الأمير » » . وقال أيضاً (Y) :

« وألفاظ المصادر يعبر بها عن « المفعول » فيسمى المأمور به : أمراً والمقدور : قدرة ، والمرحوم به : رحمة ، والمخلوق بالكلمة : كلمة » . وقال أيضاً :(٣)

« قد يطلق لفظ المصدر على « المفعول » : كما يقال : « درهم ضرب الأمير » ، ومنه قوله : ﴿ هَاذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾ [لقمان : ١١] » . وقال أيضاً :(٤)

« وفي لغة العرب التي نزل بها القرآن أن يسمى « المفعول »

⁽١) ، مجموع الفتاري ، ٢/١٤ .

⁽۲) و مجموع الفتاوى ، ۱۷ / ۲۸۳ .

⁽٣) ، مجموع الفتاوى ، ١٦ / ٣٦٤ .

⁽¹⁾ الجواب الصحيح ٣١٦/٢ .

باسم « المصدر » ، فيسمى المخلوق خلقاً ، كقوله : ﴿ هَلَذَا خَلْقُ الْمَلَوْ الْمَلِوبِ اللَّمِيرِ » أي : « مضروب الأمير » أي : « مضروب الأمير » ، ولهذا يسمى المأمور به أمراً ، والمقدور قدرة وقدراً والمعلوم علماً ، والمرحوم به رحمة ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَراً ﴾ [الأحزاب : ٣٨] » .

وقال أيضاً (١):

« ولفظ « الكلام » مثل لفظ « الرحمة » و« الأمر » و« القدرة » ونحو ذلك من ألفاظ الصفات التي يسمونها في اصطلاح النحاة « مصادر » ، ومن لغة العرب أن لفظ « المصدر » يعبر به عن « المفعول » كثيراً كما يقولون : « درهم ضرب الأمير » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هَلَا خَلْقُ كُما يقولون : « درهم ضرب الأمير » ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هَلَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾ [لقمان : ١١] أي مخلوقة .

فالأمر:

ويراد به المأمور به ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مُقَدُورًا ﴾ [الأحزاب: ٣٨] ، ﴿ أَنَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ [النحل: ١] .

⁽١) درء التعارض ٧ / ٢٦١ .

فالأول: هومن كلام الله وصفاته.

والثاني : مفعول ذلك وموجبه ومقتضاه .

وكذلك: لفظ « الرحمة » يراد بها:

١ _ صفة الله التي يدل عليها اسمه « الرحمن الرحيم » : كقوله تعالى :

﴿ رَبُّنَا وَسِعْتَ كُلُّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ [غانر : ٧] .

وكذلك « الكلام » يراد به : الكلام الذي هو الصفة ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَمَتَ كُلِمَتُ رَبِّكِ صِدْقًا وَعَدَّلًا ﴾ [الأنعام : ١١٥] » . وقال أيضاً (٣) :

« وأما قوله : « من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل و إن كان مائة شرط ، كتاب الله أحق وشرط الله أوثق »(٤) :

⁽١) رواه البخاري و ٢١٠٤ ومسلم و ٢٧٥٢ و عن أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽٢) رواه البخاري ١ ٤٠٦٩ ، ومسلم ١ ٢٨٤٦ ، عن أبي هريرة رضى الله عنه

⁽٣) ، مجموع الفتاوى ، ٢٩ / ١٦٠ .

⁽٤) رواه البخاري و ٢٠٤٧ ، ومسلم و ١٥٠٤ ، عن عائشة رضي الله عنها .

وقال أيضاً (١):

فالشرط يراد به: المصدر تارة ، و المفعول أخرى ، و كذلك: الوعد والحلف ، ومنه قولهم: « درهم ضرب الأمير » . و الله أعلم _ المشروط لا نفس المتكلم » .

« ولهذا قال : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [العنكبوت: ٢٠] : والشيء في الأصل : مصدر شاء يشاء شيئاً ، كنال ينال نيلاً ، ثم وضعوا المصدر موضع المفعول فسموا : المشيء شيئاً ، كما يسمى : المنيل نيلاً ، فقالوا : نيل المعدن ، وكما يسمى المقدور قدرة ، والمخلوق خلقاً » .

双 双 双 双

⁽۱) ، مجموع الفتاوي ، ۳۸۳/۸ .

الفصّلالثامِن

المشتقات ونعم وبئس

المسألة الأولى : اسم المصدر

المسألة الثانية: اسم الفاعل

المسألة الثالثة : اسم المفعـول

المسألة الرابعة : أفعل التفضيل

المسألة الخامسة : إضمار المخصوص بالمدح والذم



المسألة الأولى

اسم المصدر(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« ولفظ « الكلام » :

١ _ يُراد به: مصدر كلمة تكليماً .

٢ _ ويُراد به: نفس القول.

فإن القول فيه فعل من القائل هو مسمى المصدر ، والقول ينشأ عن ذلك الفعل ، ولهذا تارة يجعل القول نوعاً من العمل ، لأنه حاصل بعمل وتارة يجعل قسيماً له ، يقال « القول ، والعمل » ، وكذلك قد يقال في

⁽١) المصدر هو ﴿ اسم الحدث الجاري على سنن الفعل ﴾ _ أي مستوف لحروف الفعل _ وذلك نحو : كلمته تكليماً ، وأعطيته إعطاء .

واسم المصدر هو \$ ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه ، وخالفه بخلوه من بعض حروف فعله ﴾ وذلك نحو : كلمته كلاماً ، وأعطيته عطاء .

والفرق بين المصدر واسم المصدر:

١ _ أن المصدر مستوف حروف فعله ، بخلاف اسم المصدر .

٢ _ أن المصدر موضوع للحدث أصلاً ، أما ٤ اسم المصدر ٥ فلا يراد به ذلك بل استعمل بمعنى المصدر وذلك نحو ٤ الكلام ٥ فإنه اسم للملفوظ به من الكلمات ثم استعمل في معنى الحدث وهو
 ٤ التكليم ٥ .

٣ _ أن المصدر يعمل عمل فعله ، وأما اسم المصدر فقد اختلف في إعماله .

وانظر للاستزادة : ﴿ أُوضِعِ المُسالِكُ ﴾ ٣/٠٠/ وما بعدها .

⁽٢) a مجموع الفتاوى a ٣٢/١٧ .

لفظ « القصص » و « البيان » و « الحديث » و « الخبر » و نحو ذلك . فإذا أريد بالقصص و نحوه « المصدر » الذي مسماه الفعل ، فهو مستلزم للقول ، والقول تابع ، وإذا أريد به « نفس الكلام والقول » فهو مستلزم للفعل ، تابع للفعل .

فالمصادر الجارية على سنن الأفعال يراد بها « الفعل » كقولك : « كلمته تكليماً » و « أخبرته إخباراً » .

وأما ما لم يجر على سنن الفعل مثل: « الكلام » و « الخبر » ونحو ذلك فإن هذا إذا أطلق أريد به القول .

وكذلك قد يقال في لفظ « القصص » فإن مصدره القياسي « قصّاً » ، وأما مثل : « عدّه عدّاً » و « مدّه مدّاً » ، وكذلك « قصّه قصّاً » ، وأما « قصص » فليس هو قياس مصدر المضعّف ، ولم يذكروا على كونه مصدراً إلا قوله : ﴿ فَأَرْتَدًا عَلَىٰ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا ﴾ [الكهف : ٢٤] ، وهذا لا يدل على أنه « مصدر » ، بل قد يكون « اسم مصدر » أقيم مقامه كقوله : ﴿ وَاللّهُ أَنْبَتَكُم مِن الْأَرْضِ نَاتًا ﴾ [نوح : ١٧] ، و إن جعل مصدر « قصّ الحديث » ، لأن مصدر « قصّ الحديث » ، لأن الحديث خبر ونباً ، فكان لفظ « قصص » كلفظ « خبر » و « نباً » و « كلام » .

وأسماء المصادر في باب الكلام تتضمن القول نفسه ، وتدل على فعل

القائل بطريق التضمن واللزوم ، فإنك إذا قلت : « الكلام ، والخبر والحديث ، والنبأ ، والقصص » لم يكن مثل قولك : « التكليم ، والإنباء والإخبار ، والتحديث » ، ولهذا يقال : إنه منصوب على المفعول به واسم المصدر ينتصب على المصدر كما في قوله : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبُنَّكُم مِنَ وَ واسم المصدر ينتصب على المصدر كما في قوله : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبُنَّكُم مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح: ١٧] ، فإذا قال : « كلمته كلاماً حسناً » و « حدثته حديثاً طيباً » و « أخبرته أخباراً سارةً » و « قصصت عليه قصصاً صادقةً » ونحو ذلك كان هذا منصوباً على « المفعول به » ، لم يكن هذا كقولك : « كلمته تكليماً » و « أنبأته إنباءً » (١) » .

⁽١) يتبين من كلام الشيخ أن اسم المصدر له حالتان :

الحالة الأولى: أن يراد به و المصدر ﴾ _ وهو الحدث _ فيعرب إعرابه ، وذلك نحو و كلمته كلاماً ﴾ ونحوه ويراد به و كلمته تكليما ﴾ ، ويكون و اسم المصدر ؛ هنا نائباً عن و المصدر ﴾ . الحالة الثانية : أن يراد به و الاسم ﴾ لا و الحدث ﴾ ، فيعرب مفعولا به ، وذلك نحو : و كلمته كلاماً حسناً ﴾ وتريد به و الكلام الملفوظ ﴾ لا نفس و التكليم ﴾ .

المسألة الثانية

اسم الفاعل(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« فإن الأسماء التي تسميها النحاة « اسم الفاعل » و « اسم المفعول » و « الصفة المعدولة عنها » ك « فعيل » وغيره هي : أسماء مشتقة تتضمن المصادر ، بخلاف : « رجل » و « فرس » ، ومن جعل « العالم » لا يدل على « علم » ، و « القادر » لا يدل على « قدرة » فهو بمنزلة من قال « المصلي » لا يدل على « الصلاة » ، و « القائم » لا يدل على « الصيام » و « الصائم » لا يدل على « الصيام » وأمثال ذلك » .

وقال أيضاً^(٣) :

« إن الاسم المشتق من معنى لا يتحقق بدون ذلك المعنى ، فـ « اسم الفاعل » و « أفعال التفضيل » و « أسم المفعول » و « الصفة المشبهة » و « أفعال التفضيل » يمتنع ثبوت معناها دون معنى « المصدر » التى هي مشتقة منه ، والناس متفقون على أنه لا يكون « متحرك » ولا « متكلم » إلا بـ « حركة »

⁽١) هو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله ، نحو (ضارب) ، انظر (أوضح المسالك) ٢١٦/٣ ، (شرح الأشموني) ٢١٥/٢ .

⁽۲) درء التعارض ۱۰ / ۲۳۱ .

⁽٣) د مجموع الفتاري ، ١٢/١٢ه .

و «كلام»، فلا يكون « مريد» إلا بـ « إرادة »، وكذلك لا يكون « عالم » إلا بـ « علم » ، ولا « قادر » إلا بـ « قدرة » ونحو ذلك .

ثم هذه الأسماء المشتقة من « المصدر » إنما يسمى بها من قام به مسمى المصدر ، فإنما يسمى به الحياة » ، وبه المتحرك » من قامت به « الحياة » ، وبه القادر » من قامت به « الحركة » ، وبه « العالم » من قام به « العلم » ، وبه القادر » من قامت به « القدرة » .

فأما من لم يقم به مسمى المصدر فيمتنع أن يسمى باسم الفاعل ونحوه من الصفات وهذا معلوم بالاعتبار في جميع النظائر ، وذلك لأن « اسم الفاعل » ونحوه من المشتقات هو مركب يدل على « الذات » وعلى « الصفة » ، والمركب يمتنع تحققه بدون تحقق مفرداته ، وهذا كما أنه ثابت في الأسماء والمركب يمتنع تحققه بدون تحقق مفرداته ، وهذا كما أنه ثابت في الأسماء المشتقة فكذلك في « الأفعال » مثل : « تكلّم » و « كلّم » و « يتكلّم » و « يكلّم » و « علّم » و « يعلم » و « يعلم » و « علّم » و « يكلّم » و « علّم » و « الفعل المشتق من المصدر أو المصدر مشتق من الفعل ، لا نزاع ين الناس أن فاعل المفعل هو فاعل المصدر ، فإذا قيل « كلّم » أو « علّم » أو « التعلّم » و « التعليم » هو « المكلّم » و « المعلّم » و « التعلّم » » فإذا قيل : « تكلّم فلان » أو

المسألة الثالثة

اسم المفعول(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(٢)

« والناطقون من أهل النظر وغيرهم إذا قصدوا المعاني فقد لا يراعون مثل هذا ، بل يطلقون « اسم المفعول » على : « مالم يعلم أن له فاعلاً » فيقول أحدهم : « هذا مخصوص بهذه الصفة والقدر ، والمخصوص لا بد له من مُحَصِّص » ، فإذا أخذ « المخصوص » على أنه « اسم مفعول » فمعلوم أنه لا بد له من « فاعل » يتعدى فعله ، وإذا أخذ على أن المقصود « اختصاصه بذلك الوصف » كان هذا مما يفتقر إلى دليل ، وهذا مثل « الموجود » فإنه لا يقصد به أن غيره أوجده ، بل يقصد به « المحقق » الذي هو بحيث يوجد ، فكثير من الأفعال التي بنيت للمفعول و « اسم المفعول » التابع لها قد كثر في الاستعمال حتى بقي لا يقصد به قصد فعل حادث له « فاعل » أصلا بل يقصد « إثبات ذلك الوصف » من حيث الجملة .

⁽۱) هو ما دل على حدث ومفعوله ، نحو « مضروب » ، وانظر « أوضح المسالك » ٢٣٢/٣ ، « شرح الأشموني » ٢٢٩/٢ .

والشيخ هنا ينبه إلى أنه ليس كل ما صيغ على وزن (اسم المفعول) يأخذ حكمه في أنه لا بد له من فاعل .

⁽٢) درء التعارض ٣٨٧/٣ .

وكثير من ألفاظ النظار من هذا الباب كلفظ : « الموجود » و « المخصوص » و « المؤلَّف » و « المركَّب » و « المحقَّق » ، فإذا قالوا : « إن الرب تعالى مخصوص بخصائص لا يشركه فيها غيره ، أو هو موجود » لم يريدوا أن أحدا غيره خصّه بتلك الخصائص ، ولا أن غيره جعله موجودا .

وبسبب ذلك تجد جماعات غلطوا في هذا الموضع في مثل هذه المسألة إذا قيل: « الباري تعالى مخصوص بكذا وكذا ، أو مختص بكذا وكذا » قالوا: فالمخصوص لا بد له ممن خصّه بذلك ، والمُخصّص لا بد له من مُخصّص خصّصه بذلك » .

المسألة الرابعة

افعل التفضيل^(۱)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢): في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ إِنَّا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُم لِلَّهِ ﴾ الآية [النساء: ١٢٥]

«إن هذه الصيغة وإن كانت في أصل اللغة لنفي الأفضل للخول النفي على «أفعل»، فإنه كثيرا ما يضمر بعرف الخطاب يفضل المذكور المجرور بر« من » مفضلاً عليه في الإثبات، فإنك إذا قلت: «هذا اللاين أحسن من هذا »كان المجرور بر « من » مفضلاً عليه والأول مفضلاً، فإذا قلت: «لا أحسن من هذا »أو « من أحسن من هذا »أو « ليس فيهم أفضل من هذا »أو « ما عندي أعلم من زيد »أو « ما في القوم أصدق من عمرو »أو « ما فيهم خير منه » فإن هذا التأليف يدل على أنه أفضلهم وأعلمهم وعبرهم، بل قد صارت حقيقة عرفية في نفي فضل الداخل في «أفعل » و تفضيل المجرور على الباقين ، و أنها تقتضي نفي فضلهم وإثبات فضله عليهم ، و ضمنت معنى الاستثناء كأنك قلت: « ما فيهم أفضل إلا هذا » أو « ما فيهم المفضل إلا هذا » ، كما أن « إن » إذا كفت ب « ما » النافية صارت متضمنة للنفي و الاثبات » .

⁽١) انظر و أوضع المسالك ، ٢٩٨/٢ ، و شرح الأشموني ، ٢٨٦/٣ .

⁽۲) ، مجموع الفتاوى ، ۱٤ / ۲۹۹ .

المسألة الخامسة

إضمار المخصوص بالمدح والذم في باب نعم وبئس^(۱)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(٢)

(وكما قال تعالى : ﴿ بِشَنَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهن : ٥٠] فإن المخصوص بالمدح والذم في هذا الباب كثيراً ما يكون مضمراً إذا تقدم ما يعود الضمير إليه والمدح يراد به الرجل ، كما تقول : (نعم رجلاً زيد » و (نعم رجلاً » $(^{(7)})$.

⁽۱) انظر و أوضح المسالك ، ۲۷۰/۳ ، و شرح الأشموني ، ۲۷۰/۲ ، و موسوعة النحو والصرف ، ۱۰۲ – ۱۲۷ .

⁽٢) الاستقامة ١ / ١٨ .

⁽٣) اختلف في هذه المسألة _ وهي مسألة إضمار الفاعل وتفسيره بتمييز كقولك ؛ نعم رجلاً زيدٌ ؛ _ على قولين :

١ ــ ذهب البصريون إلى أن الفاعل ضمير مستتر وجوباً ، والاسم المنكر المنصوب تمييز مفسر
 للفاعل ، والاسم المرفوع مبتدأ .

٢ ــ وذهب الكسائي والفراء إلى أن الفاعل هو الاسم الظاهر ــ كـ (يد ، في المثال ــ ، وجعل الكسائي الاسم النكرة المنصوب حالاً ، وجعله الفراء تمييزاً .

انظر للاستزادة : ٩ أوضع المسالك ، ٢٧٣/٣ ، ٢٧٤ ، ٩ شرح الأشموني ، ٢٨٢/٢ - ٢٨٠ .



الفصّ ل التّاسِع

التوابع والنسداء

المسألة الأولى : التكـــــرار وتوكيد الجـمــل

المسألة الثانية : معانى حروف العطف والفرق بينها

المسألة الرابعة : معنى « الواو » وهل تفيد الترتيب ؟

المسألة الخامسة : من معاني العطف ، والكلام على « واو

الصرف ، عند الكوفيين

المسألة السادسة: مـــن معــاني « أو »

المسألة السابعة: هل العطف يقتضى السببية ؟

المسألة الثامنة : إذا كان عاملا المعطوف والمعطوف عليه من

جنس واحد اكتفى بذكر أحدهما

المسألة التاسعة : العطف على المجرور

المسألة الحادية عشرة: النداء

المسألة الثانية عشرة: تقديم اسم الفعل عليه



المسألة الأولى

التكرار وتوكيد الجمل()

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

(في قوله تعالى : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتْمُ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنَّكُمْ لِذَا مِتْمُ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنَّكُمْ لِذَا مِتْمُ وَكُنتُمْ تُرابًا وَعِظْمًا أَنَّكُمْ لِذَا مِنْهُ وَلَا لَا الله منون : ٣٥]

« طال الفصل بين « أن » واسمها وخبرها فأعاد « أن » لتقع على الخبر لتأكيده بها ، ونظير هذا قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللّهَ وَرَسُولُهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَدَ خَلِدًا فِيها ﴾ [التوبة : ٦٣] لما طال الكلام أعاد « إن » ، هذا قول الزجاج وطائفة (٣) .

وأحسن من هذا أن يقال : كل واحدة من هاتين الجملتين شرطية مركبة

⁽١) التركيد : تابع يقصد به أن المتبوع على ظاهره ليس فيه تجرّز أو حذف .

وهو توعان :

١ _ معنوي : وله سبعة ألفاظ _ مذكورة في كتب النحو _ .

٢ ــ لفظي : وهو اللفظ المكرر به ما قبله ــ وهو مراد الشيخ هنا ــ .

وانظر للاستزادة (أوضح المسائك) ٣٢٧/٣ _ ٣٤٥ ، (شرح الأشموني) ٣٣٤/٢ _ ٣٥٠ ،

۱ موسوعة النحو والصرف ، ۲۷۷ ـ ۲۷۹ .

⁽۲) مجموع الفتاوى ۲۷٦/۱۵ .

⁽٣) هذا ما تذكره عامة كتب النحو ، وتمثل بهذه الآية على أنه إذا أريد تأكيد الضمير المتصل فإنه يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكّد ، انظر (أوضح المسالك) ٣٣٩/٣ ، (شرح الأشموني) ٢/ ٣٤٧ .

من جملتين جزائيتين ، فأكدت الجملة الشرطية بـ « إن » على حد تأكيدها في قول الشاعر :

إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جآذراً وظباء ثم أكدت الجملة الجزائية بر أن » ، إذ هي المقصودة على حد تأكيدها في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ إِلْكِنَبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجَّرَ ٱلْصَّلِحِينَ ﴾ [الأعراف : ١٧٠] .

ونظير الجمع بين تأكيد الجملة الكبرى المركبة من الشرط والجزاء وتأكيد جملة الجزاء قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ مَن يَتِّي وَيَصّبِرٌ فَإِنَّ اللّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [بوسف: ٩٠] ، فلا يقال في هذا ﴿ إِن ﴾ أعيدت لطول الكلام ، ونظيره قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُحْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّم لَا الكلام ، ونظيره قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُحْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّم لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلا يَعْيَىٰ ﴾ [طه: ٧٤] ونظيره ﴿ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُم سُوءًا يَهُ مَن عَمِلَ مِنكُم سُوءًا فَهِما وَلا يَعْيَىٰ ﴾ [طه: ٧٤] ونظيره ﴿ أَنَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [الأنعام: ٤٥] فهما تأكيدان مقصودان لمعنيين مختلفين ، ألا ترى تأكيد قوله: ﴿ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ وهما تأكيدان مقصودان لمعنيين مختلفين ، ألا ترى تأكيد قوله: ﴿ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ له بـ ﴿ إِن ﴾ غير تأكيد: ﴿ من عمل سوءا بجهالة فإنه غفور رحيم ﴾ له بـ ﴿ إِن ﴾ فهذا ظاهر لا خفاء به ، وهو كثير في القرآن وكلام العرب . وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُم ۚ إِلّا أَن قَالُوا رَبَّنَا أَغْفِرُ لَنَا ذُنُوبَنَا ﴾ [آل عمران : ١٤٧] ، فهذا ليس من التكرار في شيء فإن : ﴿ قولهم ﴾ : خبر كان قدم على اسمها .

و« أن قالوا » في تأويل المصدر ، وهو الاسم .

فهما اسم كان وخبرها ، والمعنى : « وما كان لهم قول إلا قول ربنا اغفر لنا ذنوبنا » .

ونظير هذا قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ ۚ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾ [الأعراف : « ما لفلان قول إلا قول لا حول ولا قوة إلا بالله » فلا تكرار أصلاً .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِن قَبْلِهِ. لَمُبْلِسِينَ ﴾ [الروم : ٤٩]

فهي من أشكل ما أورد ومما أعضل على الناس فهمها :

فقال كثير من أهل الإعراب والتفسير: إنه على التكرير المحض والتأكيد. قال الزمخشري^(۱): « « من قبله »: من باب التوكيد^(۲) ، كقوله تعالى : ﴿ فَكَانَ عَلِقِبَتُهُمَا أَنَّهُما فِي ٱلنَّارِ خَلِدَيْنِ فِيها ﴾ [الحشر: ١٧] ، ومعنى التوكيد فيه الدلالة على أن عهدهم بالمطر قد تطاول وبعد فاستحكم يأسهم (٣) وتمادى إبلاسهم فكان الاستبشار [بذلك] (٤) على قدر

⁽۱) و الكشاف ، ۲۲٦/۳ .

 ⁽۲) و الكشاف ، : و من باب التكرير والتوكيد ، ويظهر أن الشيخ ذكره بهذا النص هنا إلا أنه
 سقط من الناسخ بدليل ذكره و التكرير ، عند انتقاده لكلامه .

⁽٣) و الكشاف ، : و بأسهم ، وهو تصحيف .

⁽٤) زيادة لا توجد في (الكشاف) .

اهتمامهم (۱) بذلك » هذا كلامه .

وقد اشتمل على دعويين باطلتين:

إحداهما : قوله : « إنه من باب التكرير » .

والثانية : تمثيله ذلك بقوله تعالى : ﴿ فَكَانَ عَنِقِبَتُهُمَا أَنَهُمَا فِي ٱلنَّارِ خَلِدَيْنِ فِيهَا ﴾ [الحشر : ١٧] .

فإن « في » الأولى : على حد قولك « زيد في الدار » أي : « حاصل » أو « كائن » .

وأما الثانية: فمعمولة لـ « الحلود » وهو معنى آخر غير معنى مجرد الكون .
فلما اختلف العاملان ذكر الحرفين ، فلو اقتصر على إحداهما كان من
باب الحذف لدلالة الآخر عليه ، ومثل هذا لا يقال له « تكرار » (٢) .
ونظير هذا أن تقول : « زيد في الدار فيها أو ساكن فيها » ونحوه
مما هو جملتان مقيدتان بمعنيين ، وأما قوله : ﴿ مِن قَبْلِ أَن يُنزَّلُ عَلَيْهِم مِن قَبْلِ أَن يُنزَّلُ

فليس من التكرار بل تحته معنى دقيق ، والمعنى فيه « وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم الودق من قبل هذا النزول لمبلسين » ، فهنا قبليتان :

⁽١) و الكشاف ، : و اغتمامهم ، .

⁽٢) ونحو هذا ما ذكره ابن الناظم في شرح الألفية ص ١١٥ في قوله تعالى و ففي رحمة الله هم فيها خالدون ، وجعلها من باب التكرار للتوكيد ، ويجاب كما أجاب الشيخ هنا بأن و في ، الأولى متعلقة بالرحمة ، والثانية متعلقة بالخلود .

١ _ قبلية لنزوله مطلقاً .

٢ ــ وقبلية لذلك النزول المعين أن لا يكون متقدماً على ذلك الوقت .
 فيئسوا قبل نزوله يأساً لعدمه مرئياً ، ويأساً لتأخره عن وقته :

١ _ فقبل الأولى ظرف لـ « اليأس » .

٢ _ وقبل الثانية ظرف « المجىء والإنزال » .

ففى الآية ظرفان معمولان ، وفعلان مختلفان عاملان فيهما ، وهما « الإنزال » و « الإبلاس » ، فأحد الظرفين متعلق بـ « الإبلاس » ، والثانى متعلق بـ « النزول » ، وتمثيل هذا أن تقول : « إذا كنت معتاداً للعطاء من شخص فتأخر عن ذلك الوقت ثم أتاك به قد كنت آيساً » » .

فصل في سورة قل يا أيها الكافرون : « للناس في و جه تكرير البراءة من الجانبين طرق حيث قال : ﴿ لَا أَعْبُدُ مَا نَعْبُدُونَ * وَلَا أَنتُدُ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ مَا نَعْبُدُونَ * وَلَا أَنتُدُ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ [الكافرون : ٢ ، ٣] .

ثم قال : ﴿ وَلاَ أَنَا عَابِدُ مَّا عَبَدَثُمْ • وَلاَ أَنتُم عَكِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ [الكافرون: ٤، ٥]

منها قولان مشهوران ذكرهما كثير من المفسرين ، هل كرر الكلام للتوكيد ، أو لنفى الحال و الاستقبال ؟ .

⁽۱) و مجموع الفتاوى ، ۱٦ / ٣٤٥ .

قال أبو الفرج (١) : « في تكرار الكلام قولان :

أحدهما: أنه لتأكيد الأمر و حسم أطماعهم فيه ، قاله الفراء ، و قد أفعمنا هذا (٢) في سورة الرحمن للتوكيد قلل : وهذه مذاهب العرب أن التكرير للتوكيد والإفهام ، كما أن مذاهبهم الاختصار للتخفيف و الايجاز ، لأن افتنان المتعلم والخطيب في الفنون أحسن من اقتصاده في المقام على فن واحد يقول القائل : « والله لا أفعله ، ثم والله لا أفعله » إذا أراد التوكيد وحسم الأطماع من أن يفعله ، كما يقول : « و الله أفعله » بإضمار « لا » إذا أراد الاختصار ، ويقول للمرسل المستعجل : « أعجل أعجل » والرامي « ارم ارم » .

قال الشاعر:

كم نعمة كانت لكم و كم و كم و و كم و و كم و و الآخر :

هل سألت جموع كندة يوم و لوا أين أينا^(٣) وربما جاءت الصفة فأرادوا توكيدها و استوحشوا من إعادتها ثانية لأنها كلمة واحدة فغيروا منها حرفاً ، قال ابن قتيبة : فلما عدد الله في هذه

⁽١) و زاد المسير ، ٢٥٣/٩ .

⁽٢) و زاد المسير ٥ : أفعمنا شرح هذا .

⁽٣) البيت لعبيد بن الأبرس ، من قصيدة أولها :

يا ذا المُحْوَّفنا بقت____ ل أبيه إذلالاً وحينا

السورة إنعامه وذكر عباده آلاءه ونبههم على قدرته جعل كل كلمة فاصلة بين نعمتين لتفهيمهم النعم وتقريرهم بها ، كقولك للرجل : « ألم أنزلك منزلا وكنت طريداً ، أفتنكر هذا ، ألم أحج بك و كنت صروراً ، أفتنكر هذا ؟ » .

قلت: قال ابن قتيبة: تكرار الكلام في ﴿ قُلْ يَكَأَيُّهَا ٱلْكَافِرُونَ ﴾ [الكافرون: ١] لتكرار الوقت ، وذلك أنهم قالوا ﴿ إِنْ سرك أَنْ نَدْخُلُ فِي دَيْنَكُ عَاماً فادخل في ديننا عاماً ﴾ فنزلت هذه السورة .

قلت: هذا الكلام الذي ذكره بإعادة اللفظ وإن كان كلام العرب وغير العرب، فإن جميع الأم يؤكدون، إما في الطلب، وإما في الخبر بتكرار الكلام، ومنه قول النبي على : « والله لأغزون قريشا، ثم والله لأغزون قريشا، ثم والله لأغزون قريشا، ثم والله لأغزون قريشا، ثم الله، ثم لم يغزهم »(١)، قريشا، ثم والله لأغزون قريشا، ثم قال إن شاء الله، ثم لم يغزهم »(١)، وروى عنه أنه في غزوة تبوك كان يقود به « حذيفة » ويسوق به « عمار » فخرج بضعة عشر رجلاً حتى صعدوا العقبة ركباناً متلثمين، وكانوا قد أرادوا الفتك برسول الله على فقال لحذيفة: « قد قد » ولعمار: « سق أرادوا الفتك برسول الله على فقال لحذيفة: « قد قد » ولعمار: « سق سق »(٢)، فهذا أكثر، لكن ليس في القرآن من هذا شيء فإن القرآن له

⁽١) رواه أبو داود (٣٢٨٥) عن عكرمة مرسلاً ، وروي موصولاً ، ورجح أبو حاتم إرساله كما في (العلل ؛ لابنه ٤٤٠/١ .

⁽٢) رواه البزار ﴿ ٢٨٠٠ ﴾ بسندٍ فيه نظر .

شأن اختص به لا يشبهه كلام البشر لا كلام نبى ولا غيره ، وأن كان نزل بلغة العرب فلا يقدر مخلوق أن يأتى بسورة و لا ببعض سورة مثله فليس في القرآن تكرار للفظ بعينه عقب الأول قط وإنما في سورة الرحمن خطابه بذلك بعد كل آية لم يذكر متوالياً و هذا النمط أرفع من الأول وكذلك قصص القرآن ليس فيها تكرار كما ظنه بعضهم ، و ﴿ قُلْ يَكَأَيُّهُا الشَّرُونَ ﴾ [الكافرون: ١] ليس فيها لفظ تكرار إلا قوله: ﴿ وَلا آنشُهُ عَلَيْهُونَ مَا آعَبُدُ ﴾ ، وهو مع الفصل بينهما بجملة ، و قد شبهوا ما في سورة الرحمن بقول القائل لمن أحسن إليه و تابع عليه بالأيادي و هو ينكرها و يكفرها: « ألم تك فقيراً فأغنيتك ، أفتنكر هذا ، ألم تك عرياناً فكسوتك ، أفتنكر هذا ، ألم تك خاملاً فعرفتك ؟ » و نحو ذلك ، و هذا فكسوتك ، أفتنكر هذا ، ألم تك خاملاً فعرفتك ؟ » و نحو ذلك ، و هذا أقرب من التكرار المتوالى كما في اليمين المكررة .

وكذلك ما يقوله بعضهم : إنه قد يعطف الشيء لمجرد تغاير اللفظ كقوله :

فَالْفَى قَصَصُولُهَا كَذَباً وَمَيناً (١) فليس في القرآن من هذا شيء و لا يذكر فيه لفظاً زائداً إلا لمعنى زائد وإن كان في ضمن ذلك التوكيد وما يجيء من زيادة اللفظ في مثل قوله: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمُ ﴾ [آل عمران: ١٥٩] و قوله: ﴿ عَمَّا

⁽١) البيت لعدي بن زيد وأوله و فقدمت الأديم لراهشيه ، انظر و طبقات فحول الشعراء ، ٧٦/١ .

قَلِيلِ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ [المؤمنون : ٤٠] ، وقوله : ﴿ قَلِيلًا مَّا لَذَكَّرُونَ ﴾ [الحاقة : ٢٤] فالمعنى مع هذا أزيد من المعنى بدونه .

فزيادة اللفظ لزيادة المعنى ، و قوة اللفظ لقوة المعنى ، و الضم أقوى من الكسر ، و الكسر أقوى من الفتح ، و لهذا يقطع على الضم لما هو أقوى مثل : « الكُره » و « الكُره » ف « الكُره » هو الشيء المكروه كقوله : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ مُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرُهُ لَكُمْ ﴾ [البغرة : ٢١٦] و « الكره » المصدر كقوله : ﴿ طَوْعُنَا وَكُرُهُا ﴾ [آل عمران : ٢٨] و الشيء الذي في نفسه مكروه أقوى من نفس كراهة الكاره .

و كذلك « الذِبح » و « الذبح » ، فـ« الذبح » : المذبوح ، كقوله : ﴿ وَقَدَيْنَكُ بِذِبْحِ عَظِيمٍ ﴾ [الصافات : ١٠٧] .

و « الذَّبح » : الفعل والذِّبح مذبوح و هو جسد يذبح فهو أكمل من نفس الفعل .

قال أبو الفرج^(١) :

والقول الثاني : أن المعنى : ﴿ لَا آَعَبُدُ مَا تَعَبُدُونَ ﴾ في حالي هذه ﴿ وَلَا آَنتُمْ ﴾ في حالي هذه ﴿ وَلَا آَنتُمْ ﴾ في ما استقبل وكذلك أنتم ، فنفى عنهم (٢) في الحال و الاستقبال .

⁽١) و زاد المسير ، ٢٥٤/٩ .

⁽٢) ازاد المسير ا: عنه وعنهم .

وهذا في قوم بأعيانهم أعلمه الله أنهم لا يؤمنون ، كما ذكرناه عن مقاتل فلا يكون حينئذ تكراراً .

قال : وهذا قول ثعلب و الزجاج $^{(1)}$.

⁽١) وارجع إلى باقي كلامه حول السورة في المجموع ٣٩/١٦ وما بعدها .

المسألة الثانية

معاني حروف العطف والفرق بينها(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« فإن أهل اللغة قالوا : « حروف العطف » هي التي تشرك بين ما قبلها وما بعدها في الإعراب وهي نوعان (٣) :

١ _ نوع يشرك بينهما في المعنى أيضاً : وهي « الواو » و « الفاء » و « ثم » .

فأما « الواو » : فتدل على « مطلق التشريك والجمع » ، إلا عند من يقول إنها « للترتيب » .

⁽۱) انظر و شرح ابن الناظم ، ص ۷۱ و وما بعدها ، و أوضح المسالك ، ۳۵۳/۳ ومابعدها ، و شرح الأشموني ، ۳۹۱/۲ وما بعدها .

⁽۲) و مجموع الفتاوى ، ۳۱ / ۱۵۸ .

⁽٣) حروف العطف نوعان :

١ ــ ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى وهي : ٩ الواو ٩ و ٩ الفاء ٩ و ٩ ثم ٩ و ٩ حتى ٩ ــ عند
 البصريين ــ و ٩ أو ٩ و ٩ أم ٩ .

٢ _ وما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى وهي : ٩ بل ٩ و ٩ لكن ٩ _ عند البصريين _
 و ٩ ليس ٩ _ عند البغداديين _ .

انظر و شرح ابن الناظم ، ص ٥١٩ ، و أوضح المسالك ، ٣٥٣/٣ ، ٣٥٤ ، و شرح الأشموني ، انظر و شرح ابن الناظم ، ص ٥١٩ ، و أوضح المسالك ، ٣٥٢/٣ . وقد أشار الشيخ رحمه الله تعالى إلى النوعين جميعاً بقوله و حروف العطف هي التى تشرك بين ما قبلها وما بعدها في الإعراب وهي نوعان : نوع يشرك بينهما في المعنى أيضاً ، فيفهم من هذا النوع الثانى وهو ما لايشرك بينهما إلا في الإعراب .

وأما « ثم » : فإنها تدل على « مطلق الترتيب » ، وقد يقال : إنها « للتراخي » .

وأما « الفاء » : فإنها تدل على « نوع من الترتيب وهو التعقيب » . فهذه الحروف لا يخالف بعضها بعضاً في نفس اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في المعنى واشتراكهما فيه ، وإنما تفترق في « زمان الاجتماع » .

فلو قيل : إن العطف بـ « الواو » : يقتضى اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فيما يلحق الجمل من استثناء ونعت ونحو ذلك .

والعطف بـ « ثم » : لا يقتضى اشتراكهما في هذه اللواحق .

للزم من ذلك أن لا تكون (ثم) مشتركة حيث تكون (الواو) مشتركة ومعلوم أن هذا مخالف لما عليه أهل اللغة ، بل هو خلاف المعلوم من لغة العرب والأحكام اللغوية التي هي دلالات الألفاظ تستفاد من استعمال أهل اللغة والنقل عنهم ، فإذا كان النقل والاستعمال قد اقتضيا أنهما للاشتراك في المعنى كان دعوى انفراد احدهما بالتشريك دون الآخر خروجاً عن لغة العرب وعن المنقول عنهم » .

المسألة الثالثة

زيادة الواو العاطفة^(۱)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قرأت « حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر و قوموا لله قانتين » ، وقالت : « سمعتها من رسول الله عليه » رواه الجماعة إلا البخاري و ابن ماجة ، وهذا يقتضى أن يكون غيرها ؛ لأن المعطوف غير المعطوف عليه .

قلنا: العطف:

١ _ قد يكون للتغاير في الذوات .

٢ _ و قد يكون للتغاير في الأسماء و الصفات : كقوله : ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكِ اللهُ مَا يَكِ اللهُ مَا يَكُونُ للتغاير في الأسماء و الصفات : كقوله : ﴿ وَاللَّهُ مَا يَكُونُ اللَّهُ مِن اللَّهُ مَا يَكُونُ اللَّهُ مَا يَكُونُ اللَّهُ مِن اللَّهُ مَا يَعُونُ اللَّهُ مَا يَكُونُ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ مَا يَعْمَى اللَّهُ مَا يَعْمَلُهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّالِمُ اللَّهُ مِن اللَّهُ مِل

فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ــ ووافقهم بعض البصريين كالأخفش والمبرد ــ ، واحتجوا بنحو قوله تعالى و وكذلك نري إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين ، وقوله و فلما أسلما وتله للجبين وناديناه ، وقوله و حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها ، .

وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك ، وأما ما احتج به الكوفيون فالواو عاطفة على محذوف مقدر دل عليه الكلام .

وانظر للاستزادة : « الإنصاف » ٢/٢٥٤ ــ ٤٦٢ ، « الفصول المفيدة » ١٤٧ ، « المغني » ٢/ ٣٦٢ .

⁽١) اختلف النحاة في و الواو العاطفة ، هل تأتي زائدة ؟ :

⁽٢) شرح العمدة و الصلاة و ص ١٥٧ .

وهو سبحانه واحد و إنما تعددت اسماؤه و صفاته .

فيكون العطف في هذه القراءة لوصفها بشيئين: بأنها « وسطى » وبأنها « هي العصر » ، وهذا أجود من قول طائفة من أصحابنا أن « الواو » تكون « زائدة » فإن ذلك لا أصل له في اللغة عند أهل البصرة وغيرهم من النحاة ، وإنما جوزه بعض أهل الكوفة ، وما احتج به لا حجة فيه على شيء من ذلك » .

المسألة الرابعة

معنى ، الواو ، ، وهل تفيد الترتيب ؟

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (١): « و « الواو » : تقتضي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم المذكور » .

وقال (7): « و « الواو » للجمع المطلق (7) والتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه » .

وقال (٤): « ومعلوم أن لفظ « الواو » لا يفيد الترتيب على الصحيح الذي عليه الجمهور (٥) ، فلا يفيد الإخبار بتقديم بعض ذلك على بعض » .

فذهب الجمهور _ كما ذكر الشيخ _ إلى أنها لا تفيد ذلك ، وحكاه بعضهم إجماعاً ، فقد قال السيرافي و إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب ، وتعقبه غير واحد . وذهب بعض النحاة كثعلب وقطرب والفراء والكسائي وغيرهم إلى أنها تفيد الترتيب . وانظر للاستزادة و المغني ، ٣٦٣/٢ ، وضح المسالك ، ٣٥٦/٣ ، وشرح الأشموني ، ٣٦٣/٢ .

⁽۱) و مجموع الفتاوي ، ۲۰۸/۱۹ .

۲۲۰ / ۱۸ ا مجموع الفتاری ۱۸ / ۲۲۰ .

⁽٣) قال ابن هشام (المغني) ٣٥٤/٢ (وقول بعضهم (إن معناها الجمع المطلق) غير سديد ، لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي للجمع لا بقيد) ، قلت : ويظهر أن مرادهم بقولهم (المطلق) يعنى (غير المقيد بقيد) لا أنهم أرادوا تقييد الجمع بقيد الإطلاق والله تعالى أعلم .

⁽٤) ۽ مجموع الفتاري ۽ ١٨ / ٢١٧ .

⁽o) اختلف في (الواو) هل تفيد الترتيب أو لا ؟ :

المسألة الخامسة

من معاني العطف ، والكلام على ، واو الصرف ، عند الكوفيين

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« قال سبحانه : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا ٱلْحَقَ بِالْبَطِلِ وَتَكُنْبُوا ٱلْحَقَ وَالْتُمْ وَالْمَقَ وَالْتُمْ وَالْمَعُونَ ﴾ [البقرة : ٤٢] ولم يقل : « لا تكتموا الحق » فلم ينه عن كل منهما لتلازمهما ، وليست هذه « واو الجمع » التي يسميها الكوفيون « واو الصرف » (٢) كما قد يظنه بعضهم ، فإنه كان يكون المعنى « لا تجمعوا بينهما » فيكون أحدهما وحده غير منهى عنه .

وأيضاً فتلك إنما تجىء إذا ظهر الفرق كقوله: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ ٱلَّذِينَ جَلَهَكُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وقوله: ﴿ أَقَ يُوبِقَهُنَ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعْلُمَ الصَّابِرِ * وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَدِلُونَ فِي عَالِمَا مَا لَمُهُم يُن يَجِيهِ ﴾ [الشورى: ٣٤، ٣٠].

ومن عطف الملزوم قوله تعالى : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهُ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْنِ مِنكُمَّ ﴾ [النساء: ٥٩] فإنهم اذا أطاعوا الرسول فقد أطاعوا الله ، كما قال

⁽۱) ، مجموع الفتاوى ، ۱۷٦/۷ .

⁽٢) عن (واو الصرف) انظر : (المغني) ٣٦١/٢ ، الإنصاف ٥٥٥/٢ ، (موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب) ص١٤٤ .

تعالى : ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهُ ﴾ [النساء: ٨٠] ، وإذا أطاع الله من بلغته رسالة محمد فإنه لابد أن يطيع الرسول فإنه لا طاعة لله إلا بطاعته . والثالث : (١) عطف بعض الشيء عليه ، كقوله : ﴿ خَلْفِظُوا عَلَى ٱلصَّكَوَاتِ وَٱلصَّكَاوَةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ [البقرة : ٢٣٨] وقوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّانَ مِيثَنَقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُوجٍ وَلِبْرَهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمٌ ﴾ [الأحزاب : ٧] وقوله : ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمُلَتِّهِ كَبِّهِ، وَرُسُـلِهِ، وَجِبْرِيلَ وَمِيكُنلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُقٌ لِلْكَيْفِرِينَ ﴾ [البقرة : ٩٨] وقوله : ﴿ وَأُورَيْكُمْ أَرْضُهُمْ وَدِيكُرَهُمْ وَأَمْوَلَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَعُوهَا ﴾ [الأحزاب: ٢٧]. والرابع : عطف الشيء على الشيء لاختلاف الصفتين ، كقوله : ﴿ سَيِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى * ٱلَّذِي خَلْقَ فَسَوِّيٰ * وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ * وَٱلَّذِيّ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴾ [الأعلى : ١ - ٤] وقوله : ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقْيِمُونَ ٱلصَّكَاوَةُ وَمِمَّا رُزُقَنَاهُمْ يُفِقُونَ * وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَمِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [البغرة : ٣ ، ٤] . وقد جاء في الشعر ما ذكر أنه عطف لاختلاف اللفظ فقط كقوله : وألفى قـــولـــولـــها كذباً وميناً ومن الناس من يدعى أن مثل هذا جاء في كتاب الله كما يذكرونه في

⁽١) الأول: هو ما دل عليه شرحه لـ ﴿ واو الجمع ﴾ وهو ما دل على النهي عن الجمع بين المتعاطفين دون أحدهما والثاني : ما دل عليه قوله ﴿ ومن عطف الملزوم ﴾ _ يعني عطف المتلازمين _ .

قوله : ﴿ شِرْعَةُ وَمِنْهَاجًأً ﴾ [المائدة : ٤٨] .

وهذا غلط مثل هذا لا يجىء في القرآن ، ولا في كلام فصيح وغاية ما يذكر الناس اختلاف معنى اللفظ كما ادعى بعضهم أن من هذا قوله :

الاحبذا هند وأرض بها هند وهند أتى من دونها النأي والبعد فزعموا أنهما بمعنى واحد واستشهدوا بذلك على ما ادعوه من أن « الشرعة » هي : « المنهاج » . فقال المخالفون لهم : « النأي » أعم من « البعد » ، فإن « النأي » كلما قل بعده أو كثر كأنه مثل المفارقة و « البعد » إنما يستعمل فيما كثرت مسافة مفارقته .

وقد قال تعالى : ﴿ وَهُمْ يَنْهُونَ عَنْهُ وَيَنْغُونَ عَنْهُ ﴾ [الأنعام : ٢٦] وهم مذمومون على مجانبته والتنحى عنه سواء كانوا قريبين أو بعيدين وليس كلهم كان بعيداً عنه ، لا سيما عند من يقول نزلت في أبى طالب ، وقد قال النابغة :

والنوي كالحوض بالمظلمومة الجلد والمراد به ما يحفر حول الخيمة لينزل فيه الماء ، ولا يدخل الخيمة أي صار كالحوض فهو مجانب للخيمة ليس بعيداً منها » .

وقال(١):

⁽۱) درء التعارض ۱ / ۲۱۰ .

لا ثم قال تعالى : ﴿ وَتَكْنُبُوا الْحَقَ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٤٢] :
 وهنا قولان :

قيل: إنه نهاهم عن مجموع الفعلين ، وإن الواو « واو الجمع » التي يسميها نحاة الكوفة « واو الصرف » كما في قولهم: « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ ٱلَّذِينَ جَلَهَ كُوا مِنكُمٌ وَيَعْلَمَ ٱلصَّبْرِينَ ﴾ [آل عمران : ١٤٢] على قراءة النصب .

وكما في قوله تعالَى: ﴿ أَوَ يُوبِقَهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعْفُ عَن كَثِيرِ * وَيَعْلَمَ النَّذِينَ يُجَدِلُونَ فِي ءَايَئِنَا مَا لَمُهُم مِّن مِّجِيصٍ ﴾ [الشورى: ٣٤، ٣٠] على الزّينَ يُجَدِلُونَ فِي ءَايَئِنَا مَا لَمُهُم مِّن مِّجيصٍ ﴾ [الشورى: ٣٤، ٣٠] على قراءة النصب . وعلى هذا فيكون الفعل الثاني في قوله ﴿ وَتَكُنَّهُوا الْحَقَ ﴾ [البقرة: ٢٤] منصوباً والأول مجزوماً .

وقيل: بل الواو هي « الواو العاطفة » المشركة بين المعطوف والمعطوف عليه ، فيكون قد نهى عن الفعلين من غير اشتراط اجتماعهما ، كما إذا قيل : « لا تكفر وتسرق وتزن » (١) وهذا هو الصواب ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَتَأَهِّلَ ٱلْكِتَبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَطِلِ وَتَكْنُمُونَ ٱلْحَقَّ وَٱلْتُعْ تَعَالَى : ﴿ يَتَأَهِّلَ ٱلْكِتَبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَطِلِ وَتَكْنُمُونَ ٱلْحَقَّ وَٱلْتُعْ لَمُهُونَ ﴾ [آل عمران : ٧١] ولو ذمهم على الاجتماع لقال : « وتكتموا الحق » بلا نون ، وتلك الآية نظير هذه .

 ⁽۱) انظر في هذا رسالة لابن هشام رحمه الله تعالى في قولهم و والله لا كلمت زيداً ولا عمراً ولا
 بكراً ، بتكرار و لا ، وبدون تكرار ، في و الأشباه والنظائر في النحو ، ١٧٠/٤ – ١٧٠ .

وأما إذا لم يعد « حرف النفي » فيكون لارتباط أحد الفعلين بالآخر مثل أن يكون أحدهما مستلزماً للآخر كما قيل : « لا تكفر بالله وتكذب أنبياءه » ونحو ذلك . وما يكون اقترانهما ممكناً لا محذور فيه لكن النهى عن الجميع فهو قليل في الكلام ، ولذلك قل ما يكون فيه الفعل الثاني منصوباً ، والغالب على الكلام جزم الفعلين .

وهذا مما يبين أن الراجح في قوله: ﴿ وتلبسوا ﴾ أن تكون الواو ﴿ واو العطف ﴾ والفعل مجزوماً ولم يعد ﴿ حرف النفي ﴾ لأن أحد الفعلين مرتبط بالآخر مستلزم له ، فالنهى عن الملزوم وإن كان يتضمن النهى عن الملزم فقد يظن أنه ليس مقصوداً للناهي وإنما هو واقع بطريق اللزوم العقلي ﴾ .

المسألة السادسة

من معاني , او ،^(۱)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« إن « أو » ضد « الواو »(٣) :

و « الواو » : للجمع والتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه .

وأما معنى « أو » : فلا يوجب الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه ، بل يقتضى إثبات أحدهما :

۱ ـ لكن قد يكون ذلك مع إباحة الآخر : كقوله « جالس الحسن أو ابن سيرين » و « تعلم الفقه أو النحو » ، ومنه « خصال الكفارة » يخير ينها ، ولو فعل الجميع جاز .

٢ ـ وقد يكون مع الحصر: يقال للمريض « كل هذا أو هذا ».

⁽١) ذكر ابن هشام لـ ﴿ أو ﴾ اثني عشر معنى ، انظرها بالتفصيل في ﴿ المغنى ﴾ ٦١/١ وما بعدها .

 ⁽۲) د مجموع الغتاوی ۱ ۲۱ / ۳۸۱ .

 ⁽٣) ذهب بعض النحاة إلى أن و أو و قد تأتي بمعنى و الواو و ـ وهو مذهب الكوفيين ... ، واحتجوا
بأدلة من القرآن ومن الشعر ، وإليه ذهب ابن مالك في الألفية حيث قال عن و أو و :

وربما عاقبت و الواو ، إذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا

وانظر للاستزادة : (المغني ، ٦٢/١ ، (الجمل ، ٣٠٦ ، (الخصائص ، ٢٠٥/٤) ، (أوضع المسالك ، ٣٧٩/٣ ، (شرح الأشموني ، ٣٧٩/٢ _ ٣٨٢ .

والذي يظهر من كلام الشيخ رحمه الله تعالى أنه يضعف مذهب الكوفيين في أن 1 أو) قد تأتي بمعنى 1 الواو) .

المسألة السادسة

من معاني , او ،^(۱)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(٢):

« إن « أو » ضد « الواو »(٣) :

و « الواو » : للجمع والتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه .

وأما معنى « أو » : فلا يوجب الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه ، بل يقتضي إثبات أحدهما :

١ _ لكن قد يكون ذلك مع إباحة الآخر : كقوله « جالس الحسن أو ابن سيرين » و « تعلم الفقه أو النحو » ، ومنه « خصال الكفارة » يخير بينها ، ولو فعل الجميع جاز .

٢ _ وقد يكون مع الحصر: يقال للمريض « كل هذا أو هذا » .

⁽١) ذكر ابن هشام لـ ﴿ أو ﴾ اثني عشر معنى ، انظرها بالتفصيل في ﴿ الْمُغني ﴾ ٢١/١ وما بعدها .

⁽۲) و مجموع الغتاوى و ۲۱ / ۳۸۱ .

 ⁽٣) ذهب بعض النحاة إلى أن 1 أو ٤ قد تأتي بمعنى 3 الواو ٤ ــ وهو مذهب الكوفيين ــ ، واحتجوا
 بأدلة من القرآن ومن الشعر ، وإليه ذهب ابن مالك في الألفية حيث قال عن 1 أو ٤ :

وربما عاقبت و الواو ؛ إذا لم يلف ذو النطق للبس منفذًا

وانظر للاستزادة : 1 المغني ؟ ٦٢/١ ، 1 الجمل ؟ ٣٠٦ ، 1 الخصائص ؟ ٢٠٥/٤ ، 3 أوضح المسالك ؛ ٣٧٩/٣ ، 6 شرح الأشموني ؟ ٣٧٩/٢ ــ ٣٨٢ .

والذي يظهر من كلام الشيخ رحمه الله تعالى أنه يضعف مذهب الكوفيين في أن و أو ، قد تأتي بمعنى 1 الواو 1 .

وكذلك في الحبر : هي لإثبات أحدهما :

١ _ إما مع عدم علم المخاطب : وهو « الشك » .

٢ - أو مع علمه : وهو « الإيهام » : كقونه تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَكُهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلَفٍ أَوْ مَزِيدُونَ ﴾ [الصافات : ١٤٧] » .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« مفهو م « أو » : « إثبات التقسيم المطلق » ، كما قلنا إن « الواو » : مفهومها « التشريك المطلق بين المعطوف والمعطوف عليه » :

فأما « الترتيب » فلا ينفيه و لا يثبته ، إذ الدال على مجرد المشترك لا يدل على المميز ، فكذلك « أو » هي « للتقسيم المطلق » : وهو ثبوت أحد الأمرين مطلقاً ، وذلك أعم من أن يثببت على سبيل التخيير بينه وبين الآخر ، أو على سبيل الترتيب ، أو على سبيل التوزيع ، وهو ثبوت هذا في حال وهذا في حال ، كما أنهم قالوا : هي في الطلب يراد بها :

١ _ الإباحة تارة : كقولهم : « تعلم النحو أو الفقه » .

٢ ـ والتخيير أخرى : كقولهم : ١ كل السمك أو اللبن » .

وأرادوا بالإباحة جواز الجمع ، و هي في نفسها تثبت القدر المشترك وهو أحد الاثنين ، إما مع إباحة الآخر ، أو حظره ، فلا تدل عليه بنفسها بل من جهة المادة الخاصة ، ولهذا جمعنا بين « القتل » و « الصلب » وبينه

⁽١) ، مجموع الفتاوى. ۽ ١٦ / ٧٧ .

وبين « القطع » على رواية (١) ، فإن « أو » لا تنفي ذلك ، فإذا كان حرف « أو » يدل على مجرد إثبات أحد المذكورات ، فهنا مسلكان : أحدهما : أن يقال :

١ _ إذا كانت في مادة الإيجاب أفادت التخيير .

٢ _ وإذا كانت في مادة الجواز أفادت القدر المشترك .

كما هو مشهور عن النحاة المتكلمين في معاني الحروف أنهم يقولون : يراد بها تارة « الإذن في أحد الشيئين مع حظر الآخر » .

وتارة « الإذن في أحدهما وإن ضم إليه الآخر » كما ذكروه من الأمثلة . وحينئذ فهذه الآية في مادة الجواز ، لأن المنفي هو الجواز ، فيكون المثبت هو الجواز كما ذكرناه في « آية الصدقات » بخلاف « آية الكفارة » فإنها في مادة الوجوب .

المسلك الثانى: أن يقال لا فرق بين المادتين الجواز و الوجوب ، بل وفي الوجوب قد يباح الجمع ، كما لو كفر بالجميع مع الغنى ، لكن يقال دلالتها في الجميع على التفريق المطلق ضد دلالة « الواو » ، ثم إن لم يدل دليل على ترتيب و لا تعيين جاز فعل كل واحد من الخصال لعدم ما يدل على التعيين و الترتيب ، لا للدليل المنافى لذلك كما في قو له : ﴿ فَتَحْرِيرُ وَتَبَدِيرُ وَلَيْهَ فِي وَ له : ﴿ فَتَحْرِيرُ القدر وَقَبَدَ ﴾ [المجادلة : ٣] ، فإن الرقبة المعينة يجزي عتقها كثبوت القدر

⁽١) يعنى في آية الحرابة .

المشترك فيها ، وعدم ما يوجب المعين لا لدليل دل على نفس المعين وليس تقييد المطلق رفعا لظاهر اللفظ ، بل ضم حكم آخر إليه ، و هذا مسلك حسن في هذا الموضع و نظائره ، فإنه يجب الفرق بين ما يثبته اللفظ و بين ما ينفيه »

المسألة السابعة

هل العطف يقتضي السببية ؟

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« وليس من العطف ما يقتضى أن الأول سبب الثاني ، وقد يقال : العطف قد يتضمن معنى الاقتران والتلازم ، كما يقال « زرني وأزورك » و« سلم علينا ونسلم عليك » ونحو ذلك ، مما يقتضى اقتران الفعلين والتعاوض من الطرفين ، كما لو قال لسيده : « أعتقني ولك على ألف. » أو قالت المرأة لزوجها : « طلقني ولك ألف » أو « اخلعني ولك ألف » فإن ذلك بمنزلة قولها « بألف » أو « على ألف » ، وكذلك أيضاً لو قال : « أنت حر وعليك ألف » أو « أنت طالق وعليك ألف » فإنه كقوله « على ألف » أو « بألف » عند جمهور الفقهاء ، والفرق بينهما قول شاذ ، ويقول أحد المتعاوضين للآخر : ﴿ أعطيك هذا وآخذ هذا ﴾ ونحو ذلك من العبارات ، فيقول الآخر : نعم ، وإن لم يكن أحدهما هو السبب للآخر دون العكس ، فقوله : ﴿ وَٱتَّـعُوا آللَهُ ۗ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] قد يكون من هذا الباب فكل من تعليم الرب وتقوى العبد يقارب الآخر ويلازمه ويقتضه ، فمتى علمه الله العلم النافع اقترن به التقوى بحسب ذلك ، ومتى اتقاه زاده من العلم وهلم جراً » .

⁽۱) ۵ مجموع الغتاوى ۵ ۱۸ / ۱۷۷ .

المسألة الثامنة

إذا كان عاملا المعطوف والمعطوف عليه من جنس واحد اكتفى بذكر احدهما

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« فقوله تعالى في آية الوضوء : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُهُ وسِكُمْ وَامْسَحُوا بِرُهُ وسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة : ٦] ، يقتضي إيجاب مسمى المسح بينهما وكل واحد من :

١ _ المسح الحاص الحالي عن الإسالة .

٢ _ والمسح الذي معه إسالة .

يسمى « مسحاً » فاقتضت الآية القدر المشترك في الموضعين ، ولم يكن في لفظ الآية ما يمنع كون الرجل يكون المسح بها هو المسح الذي معه إساله ، ودل على ذلك قوله : ﴿ إِلَى ٱلْكُعْبَيْنِ ﴾ [المائدة : ٦] فأمر بمسحهما إلى الكعبين .

وأيضاً فإن المسح الخاص هو إسالة الماء مع الغسل فهما نوعان للمسح العام الذي هو إيصال الماء ، ومن لغتهم في مثل ذلك أن يكتفى بأحد اللفظين ، كقولهم :

⁽۱) و مجموع الفتاوى ۱ ۲۱ / ۱۳۲ .

والماء سقي لا علف .

وقوله :

ورأيست زوجسك في السوغسى متقلداً سيفاً ورمحاً (٢) والرمح لا يتقلد (٣) .

ومنه : قوله تعالى : ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلَدَنَّ شَّخَلَدُونَ * بِأَكْوَابِ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسِ مِن مَعِينِ ﴾ [الواقعة : ١٧ ، ١٨] إلى قوله : ﴿ وَحُورً عِينٌ ﴾ [الواقعة : ٢٢]

فذهب بعضهم إلى أن العطف في مثل هذا ممتنع وكذلك يمتنع النصب على المعية ، بل يقدر بمد الواو فعل مناسب فتكون من باب عطف الجمل ، فالبيت الأول يقدر فيه الفعل و وسقيتها ماءاً بارداً ٤ ، والبيت الثاني و وحاملاً رمحاً ٤ ، وهو قول الفارسي والفراء وغيرهم .

وذهب بعضهم إلى أنه لا حذف ، والعطف على بابه ، والعامل المذكور مضمن معنى يناسب الاسمين المتعاطفين ، فيضمن قوله و علفتها ، في البيت الأول و أطعمتها ، ونحوه ، وهو قول الأصمعي والمبرد والمازني وغيرهم .

وذهب بعضهم إلى أن الاسم الثاني يجوز فيه التصب على المعية أو على إضمار فعل مناسب ، ذكره ابن عقيل في شرح الألفية .

وانظر للاستزادة 1 الخصائص ٤ ٣١/٢ ، ٥ شرح ابن عقيل ١ /٥٠٤/ ، ١ اوضح المسالك ٤ ٢/ وانظر للاستزادة 1 الحصائص ١ ٤٩٩ / ١ ٩٠٥ .

والظاهر من كلام الشيخ أنه يرى مذهب الأصمعي ومن معه وأنه من باب عطف المفردات بتضمين العامل الأول معنى يناسب الاسمين المتعاطفين .

⁽١) انظر و خزانة الأدب ، ٢٥٧/٢ ، و أوضح المسالك ، ٢٤٥/٢ ، و شرح الأشموني ، ١٠٠١ . .

⁽٢) انظر المراجع السابقة .

⁽٣) اختلف النحاة في هذه الأبيات التي ذكرها الشيخ :

فكذلك اكتفى بذكر أحد اللفظين وإن كان مراده الغسل.

ودل عليه قوله : ﴿ إِلَى ٱلْكَمِّبَيْنِ ﴾ [المائدة : ٦] والقراءة الأخرى ، مع السنة المتواترة » .

وقال(١) :

« وقد ذكر المسح على الرجلين تنبيه على قلة الصب في الرجل ، فإن السرف يعتاد فيهما كثيراً ، وفيه اختصار للكلام ، فإن المعطوف والمعطوف عليه إذا كان فعلاهما من جنس واحد اكتفى بذكر أحد النوعين كقوله :

علفتها تبناً وماءً بارداً حتى غدت همالة عيناها والماء يسقى لا يقال علفت الماء لكن العلف والسقى يجمعهما معنى الإطعام.

وكذلك قوله :

ورأيت زوجك في الوغى متقلداً سيفاً ورمحاً وكذلك قوله تعالى : ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلَدَنَّ مُّخَلَّدُونُ * بِأَكْوَابِ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسِ وَكَذلك قوله تعالى : ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلَدَنَّ مُّخَلَّدُونُ * بِأَكْوَابِ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسِ مِن مَعِينٍ ﴾ [الواتعة : ٢٢] إلى قوله : ﴿ وَحُورً عِينٌ ﴾ [الواتعة : ٢٢] والحور العين لا يطاف بهن ولكن المعنى ﴿ يؤتى بهذا وبهذا ﴾ وهم قد يحذفون ما يدل الظاهر على جنسه لا على نفسه كما في قوله تعالى :

⁽١) منهاج السنة النبوية ٤ / ١٧٤ .

﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالطَّلِمِينَ أَعَدَّ لَمُمْ عَذَابًا أَلِيًّا ﴾ ، [الإنسان: ٣١]: والمعنى « يعذب الظالمين » » . وقال(١):

« فإن لفظ القرآن يوجب المسح بالرؤوس وبالأرجل إلى الكعبين ، مع إيجابه لغسل الوجوه والأيدي إلى المرافق ، فكان في ظاهره ما يبين أن في كل يد مرفقاً وفي كل رجل كعبين ، فهذا على قراءة الخفض .

وأما قراءة النصب فالعطف إنما يكون على المحل إذا كان المعنى واحداً كقول الشاعر:

معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا فلو كان معنى قوله « مسحت برأسي ورجلي » هو معنى « مسحت رأسي ورجلي » لأمكن كون العطف على المحل ، والمعنى مختلف فعلم أن قوله « وأرجلكم » بالنصب عطف على « وأيديكم » كما قاله الذين قرؤوه كذلك » .

وقال أيضاً (٢) :

« قال : ﴿ وَٱلْقَنِ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَاسِكَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَعَلَا عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مَا يَهْمَدُونَ ﴾ [النحل: ١٦،١٥] . لَعَلَّكُمْ مَهْمَ تَهْمَدُونَ ﴾ [النحل: ١٦،١٥] .

⁽١) منهاج السنة النبوية ٤ / ١٧٧ .

⁽۲) النبوات ص ۱۸٤ .

وهذا كله مما ألقاه في الأرض ، وهومنصوب بـ « ألقى » ، أو بفعل من جنسه كما قال بعضهم ، أي : وجعل في الأرض أنهارا ، لأن الإلقاء من جنس الجعل وبسط ما في هذا من إعراب ومعان له مقام آخر » .

المسألة التاسعة

العطف على المجرور

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« قوله : ﴿ حَسَّبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال : ٦٤] معناه : أن الله حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين ، فهو وحده كافيك وكافي من معك من المؤمنين ، وهذا كما تقول العرب : « حسبك وزيداً درهم »(٢) .

ومنه قول الشاعر :

فحسبك و الضحاك سيف مهند وذلك أن حسب مصدر، فلما أضيف لم يحسن العطف عليه إلا بإعادة الجار، فإن العطف بدون ذلك _ وإن كان جائزاً في أصح القولين _ فهو

⁽١) منهاج السنة النبوية ٢٠١/٧ ، ٢٠٢ .

⁽٢) قال ابن هشام – في باب ما يحتمل المفعول به والمفعول معه – 1 المغني ٢ ٥٦٢/٥ : 1 نحو أكرمتك وهذا أكرمتك وزيداً ، يجوز كونه عطفا على المفعول به وكونه مفعولاً معه ونحر أكرمتك وهذا يحتملهما وكونه معطوفاً على الفاعل لحصول الفصل بالمفعول وقد أجيز في حسبك وزيداً درهم كون زيد مفعولاً معه وكونه مفعولاً به بإضمار يحسب وهو الصحيح لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به ويجوز جره فقيل بالعطف وقيل بإضمار حسب أحرى وهو الصواب ورفعه بتقدير حسب فحذفت وخلفها المضاف إليه ورووا بالأوجه الثلاثة قوله :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا

قليل ، وإعادة الجار أحسن وأفصح (١) فعطف على المعنى ، والمضاف إليه في معنى المنصوب فإن قوله « فحسبك و الضحاك » معناه « يكفيك والضحاك » . . . وهكذا في المعطوفات :

۱ _ إن أمكن إضافتها إليها كلها كالمضاف إلى الظاهر فهو أحسن: كقول النبي عليه : « إن الله حرم بيع الحمر والميتة والدم والحنزير والأصنام» (۲). وكقولهم «نهى عن بيع الملاقيح والمضامين وحبل الحبلة» (۳).

(١) اختلف في العطف على الضمير المجرور :

فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المجرور نحو • مررت بك وزيد • ـ واختاره ابن مالك ـ ، واستدلوا بأدلة كثيرة من القرآن والشعر ، ومن أدلتهم الآية التي ذكرها الشيخ • واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام • على قراءة حمزة بخفض • الأرحام • ـ .

وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز ، بل لا بد من إعادة الحافض نحو قوله تعالى ٥ فقال لها وللاَّرض » وقوله 1 وعليها وعلى الفلك » ، وقاموا بتأويل أدلة الكوفيين .

وانظر للامتزادة 1 الإنصاف 1 ٢/٢/٢٦ ــ ٤٧٤ ، 1 أوضح المسالك ؟ ٣٩٢/٣ ، 6 شرح ابن الناظم) ص ٤٤٥ ، 6 شرح الأشموني 1 ٣٩٤/٢ .

و قد رجع الشيخ مذهب الكوفيين إلا أنه جعل الأفصح والأحسن إعادة الجار مع جواز الحالتين .

(٢) رواه البخاري (٢١٢١) ومسلم (١٥٨١) عن جابر رضي الله عنه .

(٣) هذا الحديث رواه عبد الرزاق (١٤١٣٨) بإسناد رجاله ثقات عن ابن عمر ، وأما النهي عن بيع وحبل الحبلة ، فرواه البخاري (٢٠٣٦) ومسلم (١٥١٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وحبل الحبلة _ كما فسره ابن عمر في الصحيح _ : كان بيماً لأهل الجاهلية ، يتبايعون لحوم الحزور إلى حبل الحبلة وهو أن تنتج الناقة ثم تحمل التي نتجت .

والمضامين : بيع ما في بطون إناث الإبل ، والملاقيح : بيع ما في ظهور الجمال . انظر 3 التمهيد ؛ ٣١٤/١٣ .

٢ ــ وإن تعذر لم يحسن ذلك :

كقولك « حسبك وزيداً درهم » عطفاً على المعنى .

ومما يشبه هذا قوله : ﴿ وَجَاعِلَ ٱلْيَّتَلَ سَكَنَا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ عَلَا يَشْبَهُ هَذَا عَلَى محل الليل المجرور ، فإن حُسْبَاناً ﴾ [الأنعام : ٩٦] نصب هذا على محل الليل المجرور ، فإن « اسم الفاعل » كالمصدر ويضاف تارة ويعمل تارة أخرى » . وقال (٢) :

« وقد قال تعالى : ﴿ وَاتَّقُواْ اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِدِ وَالْأَرْحَامُ ﴾ [النساء: ١] على قراءة حمزة وغيره ممن خفض « الأرحام » ، وقال : تفسيرها أي : « تساءلون به والأرحام كما يقال سألتك بالله وبالرحم » .

ومن زعم من النحاة أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار فإنما قاله لما رأى غالب الكلام بإعادة الجار ، وإلا فقد سمع من الكلام العربي نثره ونظمه العطف بدون ذلك كما حكى سيبويه ما فيها غيره وفرسه ولا ضرورة هنا كما يدعى مثل ذلك في الشعر » .

⁽١) على قراءة نافع وابن عامر وابن كثير ﴿ وجاعل الليل ﴾ .

⁽٢) اقتضاء الصراط ٧٨٣/٢ .

المسألة العاشرة

البدل(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢) : (مما يوضح هذا قوله : ﴿ أَمّ اللَّهُ مُّهُ كَانَّمٌ شُهُكَاءً إِذْ حَضَرَ يَعَقُوبَ الْمَوْتُ ﴾ [البقرة : ١٣٣] الآيات ، قالوا فيها : ﴿ نَعَبُدُ إِلَهُ كَا وَإِلَهُ ءَابَآبِكَ ﴾ ثم قالوا : ﴿ إِلَهُ وَبِهِذَا ﴾ فهذا (بدل) من الأول في أظهر الوجهين (٢) ، فإن النكرة تبدل من المعرفة (٤) كما في قوله : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيةِ * ناصِيةٍ كَنْدِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ [العلى : ١٦ ، ١٥] فذكرت معرفة و موصوفة كذلك ، قالوا : ﴿ نَعْبُدُ إِلَهُكَ ﴾ فعرفوه ثم قالوا : ﴿ إِلَهُ وَبِهِدًا ﴾ فوصفوه ، والبدل في حكم تكرير العامل أحياناً كما في قوله : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَا أَلَيْنَ اَسْتَكُبُرُكُا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اَسْتَكُبُرُكُا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ السَّنْعَيْوُا لِمَن عَامَن مِنْهُمْ ﴾ [الأعراف : ٢٥] .

فالتقدير : « نعبد إلهك ، نعبد إلها واحداً ونحن له مسلمون » ، فجمعوا

⁽١) البدل هو : التابع المقصود بالحكم بلا واسطة ، ويسميه البصريون بدلاً ، ويسميه الكوفيون ترجمة وتبييناً وتكريراً ، انظر ، أوضح المسالك ، ٣/٣ ، « شرح الأشموني ، ٣/٣ .

⁽٢) و مجموع الفتاري ١٦ / ٧٤ .

 ⁽٣) الوجه الثاني: النصب على الاختصاص، وذكر الزمخشري الوجهين و الكشاف ، ٢١٤/١،
 وهناك وجه ثالث وهو الحالية كما ورد في و إعراب القرآن وبيانه ، ١٩١/١.

⁽٤) تبدل المعرفة من المعرفة ، والنكرة من النكرة ، والمعرفة من النكرة ، والمعرفة من النكرة ، انظر أمثلة ذلك في و شرح الأشموني ٢/٣ .

بين الخبرين بأمرين بأنهم يعبدون إلهه ، وأنهم إنما يعبدون إلها واحدا فمن عبد إلها عبد إلها من عبد إلها واحداً » .

المسألة الحادية عشرة

النداء

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

 $(1)^{(Y)}$ والنداء في لغة العرب هو $(1)^{(Y)}$

لا يطلق النداء على ما ليس بصوت لا حقيقة ولا مجازا ، .

وقال أيضاً (٢) : « المعرف بالنداء : فإن « النداء » و « الدعاء » من أسباب التعريف (٤) ، فالمنادي المعرفة يكون مفهوماً :

ا _ وإن كان نكرة كان منصوباً ، فإذا نادى المنادي رجلاً مطلقاً قال : (a_1, b_2) ، كقول الأعمى : (a_2, b_3) ، كقول الأعمى : (a_3, b_4) با رجلاً خذ بيدي (a_4, b_4) .

⁽۱) و مجموع الفتاري ، ٦/ ٣١٠ .

 ⁽٢) أصل اشتقاق النداء في اللغة من (ندى الصوت) إذا ارتفع وعلا ، انظر (أوضح المسالك) ٤/٢
 (شرح الأشموني) ١٥/٣ .

⁽٣) بيان التلبيس ٢/٤/٢ .

⁽٤) ذكر الشيخ أنواع المعارف السبعة في المسألة الأولى من الفصل الثالث ، وذكر السابع منها 1 المنادي المعين 4 فراجعه .

 ⁽٥) اختلف النحاة في هذه الصورة ١ وهي صورة نداء النكرة غير القصودة ١ على قولين :

١ _ فالجمهور على أن هذا واقع ، وقد ثبت في شعر العرب .

٢ ـ وذهب المازني إلى أنه غير واقع ، لأن النداء طلب إقبال من ينادى ، وغير المعين لا يمكن فيه ذلك ، وجعل ما ورد من ذلك ضرورة أو شاذاً ، وانظر ٥ أوضح المسالك ٥ ٢٠/٤ ، ٥ شرح الأشموني ٥ ٢٠/٣ .

Y = 0 ومن نادى رجلاً بعينه قال : (يا رجلُ) ، كقول موسى عليه السلام (ثوبي حجرُ ، ثوبي حجرُ) ، رهذا المنادى المعين يشير إليه الداعي المنادي فيقصده بعينه ، بخلاف المطلق الذي يدل عليه لفظ النكرة كقوله (يا رجلاً خذ بيدي) فإنه هنا لم يشر إلى شيء بعينه .

فهذا التعریف بالنداء إنما هو یتعین في الباطن بقصد الداعي ، وفي الظاهر باشارته والمنادي الداعي ونحوه من ذوي الطلب والاستدعاء أو المخبر المحدث قد یشیر إشارة ظاهرة إلى المنادي وغیره من المقصودین إما لتعریف المخاطبین إذا لم یعرفوا المعین إلا بذلك مثل من ینادي رجلاً بعینه في رجال فیقول : « یا رجل » أو « یا هذا » أو « یا زید » ، ویکون هناك جماعة اسمهم زید ولا بد أن یشیر إلیه إما بتوجیه وجهه نحوه أو بعینه أو برأسه أو یده أو غیر ذلك ، وتارة یشیر توکیداً وتحقیقاً لخطابه ، وإذا كان متمیزاً بلاسم ولا یجوز أن یدعو أحداً وتکون الإشارة إلى غیر من دعا ، فلا یجوز أن یقول « یا زید » ویشیر إلى غیر من قصده ، أو « یا هذا » ویشیر إلى غیر من قصده ، أو « یا هذا » ویشیر إلى غیر من قصده ، أو « یا هذا » ویشیر إلى غیر من قصده .

فإذا قال الداعي « اللهم » وأشار برأسه أو عينه أو وجهه أو يده أو أصبعه لم تكن إشارته إلا إلى الله الذي دعاه وناداه وناجاه لا إلى غيره إذ المدعو

⁽١) رواه البخاري و ٣٢٢٣ ، ومسلم و ٣٣٩ ، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

المنادى من شأن الداعي أن يشير إليه ، وليس هنا من يشير إليه الداعي بقوله « اللهم » أو « يا الله » ونحو ذلك إلا الله ، فهو الذي يشير إليه بياطنه وظاهره 🛚 .

المسألة الثانية عشرة

تقديم معمول اسم الفعل عليه(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« قال : ﴿ فَأَقِمْ وَجَهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفَا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم : ٣٠] :

وهذا نصب على المصدر الذي دل عليه الفعل الأول عند سيبوبة وأصحابة ، فدل على أن إقامة الوجه للدين حنيفا هو فطرة الله التي فطر الناس عليها ، كما في نظائره مثل :

قُولُه : ﴿ كِنَبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمُّ ﴾ [النساء: ٢٤] . وقوله : ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي

(۱) اسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً ، نحو ﴿ شتان ﴾ بمعنى ﴿ بعد ﴾ ، و﴿ صه ﴾ بمعنى ﴿ اسكت ﴾ ، و ﴿ عليك ﴾ بمعنى ﴿ الزم ﴾ .

وهي تعمل عمل الفعل ، ولكن اختلف النحاة في تقدم معمولها عليها :

نقال الكسائي وغيره من الكوفيين يجوز تقدم معمولها عليها واستدلوا بالآية 1 كتاب الله عليكم ، فنصب كتاب الله 12 عليكم ، مما دل على جواز تقدم معمولها عليها ، ولهم أدلة أخرى .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ، لأن ٥ اسم الفعل ٥ فرع عن ٥ الفعل ٥ والفرع قاصر عن الأصل فلا يتصرف تصرفه ، وأما ما احتج به الكوفيون فإن انتصاب الاسم فيه على المصدر بفعل محذوف دل عليه السابق ، فالتقدير في الآية ٥ كتبنا كتاب الله عليكم ٥ ونحوه .

وانظر للاستزادة : « الإنصاف ٩ ٢٢٨/١ _ ٢٣٥ ، « أوضح المسالك ٤ ٪ ٨٨ ، « التبيان ٤ / / ١٠ التبيان ٤ / / ١٠ . التبيان ٤ / ١٠٤ ، « أسرار العربية ٤ ١٠١ ، « شرح الأشموني ٤ ١٠١/٣ .

والظاهر من كلام الشيخ اختيار مذهب سيبويه .

⁽۲) درء التعارض ۸ / ۳۷۲ .

قَد خَلَتَ مِن قَبَلُ وَلَن يَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ [الفتح: ٢٣] . فهذا عندهم مصدر منصوب بفعل مضمر لازم إضماره دل عليه الفعل المتقدم ، كأنه قال « كتب الله ذلك عليكم » و « سن الله ذلك » و كذلك هنا « فطر الله الناس على ذلك » على إقامة الدين لله حنيفا وكذلك فسره السلف كما تقدم النقل عنهم » .

日日日日日

الفصّل العّاشِر

جوازم المضارع ونواصبه وادوات الشرط والاستفهام

المسألة الأولى: تأثير النواصب والجوازم على الفعل

المسألة الثانية : من معانى الأدوات

المسألة الثالثة : الفرق بين ﴿ إذا ﴾ و ﴿ إن ﴾ الشرطيتين

المسألة الرابعة : حذف جواب القسم والشرط

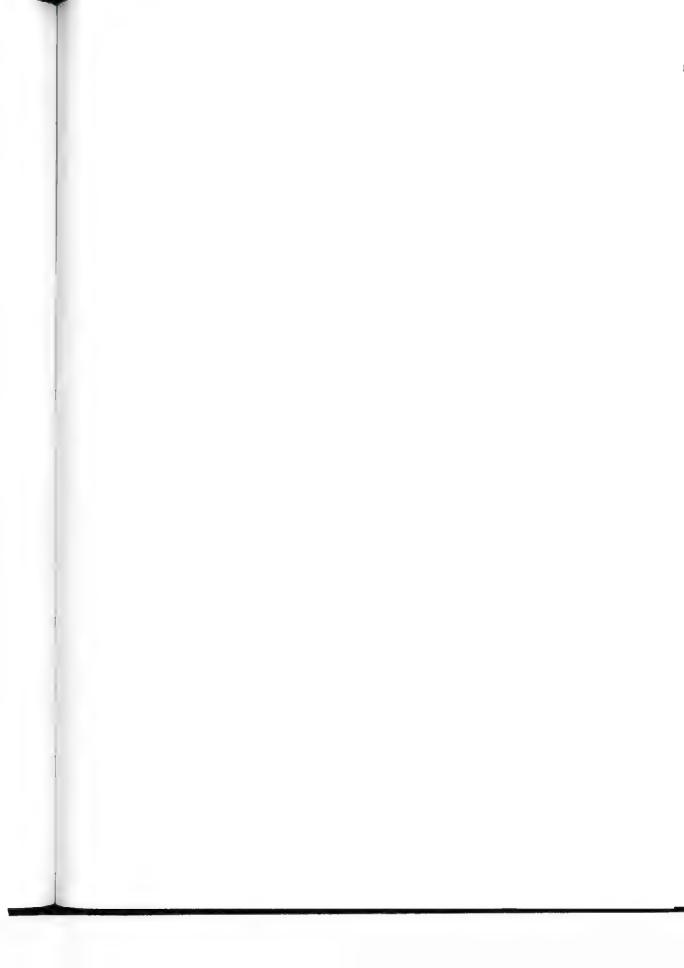
المسألة الخامسة : الكلام على قوله (نعم العبد صهيب لو

لم يخــــف الله لم يعـــصه ،

المسألة السادسة : حذف جواب ، لو ،

المسألة السابعة : أنواع الاستف___هام

المسألة الثامنة : حذف همزة الاستفهام



المسألة الأولى

تأثير النواصب والجوازم على الفعل

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« إن جوازم الفعل المضارع ونواصبه تخلصه للاستقبال ، مثل « إن » و « إذ » و كذلك « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان » .

وقال أيضاً (٢):

« وجوازم الفعل « إن » و أخواتها و نواصبه تخلصه للاستقبال » . وقال أيضاً (٣) :

« فإن حرف « أن » : تخلص الفعل المضارع للاستقبال »

⁽۱) ؛ مجموع الفتاوي ، ۲۲۵/۲ .

⁽۲) مجموع الفتاوي ۱۷ / ۱۹۱.

⁽٣) [الدرء ٢١/٤ ، ١٠٧] ، ٥ مجموع الغتاري ، ٨٨/٨ .

المسألة الثانية

من معانى الأدوات

١- لن :

« وحرف « لن » : ينفى الفعل في الزمن المستقبل »(١) .

۲- لم :

(الم) : و إن كانت تقلب المضارع ماضياً ، فذاك إذا تجرد فقيل : الم يأت) و (الم يذهب) فمعناه : (الم يأت) و (الم يذهب) فمعناه : (الم أتى) و (الم ذهب) .
 وأما إذا قيل : (الم يكن يفعل هذا) و ﴿ لَمْ يَكُنِ اللّهُ لِيغَفِرَ لَمُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾ [النساء : ١٣٧] فالمقصود معنى الفعل الدائم مطلقاً ، وإذا قيل : (الم يكن فلان آتياً حتى يذهب إليه فلان) بخلاف ما إذا قلت : (الم يكن فلان قد أتى حتى ذهب إليه فلان) بخلاف ما إذا قلت :
 (الم يكن فلان قد أتى حتى ذهب إليه فلان) (٢) .

: Ü_#

(وَلَفَظَ (لَمَ ا) : ينفى به ما يقرب حصوله ويحصل غالباً ، كقوله :
 (أَمِّ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَلهكُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلفَّهٰ إِينَ جَلهكُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلفَّهٰ إِينَ جَلهكُوا مِنكُمْ
 و يَعْلَمَ ٱلفَّهٰ إِينَ ﴾ [آل عمران : ١٤٢] » (٣) .

 ⁽١) و مجموع الفتاوى ٥ ٢٨ / ٢٥٣ ، الجواب الصحيح ٢٧٧/٤ .

⁽۲) و مجموع الغناوى ۽ ۱٦/٥،٥ .

۲٤٦/٧ و مجموع الفتارى ٤ ٢٤٦/٧ .

« وهذا الحرف ـ أي « لما » ـ : ينفى به ما قرب وجوده وانتظر وجوده ولنظر وجوده ولم يوجد بعد ، فيقول لمن ينتظر غائباً أي لما ، ويقول : قد جاء لما يجىء بعد »(١) . «

و « لما » : إنما ينفى بها ما ينتظر ويكون حصوله مترقباً : كقوله : ﴿ أَمْ

حَسِبْتُهُمْ أَن تَدْخُلُوا ٱلْجَلَكُ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوًا مِن قَبْلِكُمْ ﴾

[البغرة : ٢١٤] »(٢)

٤ إذا :

« وحرف « إذا » : إنما يكون لما يأتي لا محالة »(٣) .

« إذا » : ظرف لما يستقبل من الزمان ، (٤) .

٥۔ إذ :

« حرف « إذ » : ظرف لما مضى من الزمان »(°) .

٢- لو :

 $^{(7)}$ ه حرف $^{(7)}$ للتي تقتضي مع الشرط انتفاء المشروط $^{(7)}$.

⁽١) ١ مجموع الفتاري ١ ٤٧٧/٧ .

⁽۲) و مجموع الفتاري و ۲۰۲/۷ .

⁽٣) و مجموع الفتاوى a ٢٤٨/٤ .

٤٤٤/٧ و مجموع الفتاوى ٩ ٤٤٤/٧ .

⁽ة) (مجموع الغتاوى ، 122/Y .

⁽٦) و مجموع الفتاوي ۽ ٧/ ١٧ .

السألة النالغة

الفرق بين ، إذا ، و ، إن ، الشرطيتين

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« فقولنا : « يكون هذا إن شاء الله » حق ، فإنه لا يكون إلا إن شاء الله والشك واللفظ ليس فيه إلا التعليق ، وليس من ضرورة التعليق الشك ، بل هذا بحسب علم المتكلم ، فتارة يكون شاكاً ، وتارة لا يكون شاكاً ، فلما كان الشك يصحبها كثيراً لعدم علم الإنسان بالعواقب ظن الظان أن الشك داخل في معناها وليس كذلك فقوله : ﴿ لَتَنْخُلُنَ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِنْ شَاءً الله ، بل ولا من الشك داخل في معناها وليس كذلك فقوله : ﴿ لَتَنْخُلُنَ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِنْ شَاءً الله ، بل ولا من الله المؤمنين ، ولهذا قال ثعلب : « هذا استثناء من الله وقد رسوله المخاطب للمؤمنين ، ولهذا قال ثعلب : « هذا استثناء من الله وقد علمه ، والحلق يستثنون فيما لا يعلمون » ، وقال أبو عبيدة وابن قتيبة : أن « إن » بمعنى « إذ » ، أي : إذ شاء الله ، ومقصوده بهذا تحقيق الفعل بر « إن » كما يتحقق مع « إذ » ، وإلا فر إذ » : ظرف توقيت و « إن » : حرف تعليق .

فإن قيل : فالعرب تقول : « إذا احمر البسر فأتني » ، ولا تقول : « إن احمر البسر » .

⁽١) و مجموع الفتاوى ٤ ٧/١٥٤ .

قيل : لأن المقصود هنا توقيت الإتيان بحين احمراره فأتوا بالظرف المحقق ولفظ α إن α لا يدل على توقيت ، بل هي تعليق محض تقتضي ارتباط الفعل الثاني بالأول ، ونظير ما نحن فيه أن يقولوا : α البسر يحمر ويطيب إن شاء الله α وهذا حق فهذا نظير ذلك α .

وقال أيضاً (٢):

« وحرف « إن » في لسان العرب : لما يمكن وقوعه وعدم وقوعه ، فإما ما يقع لازماً أو غالباً فيقولون فيه « إذا » فإنهم يقولون : « إذا احمر البسر فأتنى » ، ولا يقولون : « إن أحمر البسر » ، لأن احمراره واقع » .

⁽۱) قال الزمخشري في 8 المفصل ۽ ص ٤٤٠ و ولا تستعمل 9 إن 9 إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها ولذلك قبح 9 إن احمر البسر كان كذا ۽ و 9 إن طلعت الشمس آتك ٤ إلا في اليوم المغيم وتقول 9 إن مات فلان كان كذا ۽ و إن كان موته لا شبهة فيه إلا أن وقته غير معلوم فهو الذي حسن فيه ٤ .

وانظر للاستزادة 1 بدالع الغوايد ، ٤٦/١ – ٤٩ .

⁽۲) الفتاري الكبري ۲۰٤/۲ .

المسألة الرابعة

حذف حواب القسم او الشرط(۱)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« فإن الكلام إذا اشتمل على : « قسم » و « شرط » و كل منهما يقتضي جوابه أجيب الأول منهما » .

وقال أيضاً (٣):

« والكلام إذا اجتمع فيه « شرط » و « قسم » وقدم القسم سد « جواب القسم » مسد « جواب الشرط » :

والقسم : كقوله تعالى : ﴿ لَهِنَ أَخْرِجُوا لَا يَغْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَهِن فُوتِلُوا لَا يَغْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَهِن فُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَ ﴾ [المشر: ١٧] يَضُرُونَهُمْ وَلَهِن نَصَرُوهُمْ لَيُولُن آلَا الْآدَبَلُ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴾ [المشر: ١٧] ومنه : قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَنْ عَنهَدَ اللّهَ لَهِن ءَاتَلْنَا مِن فَضَلِهِ عَنْ صَنهَدَ اللّهَ لَهِن ءَاتَلْنَا مِن فَضَلِهِ عَنْ الصَّلِحِينَ ﴾ [التوبة: ٢٠] وقوله : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللّهِ جَهْدَ أَيْتُومِئُنَ مِهَا ﴾ [الأنعام: ١٠٩] وقوله : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللّهِ جَهْدَ أَيْتُومِئُنَ مِهَا ﴾ [الأنعام: ١٠٩] وقوله : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللّهِ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

⁽١) أشار إليها ابن مالك رحمه الله تعالى بقوله :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جــــــواب ما أخرت قهو ملتزم وانظر 1 أوضح للسالك 4 ٢١٨/٤، 1 للغني ٤ ٢٤٥/٢، 1 شرح الأشموني ٢ ٢٧١/٣.

⁽۲) د مجموع الفتاوى ، ۱۷/۱٦ .

[.] 17./7 = 727 ; 727/1 = 71.77 .

جَهَدَ أَيْمَانِهِمْ لَهِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنُّ قُل لَا لُقُسِمُوا ۖ ﴾ [النور : ٥٣] وقوله : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَبِن جَآءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِمَّدَى ٱلْأُمُمِّ ﴾ [فاطر : ٤٢] . ومنه : قوله : ﴿ وَلَكِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَاكَوْتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [لقمان : ٢٥] . وقوله : ﴿ وَلَـ إِن سَأَلْتَهُمْ لَيَغُولُنَ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوشُ وَنَلْعَبُ ﴾ [التوبة: ٦٥]. وقوله : ﴿ لَهِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَلْسِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٩] وقوله: ﴿ لَهِن لَّرْ يَكُنَّهِ ٱلْمُنَافِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِينَكَ بِهِمْ ﴾ [الأحزاب: ٦٠] وقوله : ﴿ وَلَهِن شِثْنَا لَنَذْهَ بَنَّ بِٱلَّذِي ٓ أَوْحَيْنَا ۚ إِلَيْكَ ﴾ [الإسراء : ٢٨] وقوله : ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيدُ ﴾ [المائدة: ٧٧] وقوله: ﴿ وَلَكِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا ءَامُرُهُمْ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّاخِرِينَ ﴾ [يوسف : ٣٧] وقوله : ﴿ وَلَـ إِن حِشْمَهُم بِنَايَـ فِو لِّيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُبْطِلُونَ ﴾ [الروم: ٥٨] وقوله: ﴿ وَلَكِن جَاءَ نَصْرٌ مِّن زَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمٌّ ﴾ [العنكبوت: ١٠]. وقوله : ﴿ وَلَهِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰ أَمَّةِ مَّعْدُودَةِ لَّيْقُولُنَ مَا يُحْبِسُهُونَ ﴾ [هود : ٨]ومثل هذا كثير .

وحيث لم يذكر القسم فهو محذوف مراد ، تقدير الكلام : « والله لئن أخرجوا لا ينصرونهم » ، ومن

محاسن لغة العرب أنها تحذف من الكلام ما يدل المذكور عليه اختصارا وايجازا لا سيما فيما يكثر استعماله كالقسم » .

المسألة الخامسة

الكلام على قوله: ، نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ،

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« الحمد لله الذي علم القرآن ، خلق الإنسان ، علمه البيان ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الباهر البرهان ، وأشهد أن محمداً عبده

(۱) هذه الرسالة لشيخ الإسلام رحمه الله تعالى ذكرها ابن عبد الهادي رحمه الله تعالى في العقود الدرية) ص ٦٣ _ ضمن مؤلفات شيخ الإسلام _ فقال و وشرح ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال : (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه) وتكلم على لو ؟ . وقد أشار إليها الألوسي رحمه الله تعالى في (جلاء العينين) ص ٢١ ، ٢٢ ونقل طرفاً منها من والأشباه) للسيوطي ، وقد أورد السيوطي رحمه الله تعالى هذه الرسالة كاملة في (الأشباه والنظائر في النحو) ٢٣/٤ _ ٢٢ ، وبداية الرسالة :

و جواب سؤال سائل سأل عن حرف و لو و للشيخ تقي الدين بن تيمية في قول عمر و نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه و ، قال فيه : جواب سؤال سائل سأل عن حرف و لو و شيخنا وسيدنا الإمام العالم العلامة الأوحد الحافظ المجتهد الزاهد العابد القدوة إمام الأثمة قدوة الأمة علامة العلماء وارث الأنبياء ، آخر المجتهدين ، أوحد علماء الدين ، بركة الإسلام ، حجة الأعلام ، برهان المتكلمين ، قامع المبتدعين ، ذي العلوم الرفيعة ، والفنون البديعة ، محيي السنة ، ومن عظمت به لله علينا المنة ، وقامت به على أعدائه الحجة ، واستبانت ببركته وهديه المحجة ، تقي اللدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني أعلى الله مناره ، وشيد من الدين [في الأصل : الذين] أركانه :

ماذا يقول الواصفون له وصفاته جلت عن الحصر

هو حجة لله قاهـــرة هو بيننا أعجوبة الـدهر هو آية في الخلق ظاهرة أنواره أربت على الفجر ورسوله المبعوث إلى الإنس والجان ، صلى الله عليه وآله وسلم تسليماً يرضى به الرحمن :

سألت _ وفقك الله _ عن معنى حرف « لو » ، وكيف يتخرج قول عمر رضي الله عنه « نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه » (١) على معناها المعروف ، وذكرت أن الناس يضطربون في ذلك ، واقتضبت الجواب اقتضاباً أوجب أن أكتب في ذلك ما حضرني الساعة مع بعد عهدي بما بلغني مما قاله الناس في ذلك وأن ليس يحضرني (٢) الساعة ما أراجعه في ذلك .

نقلت هذه الترجمة من خط العلامة فريد دهره الشيخ كمال الدين بن الزملكاني رحمه الله .
 إنسر أقر الرَّهَ إِن الرَّهُ اللهِ الرَّهُ إِن الرَّهُ إِن الرَّهُ الرَّهُ الرَّهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الرَّهُ الرَّهُ اللهِ اللهُ ا

نقلت من خط الحافظ علم الدين البرزالي [في الأشباه : الردالي ، وهو تصحيف من الناشر ووقع صحيحاً في و جلاء العينين ، ص ٢١] : قال سيدنا وشيخنا الإمام العالم العلامة القدوة الحافظ الزاهد العابد الورع إمام الأثمة حبر الأمة ، مفني الغرق ، علامة الهدى ، ترجمان القرآن حسنة الزمان ، عمدة الحفاظ ، ولي الشريعة ، ذو الفنون البديعة ، ناصر السنة ، قامع البدعة ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تهمية الحراني أدام الله بركته ورفع درجته »

⁽۱) هذا الأثر لا أصل له _ كما ذكره غير واحدٍ من العلماء _ ولكن روى أبو نعيم في \$ الحلية ؟ / \
١٧٧ بسندٍ فيه ١ الجراح بن المنهال وهو ضعيف ؟ عن عمر يرفعه أنه قال عن سالم مولى أبي حذيفة و لو كان لا يخاف الله ما عصاه ٤ ، ورواه الديلمي في ٥ الفردوس ١ ٢٣٤/١ و ٢٩٦ ٥ عن عمر أنه قال في سالم ٥ لو لم يخف الله ما عصاه ٥ وانظر ٥ كشف الحفا ٤ ٢٨/٢ .

⁽٢) في ﴿ جلاء العينين ﴾ ص ٢٢ : وأنه لا يحضرني .

فأقول _ والله الهادي النصير _ : الجواب مرتب على مقدمات : أحدها : أن حرف « لو » المسئول عنها من أدوات الشرط ، وأن الشرط يقتضى جملتين إحداهما شرط والأخرى جزاء وجواب ، وربما سمى المجموع شرطاً ، وسمى أيضاً جزاء ، ويقال لهذه الأدوات أدوات الشرط وأدوات الجزاء ، والعلم بهذا كله ضروري لمن كان له عقل وعلم بلغة العرب ، والاستعمال على ذلك أكثر من أن يحصر كقوله تعالى « ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظرنا لكان خيراً لهم وأقوم » « ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً » « ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا » « ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه » « لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالا » « ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء » . الثانية : أن هذا الذي تسميه النحاة شرطاً هو في المعنى سبب لوجود الجزء ، وهو الذي تسميه الفقهاء « علة » و « مقتضياً » و « موجباً » ونحو ذلك ، فالشرط اللفظي سبب معنوي فتفطن لهذا ، فإنه موضع غلط فيه كثير ممن يتكلم في الأصول والفقه ، وذلك أن الشرط في عرف الفقهاء ومن يجري مجراهم من أهل الكلام والأصول وغيرهم هو ما يتوقف تأثير السبب عليه بعد وجود المسبب ، وعلامته أن يلزم من عدمه عدم المشروط ولا يلزم من وجوده وجود المشروط .

ثم هومنقسم إلى ما عرف كونه شرطاً بالشرع كقولهم « الطهارة والاستقبال واللباس شرط لصحة الصلاة » ، و « العقل والبلوغ شرط لوجوب الصلاة » ، فإن وجوب الصلاة على العبد يتوقف على العقل والبلوغ ، كما تتوقف صحة الصلاة على الطهارة و [السترة $^{(1)}$ واستقبال القبلة ، وإن كانت الطهارة و [السترة $^{(7)}$ أموراً خارجة عن حقيقة الصلاة ، ولهذا يفرقون بين الشرط والركن بأن :

الركن : جزء من حقيقة العبادة أو العقد كالركوع والسجود ، وكالإيجاب والقبول .

وبأن الشرط: خارج عنه ، فإن الطهارة يلزم من عدمها عدم صحة الصلاة ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة .

وتختلف الشروط في الأحكام باختلافها ، كما يقولون في باب الجمعة منها ما هو شرط للوجوب بغيره ومنها ما هو شرط للوجوب بغيره ومنها ما هو شرط للإجزاء دون الصحة ، ومنها ما هو شرط للصحة وكلام الفقهاء في الشروط كثير جداً ، لكن الفرق بين السبب والشرط وعدم المانع إنما يتم على قول من يجوز تخصيص العلة منهم ، وأما من لا يسمي علة إلا ما استلزم من الحكم ولزم من وجودها وجوده على كل

⁽١) في و الأشباه ، ص ٦٥ : و الستارة ، .

⁽٢) في و الأشباه ، ص ٦٠ : د الستارة ، .

حال ، فهؤلاء يجعلون الشرط وعدم المانع من جملة أجزاء للعلة ، وإلى ما يعرف كونه شرطاً بالعقل وإن دل عليه دلائل أخرى كقولهم « الحياة شرط في العلم والإرادة والسمع والبصر والكلام » ، و « العلم شرط في الإرادة » ونحو ذلك ، وكذلك جميع صفات الأجسام وطباعها لها شروط تعرف بالعقل أو بالتجارب أو بغير ذلك ، وقد تسمى هذه شروطاً عقلية ، و [الأول] (١) شروطاً شرعية ، وقد يكون من هذه الشروط ما يعرف اشتراطه بالعرف ، ومنه ما يعرف باللغة ، كما يعرف أو شرط المفعول وجود فاعل وإن لم يكن شرط الفاعل وجود مفعول ، فيلزم من وجود اسم وجود المفعول المنصوب وجود فاعل ولا ينعكس ، بل يلزم من وجود اسم منصوب أو مخفوض وجود مرفوع ولا يلزم من وجود المرفوع لا منصوب ولا مخفوض ، إذ الاسم المرفوع مظهراً أو مضمراً لا بد منه في كل كلام عربي ، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية .

فقد تبين أن لفظ « الشرط » في هذا الاصطلاح يدل عدمه على عدم المشروط ما لم يخلفه شرط آخر ، ولا يدل ثبوته على ثبوت المشروط . وأما « الشرط » في الاصطلاح الذي يتكلم به في باب أدوات الشرط اللفظية سواء كان المتكلم نحوياً أو [فقيهاً](٢) وما يتبعه من متكلم و

 ⁽١) في ١ الأشباه ٤ ص ١٥ : ١ لأول ٤ .

⁽٢) في و الأشياه ، ص ٦٦ : و فقهياً ، .

أصولي ونحو ذلك فإن وجود الشرط يقتضي وجود المشروط الذي هو الجزاء والجواب ، وعدم الشرط هل يدل على عدم المشروط ، .

مبنى على أن عدم العلة هل يقتضي عدم المعلول ، فيه خلاف قد [أومئ إليه](١) الخوف لو فرض عدمه لكان مع هذا العدم لا يعصى الله ، لأن ترك المعصية له قد يكون لخوف الله وقد يكون لأمر آخر ، إما لنزاهة الطبع أو إجلال الله أو الحياء منه أو لعدم المقتضى إليها ، كما كان يقال عن « سليمان التيمي » : « إنه كان لا يحسن أن يعصى الله » ، فقد أخبرنا أن عدم خوفه لو فرض موجوداً لكان مستلزماً لعدم معصية الله ، لأن هذا العدم يضاف إلى أمور أخرى ، إما عدم مقتض أو وجود مانع ، مع أن الخوف حاصل ، وهذا المعنى يفهمه من الكلام كل أحد صحيح الفطرة لكن لما وقع في بعض القواعد اللفظية والعقلية نوع توسع إما في التعبير وإما في الفهم اقتضى ذلك خللاً إذا بني على تلك القواعد المحتاجة إلى تتميم ، فإذا كان للإنسان فهم صحيح رد الأشياء إلى أصولها وقرر النظر على معقولها ، وبين حكم تلك القواعد وما وقع فيها من تجوز أو توسع فإن الإحاطة في الحدود والضوابط [غير تحرير](٢) .

⁽١) كذا في 1 الأشباه ، ص ٦٦ ، والذي يظهر أن المراد أنه قد أوماً إلى الحلاف ، ثم استأنف الكلام على الأثر فقال ، فالحوف لو فرض . . . الخ ، فيكون سقط حرف الغاء أو نحوه ، والله تعالى أعلم .

⁽٢) كذا في ؛ الأشباه ، ص ٦٦ ، وفيه سقط أو تحريف .

ومنشأ الإشكال أخذ كلام بعض النحاة مسلماً أن المنفى بعد « لو » مثبت ، والمثبت بعدها منفى ، أو أن جواب « لو » منتفٍ أبداً ، وجواب « لولا » ثابت أبداً ، و أن « لو » حرف يمتنع به الشي لامتناع غيره ، و « لولا » حرف يدل على امتناع الشئ لوجود غيره مطلقاً ، فإن هذه العبارات إذا قرن بها « غالباً » كان الأمر قريباً ، وأما أن يدعى أن هذا مقتضى الحرف دائماً فليس كذلك ، بل الأمر _ كما ذكرناه _ من أن حرف « لو » شرط تدل على انتفاء الشرط ، فإن كان الشرط ثبوتياً فهي « لو » محضة ، وإن كان الشرط عدمياً مثل « لولا » و « لو لم » دلت على انتفاء هذا العدم بثبوت نقيضه ، فيقتضى أن هذا الشرط العدمي مستلزم لجزائه إن وجوداً وإن عدماً ، وأن العدم منتفي ، وإذا كان عدم شئ سبباً في [أمر](١) فقد يكون وجوده سبباً في عدمه وقد يكون وجوده أيضاً سبباً في وجوده بأن يكون الشئ لازماً لوجود الملزوم ولعدمه والحكم ثابت مع العلة المعينة ومع انتفائها لوجود علة أخرى .

وإذا عرفت أن مفهومها اللازم لها إنما هو انتفاء الشرط وإن فهم نفي الجزاء منها ليس أمراً لازماً ، وإنما يفهم باللزوم العقلي أو العادة الغالبة وعطفت على ما ذكرته من المقدمات زال الإشكال بالكلية ، وكان يمكننا أن نقول : إن حرف « لو » دالة على انتفاء الجزاء ، وقد تدل _ أحياناً _

⁽١) في ﴿ الأشباه ، ص ٦٦ : ﴿ أَسَر ، .

على ثبوته إما بالمجاز المقرون بقرينة ، أو بالاشتراك ، لكن جعل اللفظ حقيقة في القدر المشترك أقرب إلى القياس ، مع أن هذا إن قاله قائل كان سائغاً في الجملة ، فإن الناس ما زالوا يختلفون في كثير من معاني الحروف هل هي مقولة بالاشتراك أو بالتواطؤ أو بالحقيقة والمجاز ، وإنما الذي يجب أن تعتقد بطلانه ظن ظان أن لا معنى لـ« لو » إلا عدم الجزاء والشرط ، فإن هذا ليس بمستقيم ألبتة ، والله سبحانه أعلم »(١) .

 ⁽١) انظر للاستزادة في الكلام على هذا الأثر وتوجيهه ٩ بدائع الفوائد ٩ ٢/١ - ٢٨ .

المسألة السادسة

حذف جواب ، لو ،

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« وهو سبحانه يذكر « جواب القسم » تارة وهو الغالب ، وتارة يحذفه كما يحذف جواب « لو » كثيراً :

كقوله تعالى: ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْمَقِينِ ﴾ [التكاثر: ٥] وقوله: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَى أَنَ قُرْءَانَا سُيِرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾ [الرعد: ٣١] ، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَى اللَّذِينَ كَ فَرْعُواْ أَلْمَكَ كُهُ ﴾ [الأنفال: ٥٠] ، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا الَّذِينَ كَ فَرْغُواْ أَلْمَكَ كُهُ ﴾ [الأنفال: ٥٠] ، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرِعُواْ فَلَا فَوْتَ وَأَخِذُوا مِن مَّكَانِ قَرِيبٍ ﴾ [سبا: ٥١] ، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى رَبِّهِمْ ﴾ [الأنعام: ٣٠] . النّادِ ﴾ [الأنعام: ٣٠] . ومثل هذا حذفه من أحسن الكلام ، لأن المراد: أنك لو رأيته لرأيت لوأيت هولاً عظيماً » .

⁽۱) ؛ مجموع النتارى ؛ ۱۳/۹/۳ .

المسألة السابعة

انواع الاستفهام(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

وقال أيضاً (٣) :

« واستفهام الإنكار : يكون بتضمن الإنكار مضمون الجملة :

١ _ إما إنكار نفي إن كان مضمونها خبراً .

٢ _ وإما إنكار نهي أن كان مضمونها إنشاءً .

والكلام إما خبر وإما إنشاء وهذا كقوله ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٤٣].

وقوله : ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف : ٢] ونحو ذلك » .

⁽١) انظر للاستزادة : ٥ المغني ، ١٧/١ وما بعدها ، \$ موسوعة النحو والصرف ، ١٥ – ٥٠ .

⁽٢) و مجموع الفتاوي ١٦ / ٣٣٩.

⁽٣) د مجموع الفتارى ١ ٣٥ / ٣٢٩ .

المسألة الثامنة

حذف همزة الاستفهام(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« وقد ظن بعض المتأخرين أن معنى قوله : ﴿ فَيِن نَفْسِكُ ﴾ [النساء: ٧٩] أي : أفمن نفسك ، و أنه استفهام على سبيل الإنكار ، و معنى كلامه أن الحسنات و السيئات كلها من الله لا من نفسك .

وهذا القول يباين معنى الآية ، فإن الآية بينت أن السيئات من نفس الإنسان أي : بذنوبه ، و هؤلاء يقولون ليست السيئات من نفسه ، و ممن ذكر ذلك أبو بكر بن فورك (٣) فإنه قال : « معناه « أفمن نفسك » ، يدل عليه قول الشاعر :

ثم قالوا تحبها قلت بهراً عدد الرمل و الحصى و التراب (٤) » قلت : و إضمار الاستفهام إذا دل عليه الكلام لا يقتضى جواز إضماره في الخبر المخصوص من غير دلالة ، فإن هذا يناقض المقصود و يستلزم أن

⁽١) قال الزمخشري (المفصل) ٤٣٨ (وتحذف الهمزة إن دل عليها الدليل) وانظر (المغنى) ١٤/١ .

⁽٢) ، مجموع الفتاوى ، ١٤ / ١٤ .

⁽٣) هو : محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني (ت ٤٠٦) أحد متكلمي الأشاعرة ، له مصنفات كثيرة ، قبل قتله السلطان محمود بن سبكتكين بالسم (الأعلام ٨٣/٦٤ .

⁽٤) البيت لعمر بن أبي وبيعة ، وانظر ، الخصائص ، ٢٨١/٢ .

كل من أراد أن ينفي ما أخبر الله به يقدر أن ينفيه بأن يقدر في خبره استفهاماً و يجعله استفهام إنكار!! .

و هذا من جهة العربية نظير ما زعمه بعضهم في قول إبراهيم عليه السلام: ﴿ هَلْذَا رَبِّي ؟ » .

قال ابن الانباري: هذا القول شاذ ، لأن حرف الاستفهام لا يضمر إذا كان فارقاً بين الإخبار و الاستخبار . و هؤلاء استشهدوا بقوله: ﴿ أَفَإِينَ مِن فَهُمُ المُخْلِدُونَ ﴾ [الأنباء: ٣٤] ، و هذا لا حجة فيه ، لأنه قد تقدم الاستفهام في أول الجملة في الجملة الشرطية ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرِ مِن فَبَلِكَ الْخُلَّدُ ﴾ [الأنباء: ٣٤] فلم يحتج إلى ذكره ثانية ، بل ذكره يفسد الكلام . المُخَلَّدُ ﴾ [الأنباء: ٣٤] فلم يحتج إلى ذكره ثانية ، بل ذكره يفسد الكلام . ومثله قوله: ﴿ أَفَا يُنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَلِكُمْ أَسْتَكُمْرَتُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٤] وقوله: ﴿ أَوَكُلُما جَآءَكُمْ رَسُولُ بِمَا لَا نَهُوى أَنفُسُكُمُ اسْتَكُمْرَتُمْ ﴾ [البقرة: ٢٠٠] . وقوله: ﴿ أَوَكُلُما عَلَهُدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقُ مِنْهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٠٠] . وهذا من فصيح الكلام و بليغه و استشهدوا بقوله :

و هذا من قصيح الحارم و بليعه و استسهدوا بقوله . لعمرك لا أدري و أن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بشمان(١)

وقوله :

كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا(٢)

⁽١) البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وانظر ٤ المفصل ، ص ٤٣٨ .

⁽٢) البيت للأخطل ، وانظر ﴿ الجمل ﴾ ص ٣١٠ .

تقديره: أكذبتك عينك ؟ .

وهذا لا حجة فيه ، لأن قوله فيما بعد « أم بشمان » و « أم رأيت » يدل على الألف المحذوفة في البيت الأول ، و أما الثاني فان كانت « أم » هي المتصلة فكذلك ، وإن كانت هي المنفصلة فالخبر على بابه » .



الفصل الحادي عيشر

النسب وتصريف بعض الكلمات

المسألة الأولى: أصل نسبة و الصوفية ،

المسألة الثانية: أصل كلمة (الاصطفاء)

المسألة الثالثة: أصل كلمة و الشيطان »

المسألة الرابعة : أصل كلمة « الطاغوت » ونحوها

المسألة الخامسة : الأصل في و فعلة ، كجهة وعدة وصفة

المسألة السادسة : الأصل في و التأويل »

المسألة السابعة: الأصل في و الحيلة » و و الميقات »

و د الميزان » ونحــوها

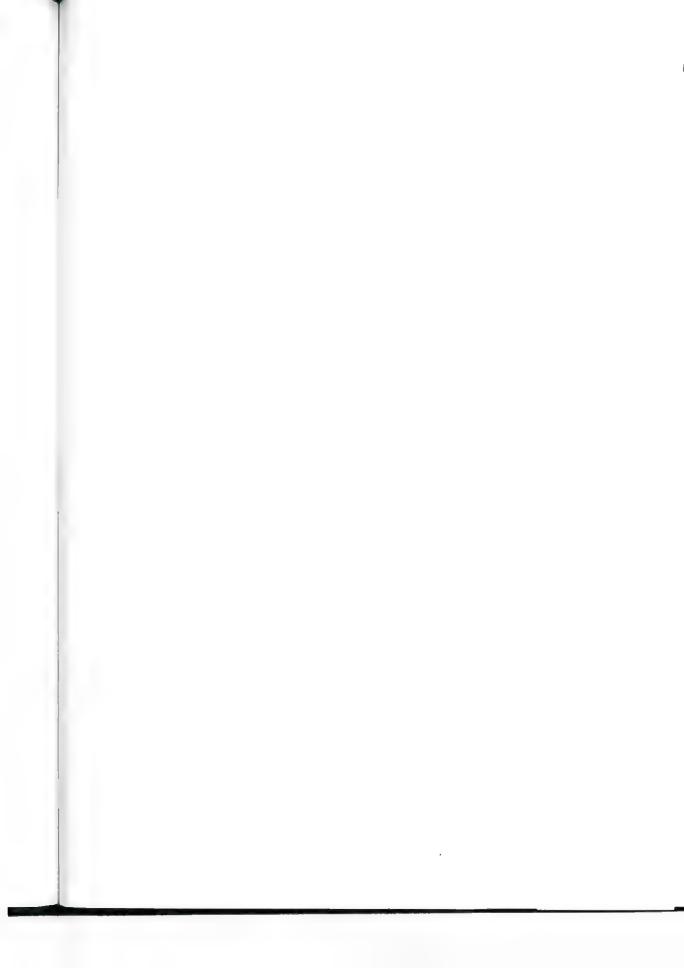
المسألة الثامنة : الأصل في و السيد ، و و الميت ، ونحوها

المسألة التاسعة : الأصل في و كرة » و و ثبة » ولحوها

المسألة العاشرة: الأصل في و المَلك ،

المسألة الحادية عشرة: الأصل في و نكتل ، و و نعتد ،

و د نقتد ، ونحوها



المسألة الأولى

اصل نسبة ، الصوفية ،(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(٢):

« والنسبة في « الصوفية » : إلى الصوف ، لأنه غالب لباس الزهاد . وقد قيل : هو نسبة إلى « صوفة بن مراد بن أد بن طابخة » قبيلة من العرب كانوا يجاورون حول البيت .

و أما من قال هم نسبة إلى « الصفة » ، فقد قيل : كان حقه أن يقال « صفية » (٣) .

وكذلك من قال : نسبة إلى « الصفا » ، قيل له : كان حقه أن يقال « صفائية » ، ولو كان مقصوراً ، لقيل « صفوية » (٤) . وإن نسب إلى « الصفوة » ، قيل : « صفوية » (٥) .

⁽١) النسب هو : إلحاق آخر الاسم ياء مشددة مكسوراً ما قبلها للدلالة على نسبة شئ إلى آخر ، انظر د أوضح المسالك ١ ٣٣١/٤ ، ه شرح الأشموني ٢ ٤٣٣/٣ د موسوعة النحو والصرف ، ص ٦٨٣ .

⁽٢) الفتاوى ٢ / ٢٦٩ .

⁽٣) لأن النسبة إلى (الصفة) (صفّي) بحذف تاء التأنيث وزيادة ياء النسب .

⁽٤) لأن النسبة إلى ٥ الصفاء ٥ و صفائي ٥ بزيادة ياء النسب ، أما إذا كانت الألف غير ممدودة فإنها ترد إلى أصلها عند النسبة ، وأصلها هنا ٥ واو ٥ فإنها من ٥ الصفو ٥ فيقال ٥ صفوي ٤ .

^(°) النسبة إلى ١ الصفوة ١ ١ صفوي ١ بحذف تأء التأنيث وزيادة ياء النسب مثل النسبة إلى

ومن قال نسبة إلى « الصف المقدم بين يدي الله » ، قيل له : كان حقه أن يقال « صفيّة »(١) .

ولا ريب إن هذا يوجب النسبة والإضافة إذا أعطى الاسم حقه من جهة العربية .

لكن التحقيق أن هذه النسب إنما أطلقت على طريق: « الاشتقاق الأكبر » و « الأوسط » دون « الاشتقاق الأصغر » ، كما قال أبو جعفر « العامة اسم مشتق من العمى » .

فراعوا الاشتراك في الحروف دون الترتيب وهو « الاشتقاق الأوسط » . أو الاشتراك في جنس الحروف دون أعيانها وهو « الأكبر » .

وعلى « الأوسط » قول نحاة الكوفيين : « الاسم » مشتق من « السمة » وكذلك إذا قيل الصوفي من « الصفا » .

وأما إذا قيل: هو من « الصفّة » أو « الصف » فهو على « الأكبر » .

⁽١) النسبة إلى و الصف ۽ و صغى ۽ بزيادة ياء النسب

المسألة الثانية

اصل كلمة , الاصطفاء ,(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« والله سبحانه قد أخبر أنه يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس : والاصطفاء : افتعال من الخيرة فيختار من يكون مصطفى » .

⁽۱) الاصطفاء أصلها و اصنفاء و على وزن و افتعال ، إلا أن تاء الافتعال تبدل وجوباً فتكون طاءاً في الذي فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء ، فيقال في و افتعل ، من صبر و اصطبر ، ، ومن ضرب و اضطرب ، وهكذا ، انظر و اوضح المسالك ، ٣٩٩/٤ ، و شرح ابن عقيل ، ٢٥٥/٢ .

⁽٢) منهاج السنة النبوية ٥ / ٤٣٧ .

المسألة النالئة

اصل كلمة , الشيطان ,

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« وقد قال الخليل بن أحمد : كل متمرد عند العرب شيطان .

وفي اشتقاقه قولان :

١- أصحهما: أنه من « شَطَنَ ، يَشطن »: إذا بعد عن الخير ، والنون أصلية ، قال أمية بن أبي الصلت (٦) في صفة سليمان عليه السلام : أيما شاطن عصاه عكاه ثم يلقى في الــــــــــــــــــن والأغــــــلال عكاه : أوثقه .

وقال النابغة (٣):

نأت بسعاد عنك نوى شطون فبانت والمفؤاد بها رهين ولهذا قرنت به اللعنة ، فإن اللعنة هي البعد من الخير والشيطان بعيد من الخير ، فيكون وزنه « فيعالاً » .

و « فيعال » نظير « فعّال » : وهو من صفات المبالغة مثل : القيّام والقوّام .

⁽١) منهاج السنة النبوية ٥ / ١٨٩ .

 ⁽٢) هو أمية بن عبد الله أبي الصلت بن أبي ربيعة الثقفي ، شاعر جاهلي ، من أهل الطائف، ممن نبذوا الأوثان في الجاهلية ولكنه مات كافراً (الأعلام) ٢٣/٢ .

 ⁽٣) هو زياد بن معاوية الذبياني أبو أمامة ، شاعر جاهلي ، من الطبقة الأولى في الشعر ، ومن أصحاب المعلقات و الأعلام ، ٥٥/٣ .

فالقيّام : فيعال ، والقوّام : فعال .

ومثل العيّاذ والعوّاذ ، وفي قراءة عمر : « الحي القيّام » .

فالشيطان المتصف بصفة ثابتة قوية في كثرة البعد عن الخير ، بخلاف من بعد عنه مرة وقرب منه أخرى فإنه لا يكون شيطانا ، ومما يدل على ذلك قولهم : « تَشَيطُن ، يَتَشَيطُن ، شَيْطَنَة » ولو كان من « شاط يشيط » لقيل : « تشيط ، يَتَشَيَّطُ » .

٢- والذي قال : هو من شاط يشيط : إذا احترق والتهب ، جعل النون
 زائدة ، وقال وزنه « فعلان » ، كما قال الشاعر :

وقد يشيط على أرماحنا البطل(١)

وهذا يصح في الاشتقاق الأكبر: الذي يعتبر فيه الاتفاق في جنس الحروف .

كما يروى عن أبي جعفر أنه قال: « العامة مشتق من العمى ما رضى الله أن يشبههم بالأنعام حتى قال: ﴿ بَلْ هُمْ أَضَلُ سَكِيلًا ﴾ [الفرقان: ٤٤] » وهذا كما يقال: « السرّية مأخوذة من السر » وهو النكاح ولو جرت على القياس لقيل: « سريرة » فإنها على وزن « فعيلة » ، ولكن العرب تعاقب بين الحرف المضاعف والمعتل كما يقولون: « تقضى البازي وتقضض » .

⁽١) البيت للأعشى من معلقته المشهورة (ودع هريرة إن الركب مرتحل) ، وأول البيت المذكور ٥ قد تطعن العير في مكنون قائله) .

قال الشاعر:

تقضى البازي إذا البازي كسر(١) ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَنظُرُ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهُ ﴾ [البعرة : ٢٠٩] :

وهذه الهاء تحتمل أن تكون أصلية فجزمت بلم ويكون من « سانهت » .
وتحتمل أن تكون هاء السكت كالهاء من ﴿ كِنَبِينَهُ ﴾ [الحاقة : ١٩]
و﴿ حِسَابِيَهُ ﴾ [الحاقة : ٢٠] و ﴿ اَقْتَـدِهُ ﴾ [الخانم : ٩٠]
و﴿ مَالِيَهُ ﴾ [الحاقة : ٢٨] و ﴿ مُلْطَنِيهٌ ﴾ [الحاقة : ٢٩] ، وأكثر القراء و﴿ مَالِيهٌ ﴾ [الحاقة : ٢٩] ، وأكثر القراء يثبتون الهاء وصلاً ووقفاً ، وحمزة والكسائي يحذفانها من الوصل هنا ومن ﴿ اقتده ﴾ فعلى قراءتهما يجب أن تكون هاء السكت ، فإن الأصلية لا تحذف فتكون لفظة « لم يتسن » كما تقول : « لم يتغن » وتكون مأخوذة من قولهم : « تسنى ، يتسنى » .

وعلى الاحتمال الآخر تكون من : « تسنّه ، يتسنّه » .

والمعنى واحد ، قال ابن قتيبة : أي لم يتغير بمر السنين عليه ، قال : واللفظ مأخوذ من « السنه » ، يقال : « سانهت النخلة » : إذا حملت عاماً ، فذكر ابن قتيبة لغة من جعل الهاء أصلية ، وفيها لغتان يقال : عاملته مسانهة ، ومساناة .

⁽١) البيت للعجاج بن رؤبة ، وانظر : المزهر ، ٣٥٧/١ .

ومن الشواهد لما ذكره ابن قتيبه قول الشاعر:

فليست بسنهاء ولا رجبية ولكن عرايا في السنين الجوائح يمدح النخلة والمقصود مدح صاحبها بالجود ، فقال : إنه يعريها لمن يأكل ثمرها لا يرجبها لتخلية ثمرها ولا هي بسنهاء .

والمفسرون من أهل اللغة يقولون في الآية : معناه لم يتغير ، وأما لغة من قال : إن أصله « سنوة » فهي مشهورة ، ولهذا يقال في جمعها « سنوات » .

ويشابهه في الاشتقاق الأكبر: « الماء الآسن » ، وهو المتغير المنتن .
ويشابهه في الاشتقاق الأصغر: « الحمأ المسنون » ، فإنه من « سنّ »
يقال: « سننت الحجر على الحجر » إذا حككته والذي يسيل بينهما
« سنن » ، ولا يكون إلا منتنا ، وهذا أصح من قول من يقول: « المسنون
المصبوب على سنة الوجه أو المصبوب المفرغ » أي : أبدع صورة الإنسان
فإن هذا إنما كان بعد أن خلق من الحمأ المسنون ، ونفس الحمأ لم يكن
على صورة الإنسان ولا صورة وجه ولكن المراد: المنتن .

فقوله: ﴿ فَأَنظُرُ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهُ ﴾ بخلاف قوله: ﴿ مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنِ ﴾ [محمد: ١٥]، فإنه من قولهم: « أُسِنَ، يَأْسَنُ » فهذا من جنس الاشتقاق الأكبر لاشتراكهما في السين والنون والنون الأخرى والهمزة والهاء متقاربتان ، فإنهما حرفا حلق وهذا باب واسع.

والمقصود أن اللفظين إذا اشتركا في أكثر الحروف وتفاوتا في بعضها قيل

أحدهما مشتق من الآخر وهو « الاشتقاق الأكبر » .

والأوسط: أن يشتركا في الحروف لا في ترتيبها كقول الكوفيين: الاسم مشتق من السمة.

والاشتقاق الأصغر الخاص: الاشتراك في الحروف وترتيبها وهو المشهور كقولك: « علم ، يعلم ، فهو عالم » .

وعلى هذا:

فالشيطان : مشتق من « شطن » .

وعلى الاشتقاق الأكبر: هو من باب « شاط ، يشيط » ؛ لأنهما اشتركا في الشين والطاء، والنون والياء متقاربتان » .

المسألة الرابعة

أصل كلمة , الطاغوت , ونحوها

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (١):

« والطاغوت ، فعلوت : من « الطغيان » ، كما أن « الملكوت » : فعلوت من « الملك » ، و « الرحموت » و « الرهبوت » و « الراعبوت » :

فعلوت من « الرحمة » و « الرهبة » و « الرغبة » » ^(۲) .

وقال أيضاً (٣):

« وكان النبي عليه يقول في ركوعه وسجوده : « سبحان ذي الجبروت

(۱) و مجموع الفتاوى ، ۲۸ / ۲۰۰ .

(٢) هنا مسألتان :

الأولى : وزن و طاغوت ، : فقد ذكر أهل العربية أن الأصل في كلمة و طاغوت ، و طغيوت ، و لأنه من طغى يطغى طغياناً ، ثم قدمت الياء قبل العين فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصارت و طاغوتاً ، فوزنها و فلعوت ، -بتقديم اللام على العين- وانظر في هذا و اللباب في علل البناء والإعراب ، ٢٨٢/٢ ، و التبيان في إعراب القرآن ، و النبيان في إعراب القرآن ، ١٠٧/١ ، و المغنى في تصريف الأفعال ، ص ٥٧ .

الثاني : وزن و ملكوت ؛ و و رهبوت ؛ ونحوها هو و فعلوت ؛ كما ذكره الشيخ ، ولم يجئ على هذا الوزن -كما ذكر ابن دريد- في لغة العرب إلا عشر كلمات انظرها في و المزهر ؛ ٦٨/٢ .

والذي يظهر أن الشيخ لم يقصد الوزن الصرني لكلمة • طاغوت • وإنما أراد الأصل فيه كما قال العكبري في • التبيان • ١٠٧/١ بعد أن ذكر أن وزنه • فلعوت • قال • وهو مصدر في الأصل مثل الملكوت والرهبوت • مثل • الطاغوت • .

(٣) الرد على المنطقيين ١٨١/١ .

والملكوت والكبرياء والعظمة ه^(١) .

والجبروت والملكوت : فعلوت « الجبر » و « الملك » ، كـ « الرحموت » و « الرغبوت » و « الرهبوت » : فعلوت من « الرحمة » و « الرغبة » و « الرهبة » .

والعرب تقول: « رهبوت خير من رحموت » أي : أن ترهب خير من أن ترحم ، .

⁽١) رواه أبو داود ١ ٨٧٣ والنسائي ١٠٤٩ ، وغيرهما من حديث عوف بن مالك رضي الله عنه .

المسألة الخامسة

الأصل في ، فعلة ، كجهة وعدة وصفة(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« وذلك أن لفظ « الوجه » يشبه أن يكون في الأصل مثل : الجهة كالوعد والعدة ، والوزن والزنة ، والوصل والصلة ، والوسم والسمة لكن « فعلة » حذفت فاؤها (٣) وهي أخص من الفعل كالأكل والأكلة فيكون مصدراً بمعنى التوجه والقصد كما قال الشاعر :

استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل ثم إنه:

۱- يسمى به « المفعول » : وهو المقصود المتوجّه إليه ، كما في اسم « الخلق » و « درهم ضرب الأمير » ونظائره .

- (١) إذا كان الفعل ثلاثياً واوي الفاء مفتوح العين فإن فاءه تحذف في أمثلة المضارع والأمر وفي المصدر المبني على و فعلة ، بكسر الفاء ، ويجب في المصدر تعويض الهاء عن المحذوف ، فتقول : وَعَدَ المُبني على و فعلة ، بكسر الفاء ، ويجب في المصدر تعويض الهاء عن المحذوف ، فتقول : وَعَدَ يعد عِدةً ، وَزَنَ يزن زِنةً ، وهكذا ، وانظر و أوضح المسالك ، ١٦/٤ .
 - (۲) 1 مجموع الفتاري ، ۲۸/۲ .
 - (٣) اختلف في 1 الواو 1 المحلوفة من نحو 4 يعد و يزن 1 ونحوها :
 - ١- فقال الكونيون : إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدى .
 - ٣- وقال البصريون : إنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة .
 - وانظر للاستزادة (الإنصاف ؛ ٧٨٧-٧٨٢/ .
 - ويظهر من كلام الشيخ -في الصرف عموماً- أنه يختار مذهب البصريين في المسألة .

٢- ويسمى به ﴿ الفاعل ﴾ المتوجّه ، كوجه الحيوان ، يقال : أردت هذا الوجه أي : هذه الجهة والناحية ، ومنه قوله : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَوْبُ وَالْمَوْبُ أَلَمْ وَجُهُ اللّهِ وَوجهة الله وَوجهة الله هكذا قال جمهور السلف ، وإن عدها بعضهم في الصفات .

وقد يدل على الصفة بوجه فيه نظر ، وذلك أن معنى قوله أينما تولوا أي : تتوجهوا وتستقبلوا يتعدى إلى مفعول واحد بمعنى يتولاها ونظير « ولى وتولى » : « قدم وتقدم » و « بين وتبين » كما قال : ﴿ لَا لَمُ مَنْ يَدَى اللّهِ وَرَسُولِةٍ ﴾ [الحجرات : ١] ، وقال : ﴿ بِفَنحِشَةٍ مُنَا يَدَى الله أن نستقبل مُبَيّنَةً ﴾ [النساء : ١٩] ، وهو الوجه الذي لله والذي أمر الله أن نستقبل فإن قوله : ﴿ وَلِلّهِ اللّهَ مُن يَنَا لَهُ وَاللّهِ مَن قِبْلَهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْها قُل يَلّهِ القبلة ﴿ سَيَعُولُ السّفَهَا عُن مِن اللهِ مَن قِبْلَهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْها قُل يَلّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِى مَن يَشَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [البقرة : ١٤٢] .

فلما سألوا عن سبب التولي عن القبلة أخبر أن له المشرق والمغرب . وأما لفظ « وجهة » مثل قوله : ﴿ وَلِكُلِّ وِجُهَةٌ هُو مُولِيها ﴾ [البقرة : ١٤٨] فقد يظن أيضاً أنه مصدر : كالوجه ، كالوعدة مع الوعد ، وأنها تركت صحيحة فلم تحذف فاؤها وليس كذلك ، لأنه لو كان مصدراً لحذفت واوه وهو « الجهة » وكان يقال : « ولكل جهة ، أو وجه » .

وإنما « الفعلة » هنا بمعنى « المفعول » : كالقبلة ، والبدعة ، والذبحة ونحو ذلك :

فالقبلة : ما استقبل ، والوجهة : ما توجه إليه ، والبدعة : ما ابتدع والذبحة : ما ذبح .

ولهذا صح ولم تحذف فاؤه ، لأن الحذف إنما هو من المصدر لا من بقية الأسماء كالصفات وما يشبهها مثل أسماء الأمكنة والأزمنة والآلات والمفاعيل وغير ذلك .

وأما قول بعض الفقهاء : إن الوجه مشتق من المواجهة فلا دليل عليه بل قد عارضه من قال : هو مشتق من الوجاهة ، وكلاهما ضعيف ، وإنما المواجهة مشتق من الشفة ، والمناظرة بمعنى المقابلة مشتقة من النظر ، والمعاينة من العين .

وأما اشتقاق « الوجه » الذي هو « المتوجّه » من « الوجه » الذي هو « التوجّه » ، فهذا أشبه لأن توجهه هو فعله المختص به الذي لا يفتقر فيه إلى غيره ، بخلاف المواجهة فإنها تستدعى اثنين ، والإنسان هو حارث همام وهمه هو توجهه بهذا العضو إلى أي شيء أراده وتوجه إليه » . وقال أيضاً . في كلامه على مناظرة العقيدة الواسطية . (١) :

⁽۱) ، مجموع الفتارى ، ۱۹۳/۳ .

٢- ويسمى به ١ الفاعل ١ المتوجّه ، كوجه الحيوان ، يقال : أردت هذا الوجه أي : هذه الجهة والناحية ، ومنه قوله : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ أَلَا اللهِ وَوَجَهَةُ اللّهِ وَوَجَهَةَ الله وَوَجَهَةَ الله هَكَذَا قال جمهور السلف ، وإن عدها بعضهم في الصفات .

وقد يدل على الصفة بوجه فيه نظر ، وذلك أن معنى قوله أينما تولوا أي : تتوجهوا وتستقبلوا يتعدى إلى مفعول واحد بمعنى يتولاها ونظير « ولى وتولى » : « قدم وتقدم » و « بين وتبين » كما قال : ﴿ لَا لَهُ مَنْ يَدَى اللّهِ وَرَسُولِةٍ ﴾ [الحجرات : ١] ، وقال : ﴿ بِفَحِشَةٍ مُنَا يَّنَ يَدَى اللّهِ وَرَسُولِةٍ ﴾ [الحجرات : ١] ، وقال الله أن نستقبل مُبَيِّنَةً ﴾ [النساء : ١٩] ، وهو الوجه الذي لله والذي أمر الله أن نستقبل فإن قوله : ﴿ وَلِلّهِ الْمُشْرِقُ وَاللّهُ رُبُّ ﴾ يدل على أن وجه الله هناك من المشرق والمغرب الذي هو لله كما في آية القبلة ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النّاسِ مَا وَلَدَهُمْ عَن قِبْلَنِهِمُ الّتِي كَانُواْ عَلَيْهَا قُل يَلْهَ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِى مَن يَثَمَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [البقرة : ١٤٢] .

فلما سألوا عن سبب التولي عن القبلة أخبر أن له المشرق والمغرب . وأما لفظ « وجهة » مثل قوله : ﴿ وَلِكُلِّ وِجُهَدُّ هُو مُولِيها ﴾ [البقرة: ١٤٨] فقد يظن أيضاً أنه مصدر : كالوجه ، كالوعدة مع الوعد ، وأنها تركت صحيحة فلم تحذف فاؤها وليس كذلك ، لأنه لو كان مصدراً لحذفت واوه وهو « الجهة » وكان يقال : « ولكل جهة ، أو وجه » .

وإنما « الفعلة » هنا بمعنى « المفعول » : كالقبلة ، والبدعة ، والذبحة ونحو ذلك :

فالقبلة : ما استقبل ، والوجهة : ما توجه إليه ، والبدعة : ما ابتدع والذبحة : ما ذبح .

ولهذا صح ولم تحذف فاؤه ، لأن الحذف إنما هو من المصدر لا من بقية الأسماء كالصفات وما يشبهها مثل أسماء الأمكنة والأزمنة والآلات والمفاعيل وغير ذلك .

وأما قول بعض الفقهاء: إن الوجه مشتق من المواجهة فلا دليل عليه بل قد عارضه من قال: هو مشتق من الوجاهة ، وكلاهما ضعيف ، وإنما المواجهة مشتق من الشفة ، والمناظرة بمعنى المقابلة مشتق من النظر ، والمعاينة من العين .

وأما اشتقاق « الوجه » الذي هو « المتوجّه » من « الوجه » الذي هو « التوجّه » ، فهذا أشبه لأن توجهه هو فعله المختص به الذي لا يفتقر فيه إلى غيره ، بخلاف المواجهة فإنها تستدعى اثنين ، والإنسان هو حارث همام وهمه هو توجهه بهذا العضو إلى أي شيء أراده وتوجه إليه » . وقال أيضاً . في كلامه على مناظرة العقيدة الواسطية _ (١) :

⁽۱) و مجموع الفتاوى ، ۱۹۳/۳ .

« فأحضر بعض أكابرهم كتاب « الأسماء والصفات » _ للبيهقى رحمه الله تعالى _ :

فقال : هذا فيه تأويل الوجه عن السلف .

فقلت : لعلك تعنى قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْفَرْبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَشُمَّ وَجُهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ١١٥] .

فقال : نعم ، قد قال مجاهد والشافعي قبلة الله .

فقلت: نعم هذا صحيح عن مجاهد والشافعي وغيرهما ، وهذا حق وليست هذه الآية من آيات الصفات ، ومن عدها في الصفات فقد غلط كما فعل طائفة ، فإن سياق الكلام يدل على المراد حيث قال ﴿ وَلِلّهِ كَمَا فعل طائفة ، فإن سياق الكلام يدل على المراد حيث قال ﴿ وَلِلّهِ المُشْرِقُ وَالمُغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَنَمَ وَجَدُ اللّهِ ﴾ والمشرق والمغرب الجهات . والوجه : هو الجهة ، يقال : أي وجه تريده ، أي : أي جهة ، وأنا أريد هذا الوجه : أي هذه الجهة ، كما قال تعالى : ﴿ وَلِكُلّ وِجُهَةً أُلِيهُ ﴾ [البقرة : ١٤٨] ، ولهذا قال ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَشَمَ وَجَهُ اللّهِ ﴾ [البقرة : ١٤٨] ، ولهذا قال ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَشَمَ وَجَهُ اللّهُ على محمد » .

وقال أيضاً (١) :

« ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمُشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجُهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ١١٥] .

⁽١) الجواب الصحيح ١٥١/٣ .

وهذا قد قال فيه طائفة من السلف : فثم قبلة الله : أي فثم جهة الله . والجهة : كالوعد والعدة ، والوزن والزنة ، والمراد بوجه الله : وجهة الله الوجه والجهة والوجهة الذي لله يستقبل في الصلاة كما قال في أول الآية » . وقال أيضاً (١) :

« وكذلك لفظ « الجزية » و « الدية » : فإنها « فعلة » : من جزى يجزى إذا قضى وأدى ، ومنه قول النبي : « تجزي عنك ولا تجزي عن أحد بعدك » (٢) .

وهى في الأصل: جزا جزية ، كما يقال: وعد عدة ، ووزن زنة . وكذلك لفظ « الدية » : هو من ودى يدى دية ، كما يقال: وعد يعد عدة .

والمفعول يسمى باسم المصدر كثيراً ، فيسمى المودى دية ، والمجزى المقضي جزية ، كما يسمى الموعود وعداً في قوله : ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَاذَا المقضي جزية ، كما يسمى الموعود وعداً في قوله : ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَاذَا المُوعَدُ إِن كُنتُمُ صَادِقِينَ * قُلْ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللّهِ وَإِنَّما أَنَا نَذِيرٌ مُبِينُ * فَلَمّا رَأُوهُ أَنْ فَافَةً ﴾ [الملك : ٢٥-٢٧] وإنما رأوا ما وعدوه من العذاب » . وقال أيضاً (٣) :

⁽١) و مجموع الفتاوي ، ١٩ / ٢٥٣ .

⁽٢) رواه البخاري ١٩٦٢ ومسلم ١٩٦١ عن البراء بن عازب رضي الله عنه .

⁽٣) الفتاوي الكبري ٤١٤/٦ .

« فإن الصفة أصلها وصفة ، مثل : جهة أصلها وجهة ، وعدة وزنة أصلها وعدة ، ووزنة .

وهذا المثال وهو « فعلة » :

١-قد يكون في الأصل مصدراً: كالعدة والوعد، فكذلك الصفة والموصوف.

٢-وقد يكون بمعنى المفعول: كقولهم حلية ، ووجهه ، وشرعة ، وبدعة :
 فإن « فعلاً » يكون بمعنى المفعول .

كقوله: ﴿ بِذِبْجِ عَظِيمٍ ﴾ [الصانات: ١٠٧] أي: بمذبوح ، والشرعة المشروعة ، والبدعة ، والوجه هي: الجهة التي يتوجه إليها ، فكذلك قد يقال في لفظ الصفة إن لم تنقل عن المصدر: إنها الموصوفة ، وعلى هذا ينبني نزاع الناس هل الوصف والصفة في الأصل بمعنى واحد بمعنى الأقوال ثم استعملا في المعاني تسمية للمفعول باسم المصدر، ، إذ الوصف هو القول الذي هو المصدر والصفة هي المفعول الذي يوصف بالقول » . وقال أيضاً (١) :

« والصفة مصدر : وصفت الشيء أصفه وصفاً وصفةً ، مثل : وعد وعداً و عِدةً ، ووزن وزناً و زِنةً ، وهم يطلقون اسم المصدر على المفعول كما يسمون المخلوق خلقاً ، ويقولون : « درهم ضرب الأمير » ، فإذا

⁽۱) ه مجموع الفتاوى ۱ ۳٤٠/۳ .

وصف الموصوف بأنه وسع كل شيء رحمة وعلماً سمى المعنى الذي وصف به بهذا الكلام صفة ، فيقال للرحمة والعلم والقدرة صفة بهذا الاعتبار هذا حقيقة الأمر:

١- ثم كثير من المعتزلة ونحوهم يقولون : الوصف والصفة اسم للكلام
 فقط من غير أن يقوم بالذات القديمة معانى .

٢ - وكثير من متكلمة الصفاتية يفرقون بين الوصف والصفة فيقولون :
 الوصف هو القول ، والصفة المعنى القائم بالموصوف ,

٣- وأما المحققون فيعلمون أن كل واحد من اللفظين يطلق على القول
 تارة، وعلى المعنى أخرى، والقرآن والسنة قد صرحا بثبوت المعاني التي هي
 العلم والقدرة وغيرهما كما قدمناه » .

المسألة السادسة

الأصل في ، التاويل ،

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« التأويل : مصدر أَوَّلَه يُؤَوِّله تأويلاً ، مثل : حوَّل تحويلاً ، وعوَّل تعويلاً .

و أوّل يؤول : تعدية آل يؤول أولاً ، مثل : حال يحول حولاً ، وقولهم : آل يؤول أي : عاد إلى كذا ورجع إليه ، ومنه : « المآل » وهو ما يؤول إليه الشيء . ويشاركه في الاشتقاق الأكبر : « الموئل » فإنه من « وَأَل » . وهذا من « أول » ، والموئل : المرجع ، قال تعالى : ﴿ لَن يَجِدُوا مِن دُونِهِ مَوْمِلًا ﴾ [الكهف : ٥٩] .

ومما يوافقه في اشتقاقه الأصغر: « الآل » ، فإن آل الشخص من يؤول إليه ، ولهذا لا يستعمل إلا في عظيم بحيث يكون المضاف إليه أعظم من المضاف يصلح أن يؤول إليه « الآل » ، كآل إبراهيم ، وآل لوط ، وآل فرعون ، بخلاف « الأهل » .

والأول «أفعل» ، لأنهم قالوا في تأنيثه «أولى» كما قالوا « جمادى الأولى » وفي القصص : ﴿ ٱلْحَقَّ ٱلْحَمَّدُ فِي ٱلْأُولَىٰ وَٱلْآخِرَةِ ﴾ [القصص : ٧٠] ، ومن

⁽۱) و مجموع النتاوي ، ۱۹۱/۱۳ .

الناس من يقول « فوعل » ، ويقول « أولة » ، إلا أن هذا يحتاج إلى شاهد من كلام العرب ، بل عدم صرفه يدل على أنه « أفعل » لا « فوعل » ، فإن « فوعل » مثل : كوثر ، وجوهر مصروف ، سمى المتقدم أول – والله أعلم – لأن ما بعده يؤول إليه ، ويبنى عليه ، فهو أس لما بعده وقاعدة له والصيغة صيغة تفضيل ، لا صيغة مثل : أكبر و كبرى ، وأصغر وصغرى ، لا من باب : أحمر وحمراء ؛ ولهذا يقولون : « جئته من أول أمس » .

وقال : ﴿ لَمُسْجِدُ أُسِيسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمِ ﴾ [التوبة: ١٠٨] . ﴿ وَلَا تَتْكُونُونَا أَوَّلَ كَافِرٍ بَيْرٍ، ﴾ [البقرة: ٤١] .

فإذا قيل : هذا أول هؤلاء فهو الذي فضل عليهم في الأول ، لأن كل واحد يرجع إلى ما قبله فيعتمد عليه ، وهذا السابق كلهم يؤول إليه ، فإن من تقدم في فعل فاستن به من بعده كان السابق الذي يؤول الكل إليه فالأول له وصف السؤدد والاتباع .

ولفظ « الأول » : مشعر بالرجوع والعود ، و « الأول » : مشعر بالابتداء والمبتدأ خلاف العائد لأنه إنما كان أولا لما بعده فمنه يقال : « أول المسلمين » و « أول يوم » فما فيه من معنى الرجوع والعود هو للمضاف إليه لا للمضاف .

وإذا قلنا : آل فلان فالعود إلى المضاف ، لأن ذلك صيغة تفضيل في كونه مآلا ومرجعا لغيره ، لأن كونه مفضلا دل على أنه مآل ومرجع لا آيل راجع ، إذ لا فضل في كون الشيء راجعاً إلى غيره آيلاً إليه و إنما الفضل في كونه هو الذي يرجع إليه ويؤول إليه، فلما كانت الصيغة صيغة تفضيل أشعرت بأنه مفضل في كونه مآلاً ومرجعاً والتفضيل المطلق في ذلك يقتضي أن يكون هو السابق المبتدئ والله أعلم .

فتأويل الكلام: ما أوّله إليه المتكلم، أو ما يؤول إليه الكلام، أو ما تأوّله المتكلم، فان « التفعيل » يجرى على غير فعل، كقوله: ﴿ وَتَبَنَّلْ إِلَيْهِ لَبُنِّيكُ ﴾ [المزمل: ٨] .

فيجوز أن يقال : تأوّل الكلام إلى هذا المعنى تأويلاً ، وتأوّلت الكلام تأويلاً ، وأوّلت الكلام تأويلاً ، والمصدر واقع موقع الصفة ، إذ قد يحصل المصدر صفة بمعنى الفاعل : كـ « عدل » و « صوم » و « فطر » ، وبمعنى المفعول كـ « درهم ضرب الأمير » و « هذا خلق الله » .

فالتأويل هو : ما أوّل له الكلام ، أو يؤول إليه ، أو تأوّل هو إليه والكلام إنما يرجع ويعود ويستقر ويؤول ويؤول إلى حقيقته التي هي عين المقصود به .

كما قال بعض السلف في قوله: ﴿ لِكُلُّ نَبُلُم مُسْتَقَرُ ﴾ [الأنعام: ١٧] قال: حقيقة ، فإنه إن كان خبراً فإلى الحقيقة المخبر بها يؤول ويرجع ، وإلا لم تكن له حقيقة ولا مآل ولا مرجع بل كان كذباً ، وإن كان طلباً فإلى الحقيقة المطلوبة يؤول ويرجع وإن لم يكن مقصوده موجوداً ولا حاصلاً

ومتى كان الحبر وعداً أو وعيداً فإلى الحقيقة المطلوبة المنتظرة يؤول كما روى عن النبي أنه تلا هذه الآية : ﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ وَي عَن النبي أنه تلا هذه الآية : ﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثُ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحَتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيعًا ﴾ [الأنعام: ٦٥] قال : ﴿ وَعَن عَبْدَ الله قال : ﴿ خَمْس قَد إِنْهَا كَائِنَةُ وَلَمْ يَأْتُ تَأْوِيلُهَا بَعْدُ ﴾ [الدخان ، والقمر، والروم (٢) .

⁽١) رواه ٤ الترمذي ٤ (٣٠٦٦) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، وقال : حديث حُسن غريب .

⁽۲) رواه البخاري (٤٥٤٣) و مسلم (۲۷۹۸) .

المسألة السابعة

الأصل في , الحيلة , و , الميقات , و , الميزان , ونحوها

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« لفظ « الحيلة » ووزنها : « فِعلة » -بالكسر- وهي النوع المختص من الحول ، كما يقال : الجلسة ، والقعدة ، واللبسة ، والأكلة ، والضجعة ونحو هي النوع الخاص وهو بالفتح المرة الواحدة .

فالحيلة أصلها: « حِوْلَة » لكن لما جاءت الواو الساكنة بعد كسرة قلبت ياء ، كما في لفظ « ميزان » و « ميقات » و « ميعاد » وزنه « مفعال » وقياسه « مِوْزان » و « مِوْقات » لكن لما جاءت الواو الساكنة بعد كسرة قلبت ياء » .

وقال أيضاً (٢):

« والوسم و السيما : من الوسم متفقان في الاشتقاق الأوسط ، فان أصل « سيما » : « سِوْما » فلما سكنت الواو وانكسر ما قبلها قلبت ياء مثل « ميقات » و « ميعاد » ونحو ذلك » .

⁽۱) و مجموع الفتاوي و ٥٧٥/٥ .

⁽۲) النبوات ص۱۸٦ .

المسألة الثامنة

الأصل في , السيد ، و ، الميت ، ونحوها(١)

وقال أيضاً (٢):

« وكذلك « السيد » : أصله « سيود » اجتمعت « ياء » و « واو » وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت ، كما قيل « ميت » و أصله « ميوت » » .

وقال أيضاً (٣) :

« والسيّد من السؤدد و السواد ، و هذا من جنس السداد في الاشتقاق الأكبر ، فإن العرب تعاقب بين حرف العلة والحرف المضاعف كما يقولون : تقضى البازي وتقضض » .

 ⁽١) ذهب الكوفيون إلى أن وزن ١ سيّد ١ و ٩ ميّت ١ في الأصل ٩ فَشِيل ٤ فأصلها ٩ سَويد ٤
 و ١ مويت ١ .

وذهب البصريون إلى أن وزنه ؛ فَيْعِل ، -بكسر العين - . وانظر للاستزادة ؛ الإنصاف ، ٢/٥٠٧ - ٨٠٤ .

⁽۲) ، مجموع الفتاوى ، ۲۲٦/۱۷ .

⁽٣) ، مجموع الفتاوى ، ٢٢٩/١٧ .

المسألة التاسعة

الأصل في ، كرة ، و ، ثبة ، ونحوها

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

(وقال تعالى : ﴿ يُكَوِّرُ ٱلنَّهَلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَارِبُونَ النَّهَارَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَارِبُونَ النَّهَارَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَارِبُونُ النَّهَارَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَارِبُونَ النَّهَارَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَارِبُونُ النَّهَارَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَارِبُونُ النَّهَارِ اللَّهَارِ وَيُعَالِّرُ اللَّهَارِ وَيُعَالِّمُ الللَّهَارِ وَيُعَالِّمُ اللَّهَالَ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهَالَ الللَّهَالَ اللَّهَالَةُ اللَّهَالَ الللَّهَالَ الللَّهَالَ الللَّهُ اللَّهَالَ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللللَّهِ الللَّهِ اللللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ اللَّهِ اللللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهِ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُولِي الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللللْمُ اللللللْمُ الللللِمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللِمُ اللللللْمُ اللللللْ

قالوا: والتكوير: التدوير، يقال: كوّرت العمامة، وكوّرتها إذا دورتها ويقال للمستدير: كارة، وأصله «كَوْرَة » تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ويقال أيضا: «كُرَة » وأصله «كورة »، وإنما حذفت عين الكلمة كما قيل في : « ثبة » و « قلة » ».

وقال أيضاً (٢) :

⁽۱) د مجموع الفتاوي ۹ ٦/ ۸۸۰ .

⁽۲) و مجموع الفتاوي ، ۲۵ / ۱۹۳ .

⁽٣) رواه البخاري (٣٠٢٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

المسألة العاشرة

الأصل في , المَـكُ ،

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١):

« والملائكة رسل الله ، ولفظ « الملك » يتضمن معنى الرسالة ، فإن أصل الكلمة « ملأك » على وزن « مفعل » لكن لكثرة الاستعمال خففت بأن ألقيت حركة الهمزة على الساكن قبلها وحذفت الهمزة ، و « ملاك » مأخوذ من « المألك » و « الملأك » بتقديم الهمزة على اللام و اللام على الهمزة ، وهو الرسالة ، وكذلك « الألوكة » بتقديم الهمزة على اللام ، قال الشاعر :

أبلغ النعمان عني مألكا أنه قد طال حبسي و انتظاري (٢) وهذا بتقديم الهمزة ، لكن « الملك » هو بتقديم اللام على الهمزة و هذا أجود .

فإن نظيره في الاشتقاق الأكبر: « لاك ، يلوك » ، إذا لاك الكلام واللجام ، والهمز أقوى من الواو .

ويليه في الاشتقاق الأوسط: « أكل ، يأكل » ، فإن الآكل يلوك ما يدخله في جوفه من الغذاء و الكلام و العلم ما يدخل في الباطن و يغذي

⁽۱) ، مجموع الفتاري ، ۱۷ / ۲۷ .

⁽٢) البيت لعدي بن زيد يخاطب فيه و النعمان بن المنذر ، لما حبسه ، انظر و الأغاني ، ١٠٥/٢ .

به صاحبه ، قال عبد الله بن مسعود : « إن كل آدب يحب أن تؤتى مأدبته ، وأن مأدبة الله القرآن $\mathfrak{p}^{(1)}$ ، والآدب : المضيف ، و المأدبة : المضيافة وهو ما يجعل من الطعام للضيف ، فبين أن الله ضيف عباده بالكلام الذي أنزله إليهم فهو غذاء قلوبهم و قوتها و هو أشد انتفاعاً به واحتياجاً إليه من الجسد بغذائه ، وقال علي رضي الله عنه : « الربانيون هم الذين يغذون الناس بالحكمة » .

⁽١) رواه عبد الرزاق 1 ٦٠١٧ ، وغيره بلفظ قريب

المسألة الحادية عشرة

الأصل في ، نكتل ، و ، نعتد ، و ، نقتد ، و ، نقتد ، ونحوها (١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« ولهذا سئل بعض هؤلاء عن وزن « نكتل » ، فقال : نفعل ، وضحك منه أهل التصريف ، $(^{*})$ ووزنه عندهم : « نفتل » فإن أصله : نكتال وأصل نكتال : نكتيل ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، ثم لما جزم الفعل سقطت ، كما نقول مثل ذلك في « نعتد » و « نقتد » من « اعتاد يعتاد » و « اقتاد البعير يقتاده » ، ونحو ذلك في « نقيل » فلما حذفوا الألف التي تسمى لام الكلمة صار وزنها [نفتل $^{(*)}$ » .

⁽١) ، مجموع الغتاوي ، (١٢ / ٦٣) .

⁽٢) انظر: تكملة محمد محيى الدين عبد الحميد رحمه الله تعالى لـ 1 شرح ابن عقيل ١ ٤٩٩/٤ ، ٥٠٠ .

⁽٣) هذه قصة ذكرت بين المازني وابن السكيت عند المتوكل وحاصلها أن المازني قال لابن السكيت ما وزن نكتل ؟ قال : نفعل ، قال : اتلد ، ففكر وقال : نفعل ، قلت : فهذه خمسة أحرف فسكت ، فقال المتوكل : ما وزنها، قلت : وزنها في الأصل و نفتعل » ، لأنها و نكتيل » فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً فصار و نكتال » فحذفت ألفه للجزم فبقي و نكتل » . انظر و سير أعلام النبلاء » ٢٧١/١٢ .

⁽٤) يوجد سقط في الفتاوى ٦٣/١٢ حيث قال و صار وزنها ، وخبر صار غير موجود ، والظاهر أن الحبر هو ما أثبتُه بين المعقوفتين ، ثم بعد هذه الجملة مباشرة قوله و وجعلت ثمانية : وهي الهمزة . . . النخ ، والكلام هذا لا يستقيم مع ما قبله ، فيظهر أن السقط مقداره عدة أسطر بين قوله . وحار وزنها ، وقوله ، وجعلت ثمانية ، والله تعالى أعلم .



الفصّل الثّانيعَشَرَ

معاني بعض الأوزان

المسألة الأولى : مفعــــال

المسألة الثانية: الفِـعال

المسألة الثالثة : التفاعــــل

المسألة الرابعة : الاستفعال

المسألة الخامسة : الفعال والمفاعلة

المسألة السادسة : افتعسل

المسألة السابعة: تفعّـــل



المسألة الأولى

مفعال(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(٢):

« والمقلات : التي لا يعيش لها ولد كثيرة القلت ، والقلت : الموت والهلاك ، كما يقال : امرأة مذكار ، وميناث : إذا كانت كثيرة الولادة للذكور والإناث » .

⁽١) مفعال من صيغ المبالغة القياسية ، انظر معانيه في • معجم الأوزان الصرنية ، ص ٢٥٠

۲۲٤ / ۳٥ ، مجموع الفتاوى ، ۳۵ / ۲۲٤ .

المسألة الثانية

الفِعَال(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(٢):

« إن « الهلال » : على وزن « فِعَال » ، وهذا المثال في كلام العرب لما يفعل :

كالإزار: لما يؤتزر به ، والرداء: لما يرتدى به ، والركاب: لما يركب به والوعاء: لما يوعى فيه وبه، والسماد: لما تسمد به الأرض، والعصاب: لما يعصب به ، والسداد: لما يسد به ، وهذا كثير مطرد في الأسماء.

فالهلال : اسم لما يهل به ، أي يصات به ، والتصويت به لا يكون إلا مع إدراكه ببصر أو سمع ويدل عليه قول الشاعر :

يهل بالفرقد ركبانها كما يهل الراكب المعتمر (٣) أي : يصوتون بالفرقد فجعلهم مهلين به .

فلذلك سمى هلالاً ».

وقال رحمه الله تعالى (٤):

⁽١) انظر ۽ معجم الأوزان الصرفية ، ص ١٤١ -

⁽۲) و مجموع الفتاري ، ۲۵ / ۱۱۲ .

⁽٣) القائل هو ابن أحمر -ولم أعرفه- ، وانظر 3 فصل المقال في شرح كتاب الأمثال 4 للبكري ص ٥٠٩

⁽١) ، مجموع الفتاوى ، ٢٠٢/١٣ .

« والإله : هو المألوه ، أي : المستحق لأن يؤله ، أي يعبد ، ولا يستحق أن يؤله ويعبد إلا الله وحده ، وكل معبود سواه من لدن عرشه إلى قرار أرضه باطل .

و « فِعَال » : بمعنى « مفعول » ، مثل : لفظ الركاب والحمال بمعنى المركوب والمحمول ، وكان الصحابة يرتجزون في حفر الخندق يقولون : هذا الحمال لا حمال خيبر هذا أبر ربنا وأطهر

وإذا قيل: هذا هو الإمام فهو الذي يستحق أن يؤتم به، كما قال تعالى لإبراهيم: ﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرَيَّتِيَ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى الظّلِمِينَ ﴾ [البقرة : ١٢٤]، فعهده بالإمامة لا ينال الظالم ، فالظالم لا يجوز أن يؤتم به في ظلمه ولا يركن إليه كما قال تعالى : ﴿ وَلَا تَرْكُنُوا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَمْلُ النَّارُ ﴾ [هود : ١١٣] ، فمن ائتم بمن لا يصلح للإمامة فقد ظلم نفسه ، فكيف بمن جعل مع الله إلها آخر وعبد من لا يصلح يصلح للعبادة والله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ وَلِكَ لِمَن يَشَامً ﴾ [النساء : ١٨] .

وقد غلط طائفة من أهل الكلام فظنوا أن « الإله »: بمعنى الفاعل وجعلوا الإلهية هي القدرة والربوبية ، فالإله هو القادر وهو الرب وجعلوا العباد مألوهين كما أنهم مربوبون ».

网页页页

المسألة الثالثة

التفاعل(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« إن « التضام » : انضمام بعضهم إلى بعض ، فهو « تفاعل » :

كالتماس ، و التراد ، و نحو ذلك »

(١) من معانى 1 التفاعل 1 :

١- المشاركة : كاتشارك والتضارب -وهو الذي أراده الشيخ هنا- .

۲- التكلف : كنجاهل وتغافل .

٣- المطاوعة : كباعدته فتباعد .

٤ - وبعنى المجرد : كتونى وتجاوز .

انظر و المغنى في تصريف الأفعال ، ١٤٠-١٣٨ .

⁽۲) و مجموع الفتاوى ، ۱٦ / ۸٦ .

المسألة الرابعة

الاستفعال(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« والاستفعال : يقع على وجوه :

1- يكون لطلب الفعل من الغير: فالاستخراج ، والاستفهام والاستعلام: يكون في الأفعال المتعدية ، يقال: « استخرجت المال من غيري » ، وكذلك استفهمت ..

٢-ويكون الاستفعال لصيرورة المستقبل على صفة غيره: وهذا يكون في الأفعال اللازمة ، كقولهم: « استحجر الطين » أي : صار كالحجر و« استنوق الفحل » أي : صار كالناقة » .

⁽١) الاستفعال يأتي لعدة معانٍ - ذكر منها الشيخ اثنين - :

١- فالغالب هو : السؤال والطلب كاستعلم واستغفر .

٧- وللصيرورة والنحول كاستحجر الطين .

٣- وللاتخاذ كاستعيد فلاناً .

٤- والمطارعة كأقمته فاستقام .

وغيرها ، وانظر باتي معانيه مع الأمثلة في \$ المغني في تصريف الأفعال ، ١٥٤-١٥٤ .

 ⁽۲) (مجموع الفتاوى (۱۵۲ / ۱۸۲ .

المسألة الخامسة

الفعال و المفاعلة(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (٢)

« المباينة : من باب المفاعلة التي يلزم من ثبوتها من أحد الجانبين ثبوتها في الجانب الآخر عقلاً، وكذلك هو في اللغة إلا في مواضع قيل أنها مستثناة بل متأولة مثل قولهم :

عاقبت اللص ، وداققت النعل ، وعافاك الله ونحو ذلك^(٣) » . وقال أيضاً (٤) :

« وصيغة الفعال والمفاعلة في الأصل: إنما تكون بين شيئين يفعل كل منهما بصاحبه مثل ما يفعل الآخر به، كالقتال والمقاتلة » .

- (١) الفعال يأتي. لمعانٍ منها :
- ١- الغالب فيه المشاركة كضاربه وخاصمه .
 - ٧- وللتكثير كضاعف .
 - ٣– وللموالاة كتابع ووالى .
 - ٤- وبمعنى المجرد كسافر وجاوز .
 - وانظر 🕽 المغنى ۽ ١٣٥، ١٣٦
 - ۲۲۹/۵ ، مجموع الغتاری ، ۲۲۹/۵ .
- (٣) ذكر السيوطي جملة منها في 1 المزهر ٥ ٢٣٨/٢ .
 - (٤) شرح العمدة 1 الصيام 1 ٣٢٧/١ .

المسألة السادسة

افتعل(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(٢):

« والتاء في الاعتكاف تفيد ضرباً من المعالجة والمزاولة ، لأن فيه كلفة كما يقال : [لست و ألست ${}^{(7)}$ ، وعمل واعتمل ، وقطع واقتطع ، وربما حسب بعضهم أنه مطاوع : عكفه فاعتكف كما يقال : انعكف عليه وهو ضعيف ${}^{(8)}$.

(١) افتعل يأتي لعدة معاني منها :

١-المطاوعة نحو وصلته فاتصل .

٢-الاتخاذ نحو احتبس.

٣-التفاعل كاجتوروا يعني تجاوروا .

٤-للتصرف باجتهاد ومبالغة نحو اعتمل واحتمل واكتسب -وهو ما أراده الشيخ- .
 وله معان أخرى انظرها في ٤ المغنى ٤ ١٤٩-١٤٩ .

وله معالي اخرى انظرها في \$ المثني ، ١٤٥-١٤٩-(٢) شرح العمدة ﴿ الصيام ، ٢٠٧/٢ .

(٣) كذا ، والظاهر وقوع تصحيف ، ولعل صوابه ١ كسب واكتسب ١ .

المسألة السابعة

تفغل(۱)

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (٢):

« وقوله ﴿ حَقَّىٰ إِذَا فُرِعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾ [سبا : ٢٣] أي : أزال عنها الفزع ، وكذلك قال غير واحد من السلف : جلى عن قلوبهم ، وهذا كما يقال : قرّد البعير إذا أزال عنه القراد ، ويقال : تحرّج ، وتحوّب ، وتأثّم وتحدّث : إذا أزال عنه الحرج و الحوب و الإثم والحنث » .

وقال رحمه الله تعالى(٣):

« قال ﴿ حَتَىٰ إِذَا فُرِعَ عَن تُلُوبِهِمْ ﴾ [سا: ٢٣] أي : خلى عن قلوبهم فأزيل الفزع ، كما يقال : قرّدت البعير إذا أزلت قراده ، وتحوّب وتحرّج وتأثّم وتحنّث : إذا أزال عن نفسه الحوب والإثم والحرج والحنث » .

⁽١) ٢١ تأتي و تفعّل ۽ لمعان منها :

١- المطاوعة كهذبته فتهذب .

۲- والتكلف كتصبر ،

٣- والاتخاذ كتوسد .

وللتجنب -وهو ترك أصل الغعل- كتحرج وتأثم- وهو ما ذكره الشبخ هنا .

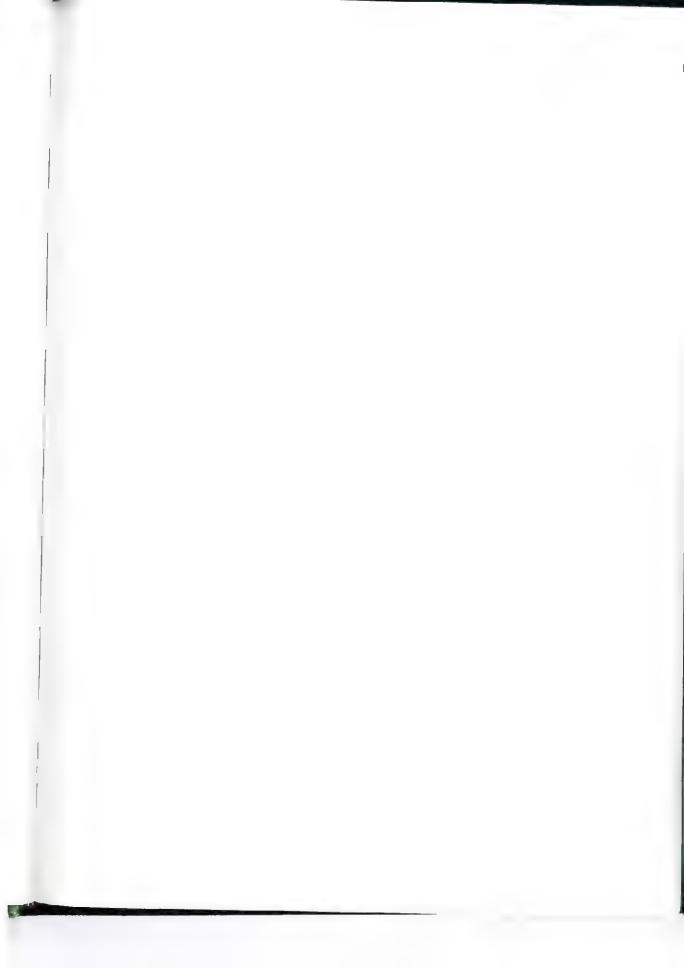
ه- وللصيرورة كتحجر الطين .

وغيرها ، انظر ﴿ المغني ﴾ ١٤٠-١٤٣ .

⁽٢) الرد على المنطقيين ٢٨/٢ .

⁽٣) الفتاوي الكبري .





٥	مقدمة
٧	عهيد عهيد
٩	المبحث الأول : ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية :
١٢	المبحث الثاني : منهج شيخ الإسلام في النحو :
10	المبحث الثالث : شيخ الإسلام وسيبويه :
Y1	المبحث الرابع : اختيارات الشيخ في النحو :
44	المبحث الخامس: عملي في هذا الكتاب:
٤١	الفصل الأول : الكلام وما يتألف منه
٤٣	المسألة الأولى : إعراب البسملة
٤٥	المسألة الثانية : فائدة النحو ونشأته
٤٦	المسألة الثالثة : اللفظ المغيد ودلالة الأصوات
٤٨	المسألة الرابعة : أصل ة أبجد هوز ،
٥.	المسألة الخامسة : أقسام الكلام
	المسألة السادسة : الفرق بين معنى د الكلمة ، في الوضع اللغوي
٦٣	واصطلاح النحاة
	المسألة السابعة : الفرق بين معنى ﴿ الحرف ، في الوضع اللغوي
٧١	واصطلاح النحاة
YA	المسألة الثامنة : اشتقاق (الاسم »

۸٥	الفصل الثاني : المعرب والمبني
AY	المسألة الأولى : بداية ظهور علامات التشكيل
٨٩	المسألة الثانية : حركات الإعراب والفرق بينها
97	المسألة الثالثة : علامات الإعراب والضمائر
90	المسألة الرابعة ; إرادة المثنى بالجمع
99	الفصل الثالث : النكرة والمعرفة
1 - 1	المسألة الأولى : أنواع المعارف
1 . 8	المسألة الثانية : دلالة أسماء الإشارة
1.7	المسألة الثالثة : إعراب المثنى من الأسماء المبهمة كأسماء الإشارة
140	المسألة الرابعة : الفرق بين \$ ما ﴾ و \$ من ﴾ الموصولتين
171	المسألة الخامسة : حذف العائد في الموصول ، وضميره في صلة « ما » و 8 من » .
177	المسألة السادسة : المعرف بـ ٥ أل ٥
١٣٧	الفصل الرابع : المبتدأ والخبر والنواسخ
189	المسألة الأولى : جواز حذف المعلوم
187	المسألة الثانية : تعدد الخير
1 8 8	المسألة الثالثة : ﴿ مَا ﴾ الحجازية
1 2 7	المسألة الرابعة : معنى قولهم « ما كاد يفعل ،
119	المسألة الخامسة : الفرق بين ٥ إنَّ ٥ المكسورة الهمزة والمفتوحة

101	المسألة السادسة: الكلام على ﴿ إِنَّمَا ﴾
107	المسألة السابعة : الإعمال والإلغاء في باب ظنّ و أخواتها
109	الفصل الخامس : اختلاف العوامل
171	المسألة الأولى : اشتغال العامل عن المعمول
۱۲۳	المسألة الثانية : أنواع الفعل من حيث التعدي واللزوم
177	المسألة الثالثة : تعدية المتعدي بحرف الجر إذا ضعف عمله
۱٦٨	المسألة الرابعة : تعدية اللازم بنزع الخافض
179	المسألة الخامسة : التعدية بالتضمين
177	المسألة السادسة : التنازع في العمل
١٧٧	الفصل السادس: الفضلات
۱۷۹	المسألة الأولى : أصل الاشتقاق ومعناه
١٨٤	المسألة الثانية : الفصل بين المستثنى والمستثنى منه
۲۸۱	المسألة الثالثة : الاستثناء المنقطع والمفرّغ
۸۸۱	المسألة الرابعة : إعراب ٥ جاء القوم ما خلا زيداً ،
19.	المسألة الخامسة : الحال
195	المسألة السادسة : التمييز بالمعرفة
199	الفصل السابع : المجرورات والمصدر
7 - 1	المسألة الأولى : تسمية حروف الجر بحروف الصفات

Y • Y	المسألة الثانية : من معاني حرف ﴿ من ﴾
۲۰۸	المسألة الثالثة : من معاني حرف « الباء ،
418	المسألة الرابعة : من معاني حرف ﴿ حتى ﴾ والفرق بينها وبين ﴿ إِلِّي ﴾ .
Y 1 Y	المسألة الخامسة : من معاني حرف « اللام ،
* 1 A	المسألة السادسة : « لام كي » والفرق بينه وبين « لام العاقبة »
771	المسألة السابعة : إضافة الموصوف إلى صفته
777	المسألة الثامنة : اشتقاق ٥ لبيك ٥
777	المسألة التاسعة : إعمال المصدر
779	المسألة العاشرة : التعبير عن الفاعل أو المفعول بالمصدر
777	الفصل الثامن : المشتقات ونعم وبئس
440	المسألة الأولى : اسم المصدر
۲۳۸	المسألة الثانية: اسم الفاعل
7 2 .	المسألة الثالثة : اسم المفعول
727	المسألة الرابعة : أفعل التفضيل
717	المسألة الخامسة : إضمار المخصوص بالمدح والذم
710	الفصل التاسع : التوابع والنداء
7 2 7	المسألة الأولى : التكرار وتوكيد الجمل
70V	المسألة الثانية : معاني حروف العطف والفرق بينها

المسألة الخامسة : الكلام على قوله (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله

444	لم يعصه)
4.0	المسألة السادسة : حذف جواب (لو)
۳۰٦	المسألة السابعة : أنواع الاستفهام
۳۰۲	المسألة الثامنة : حذف همزة الاستفهام
711	الفصل الحادي عشر: النسب وتصريف بعض الكلمات
۳۱۳	المسألة الأولى : أصل نسبة ﴿ الصوفية ﴾
710	المسألة الثانية : أصل كلمة 3 الاصطفاء ٤
۳۱٦	المسألة النالئة : أصل كلمة 3 الشيطان »
441	المسألة الرابعة : أصل كلمة « الطاغوت » ونحوها
٣٧٣	المسألة الخامسة : الأصل في « فعلة ، كجهة وعدة وصفة
۲۳.	المسألة السادسة: الأصل في و التأويل ،
٣٣٤	المسألة السابعة : الأصل في « الحيلة » و « الميقات » و « الميزان » ونحوها
۳۳٥	المسألة الثامنة : الأصل في « السيد » و « الميت » ونحوها
۳۳٦	المسألة الناسعة : الأصل في « كرة » و « ثبة » ونحوها
۲۳۷	المسألة العاشرة: الأصل في ﴿ السَّاعَكَ ﴾
	المسألة الحادية عشرة : الأصل في « نكتل » و « نعتد » و « نقتد »
r ~ 4	ونحوها
۳٤١	القصل الثاني عشر: معاني بعض الأوزان

09	
٣٤٣	المسألة الأولى : مفعال
711	المسألة الثانية : « الفِعَال ،
٣٤٦	المسألة الثالثة :التفاعل
۳٤٧	المسألة الرابعة : الاستفعال
۴٤٨	المسألة الخامسة : الفعال و المفاعلة
729	المسألة السادسة : افتعل
To.	المسألة السابعة : تفعّل
401	فهرس الموضوعات
, - 1	

وأما تسمية الاسم وحده « كلمة » ، والفعل وحده « كلمة » ، والحرف وحده « كلمة » ، والحرف وحده « كلمة » مثل : هل ، وبل ، فهذا اصطلاح محض لبعض النحاة ، ليس هذا من لغة العرب أصلا وإنما تسمى العرب هذه المفردات « حروفاً » . وقال أيضاً (١) :

فالكلمة في لغتهم: هي الجملة التامة والجملة الاسمية أو الفعلية كما قال النبي في الحديث المتفق على صحته « كلمتان خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن ، سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم » وقال: « إن أصدق كلمة قالها الشاعر: كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل » ، وقال: « إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما يظن أن تبلغ مابلغت يكتب له بها رضوانه إلى يوم القيامة ، وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما يظن أن تبلغ ما بلغت يكتب له بها العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما يظن أن تبلغ ما بلغت يكتب له بها سخطه إلى يوم القيامة » (٢) .

وقال لأم المؤمنين: « لقد قلت بعدك أربع كلمات لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن: سبحان الله عدد خلقه ، سبحان الله رضا نفسه

⁽۱) و مجموع الفتاوى و ۱۰۳/۱۲ .

⁽٢) رواه البخاري (٦١١٢) بنحوه عن أبي هريرة رضي الله عنه .

 $^{(1)}$ سبحان الله زنة عرشه ، سبحان الله مداد كلماته $^{(1)}$.

ومنه قوله تعالى : ﴿ كَبُرَتَ كَلِمَةُ مَعْرُجُ مِنْ أَفَوَهِهِمْ إِن يَقُولُونَ وَمَن أَلَوْ وَاللّهِ مِنْ أَفَوَهِهِمْ إِن يَقُولُونَ وَكَانُوا لِلّا كَذِبًا ﴾ [الكهن : ٥] وقوله : ﴿ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةُ النّقُوكُ وَكَانُوا إِلَى كَلِمَة أَخَقُ بِهَا وَأَهْلَهُما ﴾ [الفتح : ٢٦] وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَهَا كُلِمَةٌ بَاقِيَةُ سَوْلَةٍ بَيْنَكُمْ ﴾ [آل عمران : ٢٤] ، وقوله : ﴿ وَجَعَلَهَا كُلِمَةٌ بَاقِيمَةُ اللّهِ عَلَيْهِ فَي عَقِيهِ عَلَى الزخرف : ٢٨] ، وقوله : ﴿ وَجَعَلَ كَلّمِكَ ٱللّهِ بِنَ عَقِيهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ أَللّهِ هِ فَي الْعَلْمِ أَلْ اللّهَ عَلَيْهِ أَللّهِ هِ فَي سَبِيلِ اللهِ ﴾ [الزخرف : ٢٨] ، وقول النبي كَامُكُمُ وَكُلُمُ اللّهِ اللهِ وَقُولُ النبي عَلَيْهُ مِن قاتلُ لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله ﴾ (٢) ونظائره كثيرة . ولا يوجد قط في الكتاب والسنة وكلام العرب لفظ ﴿ الكلمة ﴾ إلا والمراد به الجملة التامة ، فكثير من النحاة أو أكثرهم لا يعرفون ذلك بل وطنون أن اصطلاحهم في مسمى ﴿ الكلمة ﴾ ينقسم إلى : اسم ، وفعل وحرف ، هو لغة العرب ، والفاضل منهم يقول :

وكلمة بها كللم قد يؤم (٣)

⁽١) رواه مسلم و ٢٧٢٦ ۽ بنحوه عن ابن عباس رضي الله عنه

⁽٢) رواه البخاري \$ ١٢٣ \$ ومسلم \$ ١٩٠٤ \$ عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

⁽٣) هذا من قول ابن مالك في ألفيته حيث قال ;

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم واحده كلمة و القول عم وكلمة بها كلام قد يــؤم وانظر شرحها في ٥ أوضح المسالك ١١/١ ٥ شرح ابن الناظم ٥ ص ٢٢ ، ٥ شرح الأشموني ١٢/١ ٠ .

الخيسكالات شيخ الإسلام أن تيمية ومقت رَوالله في المسلطة المسلط

النعق الربوديا

اليفير مَا<u>ضِيْنَ بِحَمَال</u>ِ الْفَلَالِ

اضكا التتلف